الخطاب الصحفي لمحاكمة الرئيس الأسبق مبارك في الصحف المصرية

دراسة تحليلية لصحيفتي الأهرام والمصري اليوم في الفترة من 2011/4/10 حتى 2014/12/31

د / وليد محمد الهادي عواد محمد (*)

مقدمة

بعد تنحي مبارك عن السلطة في 11 فبراير 2011 وتكليف القوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، ظهرت مطالبات عديدة من قوى ثورية بضرورة تقديم مبارك للمحاكمة، بجانب تقديم جهات مختلفة بلاغات إلى النيابة العامة تتهم الرئيس الأسبق مبارك بالتحريض على قتل المتظاهرين في ثورة يناير والفساد المالي.

وأمام تزايد الضغوط الشعبية المطالبة بمحاكمة مبارك وظهور تقارير إعلامية بتضخم ثروته، أمر النائب العام في 28 فبراير 2011 بالتحفظ على أموال مبارك وأفراد أسرته داخل مصر، ومنعهم من السفر للخارج، بعدها ظهر مبارك على الرأي العام المصري في تسجيل صوتي أذاعته قناة العربية ينفي امتلاكه وأسرته أية حسابات بنكية في الخارج.

غير أن هذا النفي لم يقنع جهات التحقيق التي أمرت في 10 إبريل 2011 باستدعاء مبارك للتحقيق معه حول جرائم قتل المتظاهرين السلميين في ثورة يناير، والتحقيق مع نجليه بتهم التعدي على المال العام واستغلال النفوذ، وبعد ذلك بيوم واحد أصدر النائب العام المصري عبد المجيد محمود أمراً بالقبض على مبارك ونجليه، لتبدأ بعد ذلك فعلياً محاكمة مبارك أمام القضاء. حيث وجهت النيابة له ثلاث تهم هي قتل المتظاهرين السلميين في ثورة يناير، وتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل بأقل من سعره العالمي، وقبول هدايا من رجل الأعمال حسين سالم تتمثل في ثلاث فيلات في شرم

(*) مدرس الصحافة بقسم الإعلام بكلية الآداب - بجامعة حلوان.

الشيخ مقابل تسهيل أعماله في مصر، ثم أضيفت لهم تهمة رابعة هي الاستيلاء على أموال القصور الرئاسية.

وهكذا أصبح مبارك أول رئيس عربي سابق تتم محاكمته بعد تنحيه عن السلطة أمام جهات تحقيق مدنية وليست استثنائية أو ثورية، وبدون إملاءات أو ضغوط خارجية، على عكس نظيره صدام حسين الذي خضع لتحقيقات استثنائية وبإملاءات من الإدارة الأمريكية، وقد استمرت محاكمة مبارك لأكثر من ثلاث سنوات ونصف، ومرت بمراحل عديدة ومعقدة وبتفاصيل كثيرة، ويمكن القول إن مبارك تمت محاكمته أمام القضاء مرتين، المرة الأولى كانت أمام محكمة استئناف القاهرة التي بدأت أولى جلساتها في 3 أغسطس 2011 بأكاديمية الشرطة، وانتهت بصدور حكم المؤبد على مبارك في 2 يونيو 2012، بعدما خضع فيها لحوالي 45 جلسة قضائية، قام مبارك بعدها وبقية المتهمين الآخرين بالطعن على الحكم أمام محكمة النقض.

أما المحاكمة الثانية فبدأت في 13 يناير 2013حيث قضت محكمة النقض بقبول الطعن المقدم من مبارك على الأحكام الصادرة ضده بالسجن المؤبد، لتبدأ جلسات محاكمته من جديد في 11 مايو 2013، وقد استمرت وقائع هذه المحاكمة لمدة 55 جلسة قضائية، انتهت بحصول مبارك على البراءة في 29 نوفمبر 2014، وإن كانت هناك قضية واحدة فقط أدين فيها مبارك وحكم عليه فيها بالسجن المشدد ثلاث سنوات، وهى قضية الاستيلاء على أموال القصور الرئاسية.

وقد حظيت المحاكمة في مختلف مراحلها بتغطية مكثفة من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، حيث أفردت لها الصحافة صفحات كاملة عبر تغطيتها التحريرية، كما خصصت القنوات التلفزيونية المحلية والعربية والعالمية ساعات لبث المحاكمة [1] وأطلقت عليها اسم محاكمة القرن تعبيراً عن الأهمية التاريخية التي حظيت بها، باعتبارها حدثاً فريداً على المنطقة العربية بأسرها، وتقديراً لتبعات نتائجها على مصر في تلك الفترة.

وإذا كان التناول الإعلامي للقضايا المنظورة أمام المحاكم يثير جدلاً بين مؤيد لحرية الإعلام ورافض للتدخل الإعلامي في المسار القانوني للقضايا، خاصة تلك التي تثير اهتمام الرأي العام [2] فإن محاكمة مبارك كانت مثالاً قويا لهذا الجدل في وسائل الإعلام، بدءًا من اختلاف الكتاب حول أحقية محاكمته من عدمه، ومروراً بتفاصيل كثيرة منها : وضعه الصحي، وجدوى مثوله أمام القضاء الجنائي أم تشكيل محاكمات ثورية له، والاكتفاء بمحاكمته على التهم الموجهة له فقط أم محاكمته على كل الجرائم التي ارتكبت في عصره على اعتبار مسئوليته السياسية عنها، وحقيقة طمس الأدلة الخاصة بإدانته، واستدعاء شخصيات مهمة للشهادة في محاكمته كالمشير طنطاوي وعمر سليمان وسامي عنان، والهجوم على ثورة يناير أثناء الدفاع عنه واعتبارها مؤامرة لإسقاط الدولة، وأخيراً الاختلاف حول الأحكام الصادرة عليه بين مؤيد ومعارض لها، وغيرها من الأمور الجدلية والخلافية التي احتلت حيزاً كبيراً من تغطية وسائل الإعلام حول محاكمة مبارك.

وانطلاقاً من هذا تسعى الدراسة إلى الكشف عن موقف خطاب الصحف المصرية تجاه محاكمة الرئيس الأسبق مبارك، عبر تحليل الأطروحات والأفكار الرئيسية التي قدمها كتاب الصحف حول هذه المحاكمة، وموقفهم من الجدل الذي أثير حول بعض وقائعها، والأطر المرجعية التي استندوا عليها في إنتاج هذا الخطاب حول المحاكمة.

الدراسات السابقة

وجد الباحث دراسات كثيرة تناولت معالجة شئون المحاكم والقضاء في وسائل الإعلام، وبحثت العلاقة بين تحرير الشئون القضائية وأخلاقيات الممارسة المهنية، ولكنه رأى أن يقتصر فقط على استعراض الدراسات التي تناولت محاكمة الرؤساء لأنها الأقرب من مشكلة دراسته، وفي هذا السياق وجد الباحث عدة دراسات يمكن تناولها على النحو التالي:

- **دراسة Michael & Bruce (2000)** [3] **:** وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الأخلاقي لحراس البوابة الإعلامية في وسائل الإعلام الأمريكية أثناء محاكمة كلينتون في فضيحة مونيكا لوينسكي، وذلك للوقوف على مدى التغير الذي طرأ على البيئة الإعلامية في مراعاتها لأخلاقيات المهنة، والمحافظة على المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام أثناء معالجتها لهذه القضية، وانتهت الدراسة إلى انهيار دور حراس البوابة الإعلامية أثناء محاكمة كلينتون، حيث تسابقت وسائل الإعلام إلى نشر الأخبار المثيرة والمجهلة حتى وإن كانت تتعارض مع أخلاقيات المجتمع، حيث تم النظر إلى الجمهور بوصفهم مستهلكين للمعلومات والأخبار ويبحثون عن الإثارة والترفيه فقط، مما أدى إلى انهيار فرضيات وقواعد راسخة في البيئة الإعلامية كانت تهتم بمفهوم المسئولية الاجتماعية للإعلام تجاه المجتمع.

- **دراسة Dale (2001)** [4] : وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الصحف بالمعايير الأخلاقية والمهنية في تغطيتها لفضيحة وترجيت وفضيحة لوينسكي، ومدى اهتمام الصحف بهوية المصادر التي تستقي منها أخبارها، وقد أجريت الدراسة على 91 قصة إخبارية من صحف النيويورك تايمز والواشنطن بوست ومجلة التايم، وقد اعتمدت الدراسة على معيار للأخلاقيات المهنية طورته جمعية الصحفيين المحترفين بالولايات المتحدة، وانتهت الدراسة إلى التزام صحيفتي النيويورك تايمز والواشنطن بالمعايير المهنية والأخلاقية في تغطيتهما لفضيحة وترجيت في فترة الرئيس نيكسون في حين انتهكت مجلة التايم كثيراً من هذه المعايير ، أما بالنسبة لفضيحة لوينسكي في فترة الرئيس كلينتون فقد انتهكت صحيفتا النيويورك تايمز والواشنطن بوست ومجلة التايم المعايير الأخلاقية والمهنية في تغطيتهم لهذه الفضيحة، حيث استخدمت مصادر مجهلة، ونشرت معلومات غير منسوبة لجهات محددة، وقاموا بتبرير الإشاعات في القصص الإخبارية التي نشروها حول الفضيحة .

- **دراسة Dariusz & Adam (2002)** [5] : وقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل البناء اللفظي والسلوك غير اللفظي في تقارير الصحف البريطانية تجاه فيديو شهادة الرئيس كلينتون أمام هيئة المحلفين، وقد طبقت هذه الدراسة على تقارير صحف Independent, Guardian, Daily Telegraph, Financial Times, Western Mail, Sun, Mirror, Daily Mail ، وقد تمثل السلوك اللفظي في التعليقات المصاحبة للصور التي تم نشرها عن كلينتون في تقارير الصحف السابقة، في حين تمثل السلوك غير اللفظي في تعبيرات الوجه والإيماءات والإشارات وحركات الجسد العلوي الصادرة عن كلينتون، والتي قامت الصحف بتصويرها من شريط الفيديو، وانتهت الدراسة إلى وجود انقسام واضح بين صحف الدراسة في تقييمها للسلوك اللفظي وغير اللفظي في شهادة كلينتون أمام هيئة المحلفين، حيث بدت الصحف اليسارية وصحف القطع الكبير Independent, Guardian, Financial Times, Western Mail أكثر إيجابية في تفسيرها لسلوك كلينتون من الصحف اليمينية وصحف التابلويد Mirror, Daily Telegraph, Sun, Daily Mail التي أظهرت سلوك كلينتون سواء اللفظي أو غير اللفظي على نحو سلبي وبشكل أكثر حدة، كما انتهت الدراسة إلى أن السلوك غير اللفظي كان أكثر قابلية للتلاعب والتأويل للتوافق مع السياسة التحريرية للصحيفة.

- **دراسة John (2002)** [6] **:** وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية الحجج في حل النزاعات السياسية بالتطبيق على أزمة عزل كلينتون من الرئاسة، وقد طبقت الدراسة على التغطية الخاصة بصحيفة النيويورك تايمز لأزمة محاكمة عزل كلينتون كدراسة حالة للكشف عن فاعلية الحجة في تقييم النزاعات السياسية العامة بين مؤيدي كلينتون ومعارضيه، وانتهت الدراسة إلى أن معارضي كلينتون من الجمهوريين قاموا بتطوير حجاج يصور انعدام الأخلاقيات لدى كلينتون وانتهاكه للقانون، ولهذا فإن عزله ضروري حتى يتسنى استعادة السلطة الأخلاقية للرئاسة، في حين طور مؤيدو كلينتون حجاجاً درامياً يظهره باعتباره قائداً لكي ينفي عنه أثار فضيحة

مونيكا، واعتبروا أن الفضيحة في حد ذاتها تمثل إحدى خصوصيات الرئيس، وقد كان متوقعاً في ظل هذه الظروف أن تهبط شعبية كلينتون إلى أدنى مستوياتها، غير أن حجج مؤيديه التي ركزت على أن هذه الفضيحة تمس خصوصية الرئيس قد نجحت في إقناع الجماهير في مقابل فشل حجة الجمهوريين.

- **دراسة Mark (2002)** [7] : وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير وسائل الإعلام في استطلاعات الرأي الخاصة بشعبية الرئيس بالتطبيق على قضية إيران كونترا وقضية مونيكا لوينسكي، وقد اختار الباحث هاتين القضيتين في تقييم شعبية الرئيس ريجان وكلينتون على اعتبار أن فترة الفضائح تمثل فترة مثلى لتقييم الرئيس، ومراقبة العلاقة بين تأثير الإعلام في استطلاعات الرأي العام، وقد طبقت الدراسة على قناة CBS وتحديداً على النشرة المسائية بها، وانتهت الدراسة إلى أن كلا الرئيسين قد حصل على تغطية حيادية وموضوعية في القناة، وإن كانت فضيحة كلينتون قد ظهرت على نحو إيجابي عن فضيحة ريجان التي ظهرت على نحو سلبي.

كما كان هناك اختلاف في التغطية في درجة مسئولية كل رئيس عن الفضيحة، حيث ألقت قناة CBS اللوم على ريجان في فضيحة إيران كونترا، باعتبارها تشكل ضرراً بالغاً على الأمن القومي الأمريكي، في حين أظهرت التغطية كلينتون على أنه ضحية، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن خطابات ريجان فشلت في إبراز إنجازاته أثناء فضيحة إيران كونترا، على العكس من خطابات كلينتون التي أبرزت نقاط القوة والإنجازات في إدارته لأمريكا وزادت من شعبيته.

- **دراسة Amber (2005)** [8] : وقد هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين أوجه الشبه والاختلاف في تغطية الصحف الرئيسية وصحف التابلويد للفضائح بالتطبيق على فضيحة مونيكا لوينسكي، واعتمدت الدراسة على تحليل مضمون عينة من الصحف خلال الفترة من 22 يناير 1998 حتى 6 أكتوبر 1998، وتم تقسيم الصحف عينة الدراسة إلى صحف عامة هي: The New York Times, News Week

وصحف تابلويد هى:The National Enquirer, Star Globe ، وانتهت الدراسة إلى أن الصحف العامة التي يفترض أن تكون موضوعية استخدمت الأسلوب الفضائحي المعتمد على الإثارة في معالجتها لقضية مونيكا لوينسكي، حتى أصبح من الصعب التمييز بينها وبين صحف التابلويد الصفراء، حيث اشتملت على وقائع مختلقة وانتهجت الإثارة والمتعة مثل صحف التابلويد تماماً، فالمنافسة الشديدة بين الصحف العامة وصحف التابلويد دفعتهما إلى الوقوع في أخطاء كبيرة في التغطية تتعلق بتحري الدقة، والاعتماد على المصادر المجهلة، واهتمامهما بنشر أخبار الفضيحة على حساب تجاهل أخبار سياسية أخرى .

- **دراسة Ghayda Al Ali (2011)** [9] : وقد هدفت هذه الدراسة إلى رصد أوجه الشبه والاختلاف في التغطية الصحفية العربية والأمريكية لإعدام صدام حسين ، وذلك للوقوف على المعاني والدلالات الضمنية التي انطوت عليها هذه التغطية، وقد أجريت هذه الدراسة على التقارير الإخبارية التي تناولت إعدام صدام حسين في : صحيفة الجمهورية المصرية، وصحيفة الدستور الأردنية، وصحيفة تشرين السورية، وصحيفة الجزيرة السعودية، وصحيفة النيويورك تايمز الأمريكية.

وانتهت الدراسة إلى أن التغطية الصحفية في جريدة الجمهورية المصرية ركزت على توقيت تنفيذ الإعدام (في فجر اليوم الأول من عيد الأضحى) حيث ربطت بين طريقة إعدامه المهينة وعيد الأضحى الذي هو أحد الأعياد المقدسة عند المسلمين، ووصفت الرئيس العراقي بالمخلوع، وتعاطفت معه حيث رأت أن واشنطن لم تسمح له بالدفاع عن نفسه، ولم تسمح لمحاميه بلقائه قبل إعدامه، أما صحيفة الدستور الأردنية فقد ركزت في تغطيتها لإعدام صدام على عدم معرفة طالباني بموعد إعدامه في إشارة إلى ضعف سلطاته في مقابل قوة الاحتلال الأمريكي للعراق الذي أخفى عنه موعد التنفيذ، كما ركزت أيضاً على مشاركة قرية الدجيل في عزاء صدام حسين رغم أنها القرية التي أباد صدام أبناءها في إشارة إلى رفض الشعب العراقي لإعدامه، ووصفته الصحيفة بأنه الرئيس العراقي السابق،

والرئيس الراحل، وأحد شهداء الأمة العربية، أما صحيفة تشرين السورية فقد ركزت في تغطيتها على ردود الأفعال الرافضة لإعدام صدام حسين بدءاً من الاتحاد الأوروبي الذي اعتبر ذلك عملاً وحشياً، وموسكو التي أعربت عن أسفها على إعدامه، وشعور الفاتيكان بالصدمة، وكانت الصحيفة تصف صدام بأنه الرئيس العراقي السابق، وشككت في عدالة القضاء الأمريكي ومشروعية الحرب على الإرهاب التي قادتها أمريكا وبريطانيا ضد العراق.

أما صحيفة الجزيرة السعودية فقد صورت صدام حسين على أنه بطل ذهب إلى منصة الإعدام بشجاعة، وقد أظهرته الصحيفة بهذه الصورة على اعتبار أنه رمز سني واجه الشيعة الذين يمثلون العدو الأول للسعودية، وفي استمالة عاطفية من الصحيفة تجاه صدام، ركزت على طلب أبنة صدام من الرئيس اليمني الموافقة على دفن جثمان أبيها في اليمن مؤقتاً.

وعلى النقيض من هذه الصحف الأربعة فقد وصفت صحيفة النيويورك تايمز صدام بأنه ديكتاتور بنى أسطورته على تحديه لأمريكا، وأرجعت الصحيفة الطريقة التي أعدم بها صدام إلى حدة الانقسامات الطائفية بين الشيعة والسنة، مستشهدة في ذلك بالكلمات التي صاحبت فيديو إعدامه، واهتمت الصحيفة بإبراز الجرائم والكوارث التي ارتكبها في حق شعبه، ولم تعرب الصحيفة عن قلقها من زيادة العنف في العراق بعد إعدامه.

- **دراسة محمود سيد (2015)** [10] : وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام وسائل الإعلام بالمعايير المهنية والأخلاقية في معالجتها للمحاكمات بالتطبيق على محاكمة مبارك (إجراءات سير جلسات المحاكمة / قاضي المحاكمة / النيابة العامة) فضلاً عن دراسة اتجاهات النخبة المصرية ممثلة في النخبة الإعلامية والقضائية نحو المعالجة الإعلامية لهذه المحاكمات، ومدى تأثيرها على هيبة المؤسسة القضائية، وقد طبقت الدراسة على صحف الأهرام والوفد والمصري اليوم في الفترة من 2011/8/1 وحتى 2012/7/31، فضلاً عن المقابلة المتعمقة مع أفراد

النخبة المصرية، وانتهت الدراسة إلى أن القصة الإخبارية جاءت في المرتبة الأولى من إجمالي مساحة الفنون التحريرية المستخدمة في المعالجة الإعلامية للمحاكمة ، كما اعتمدت صحف الدراسة في المرتبة الأولى على المحامين كمصدر للمعلومات عن المحاكمة، ثم جاء في المرتبة الثانية المصادر الطبية والأمنية، وكشفت الدراسة التزام صحف الدراسة الثلاث بمعايير المهنية في التعامل مع القاضي أثناء المحاكمة حيث تجنبت المساس بشخصه، كما التزمت الصحف الثلاث بمعايير المهنية أيضا في التعامل مع النيابة العامة من خلال عدم التعليق على تحقيقات النيابة وعدم التشكيك في استقلالها عن السلطة الحاكمة ، والتزمت بعدم نشر محاضر الجلسات والمداولات الداخلية لأعضاء المحكمة.

- **دراسة حلمي محسب (2016)** [11] : وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل صور صدام حسين منذ إلقاء القبض عليه وحتى إعدامه تحليلاً سيميائياً من خلال التعرف على دلالة لغة الجسد في صوره وأثرها على الخطاب غير المعلن في محاكمته، وتحليل الألوان التي ركزت عليها هذه الصور، وكذلك المحاور والمناظير التي وظفتها ومدلولها على خطاب الصورة، وقد قام الباحث بمسح هذه الصور من خلال موقع أبوت وهو جزء من موقع صحيفة نيويورك تايمز، وانتهت الدراسة إلى إحساس صدام حسين بذاته في هذه الصور، فمن خلال تحليل دلالات لغة الجسد نجد أن سبابة اليد اليمنى التي رفعها صدام حسين في وجه القضاة مع القبض على باقية الأصابع تشير إلى الاعتزاز بالنفس مع الوعيد للطرف الآخر (أمريكا / القاضي)، كما أشارت صورة أخرى إلى تحقير صدام حسين للمحكمة وعدم رضائه عن سيرها ممثلة في حركة سبابة يده اليسرى التي تكررت كثيراً في سير المحاكمة، وبشكل عام جاءت لغة الجسد الخاصة بصدام حسين في صور محاكمته في مجملها انفعالية ومرجعية الانفعال فيها تعود بالدرجة الأولى إلى تسييس المحاكمة من قبل الحكومة العراقية والأمريكية وتعاملهما معه بأسلوب غير لائق، مما نجم عنه صدور لغة جسد حادة من قبله تجاه القاضي، كما أنه بالنظر إلى كل صور صدام حسين أثناء محاكمته يتبين

أنها التقطت من أعلى إلى أسفل للتقليل من شأن صدام حسين لدى الجمهور، لكي تخلق جواً نفسياً لدى المشاهد بأن صدام حسين شخص حقير.

- **دراسة شاهندة عاطف (2016)** [12] : وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الصور الخاصة بمحاكمة الرئيس مبارك والرئيس مرسي من خلال رصد القيم الصحفية التي ركزت حولها صور محاكمتهما، وتفسير العلامات والدلالات المباشرة وغير المباشرة للصور المستخدمة، واتجاه المضمون في الصورة الصحفية، وطبقت الدراسة على صحف الأهرام والوفد والشروق خلال الفترة من 4 أغسطس 2011 حتى 29 نوفمبر 2014 بالنسبة لمحاكمة مبارك، وانتهت الدراسة إلى أن الصور الموضوعية احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الصور المستخدمة في محاكمة مبارك، كما كان للرموز السيميائية حضور في هذه الصور، تمثلت في سيميائية الملابس التي سيطرت عليها ملابس المتهمين والمحكوم عليهم الآخرين، وسيميائية الوضعيات التي سيطرت عليها مشاهد الاشتباك بين الشرطة وأهالي الشهداء، وسيميائية لغة الجسد وتجلت في وضعية مبارك ونجليه داخل القفص.

التعليق على الدراسات السابقة

1) قلة الدراسات الإعلامية التي تناولت محاكمة مبارك، حيث إن الباحث في حدود إطلاعه لم يجد سوى دراستين، الأولى ركزت على الصور الخاصة بهذه المحاكمة (دراسة شاهندة عاطف)، والثانية تناولت المعايير المهنية والأخلاقية في تغطية الصحف لمحاكمة مبارك (دراسة محمود سيد)، أما موقف الصحف من الجدل الذي أثير حول هذه المحاكمة، والتحولات التي شهدتها، والنقاش الذي دار في وسائل الإعلام حول الأحكام التي صدرت فيها، فلم تتعرض له الدراسات من قبل.

2) ركزت معظم الدراسات الأجنبية التي توافرت للباحث على محاكمة الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون في فضيحة مونيكا لوينسكي، حيث حظيت هذه المحاكمة بالاهتمام من قبل الباحثين هناك، وركزت هذه الدراسات في معظمها

علـى مـدى التـزام الصـحف بالمعـايير المهنيـة والأخلاقيـة فـي تغطيتهـا لهـذه الفضيحة، وإن كان هذا لا ينفي وجود دراسات تناولت محاكمة الرئيس الأمريكي نيكسون في قضية وترجيت، ومحاكمة الرئيس الأمريكي ريجان في فضيحة إيران كونترا، ومحاكمة الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين.

3) تعددت الأدوات البحثية المستخدمة في تحليل تغطية وسائل الإعلام لمحاكمة الرؤساء سواء في الدراسات العربية أو الأجنبية، ما بين تحليل المضمون وتحليل الخطاب وتحليل الحجج وتحليل السلوك غير اللفظي المتمثل في الإشارات والإيماءات التي تضمنتها صور هذه المحاكمات.

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في استكشاف مواقف عينة من خطابات الصحف المصرية تجاه محاكمة الرئيس الأسبق مبارك، من خلال تحليل مواد الرأي من المقالات والأعمدة الصحفية والافتتاحيات التي تتناول هذه المحاكمة، من أجل الكشف عن الأطروحات والأفكار الرئيسية التي قدمها كتاب هذه المقالات نحو المحاكمة، والأطر المرجعية التي استندوا عليها.

أهمية الدراسة

1) تنبع أهمية الدراسة من أهمية القضية التي تتناولها بالبحث، حيث شغلت محاكمة الرئيس الأسبق مبارك اهتمام الجمهور المصري لفترة ليست بالقصيرة، باعتباره أول رئيس مصري عربي يقدم للمحاكمة القانونية العادية وليست الاستثنائية بتهم تتعلق بالقتل والفساد.

2) تعد قضية محاكمة الرئيس الأسبق مبارك قضية جدلية تنوعت الآراء حولها ما بين مؤيد ومعارض لشخصه ولطريقة محاكمته، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها كاشفة لمواقف عينة من الصحف المصرية تجاه هذه القضية الخلافية.

3) تعبر محاكمة الرئيس الأسبق مبارك عن فترة مهمة تتعلق بثورة 25 يناير وما بعدها، ومن ثم تتناول هذه الدراسة بالبحث فترة حرجة من تاريخ مصر.

أهداف وتساؤلات الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في الكشف عن الخطابات التي قدمتها صحف الدراسة نحو محاكمة الرئيس الأسبق مبارك، وموقفها من هذه المحاكمة من خلال التعرف على الأطروحات المركزية التي قدمتها، والأطر المرجعية التي استندت عليها في تقديم هذه المحاكمة، ومدى تأثر هذه الخطابات بالتحولات والسياقات السياسية التي صاحبت فترة المحاكمة، وتحقيقاً لهذا الهدف تسعي الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية :

1) ما حجم اهتمام صحف الدراسة بمحاكمة الرئيس الأسبق مبارك ؟

2) ما الأطروحات المركزية التي قدمتها خطابات صحف الدراسة في محاكمة الرئيس الأسبق مبارك ؟

3) ما الأطر المرجعية التي استندت عليها خطابات صحف الدراسة في محاكمة الرئيس الأسبق مبارك ؟

4) هل تنوعت الخطابات التي قدمتها صحف الدراسة نحو محاكمة الرئيس الأسبق مبارك تبعاً لاختلاف نمط ملكية كل صحيفة من صحف الدراسة ؟

5) هل تأثر الخطاب الصحفي الخاص بمحاكمة الرئيس الأسبق مبارك بالسياقات السياسية التي شهدتها مصر و صاحبت فترة المحاكمة (فترة حكم المجلس العسكري ، فترة الإخوان والرئيس مرسي ، فترة المرحلة الانتقالية للرئيس عدلي منصور).

الإطار النظري للدراسة

اعتمد الباحث على نظرية السياق كإطار نظري للدراسة، حيث تهتم هذه النظرية بدراسة الظروف التاريخية والسياسية والثقافية المحيطة بالخطاب،على اعتبار أن فهم

الخطاب وتحليله لا يمكن أن يتم بمعزل عن سياق الحدث الذي أنتجه، وقد أولت مدارس تحليل الخطاب الجديدة نظرية السياق اهتماماً كبيراً في إطار الرصد والتحليل، وهي نظرية شائعة التطبيق في مجال الدراسات اللغوية والاجتماعية والفلسفية التي تهتم بدراسة الخطاب.

وتمثلت البداية الحقيقية لنظرية السياق في جهود عالم الاجتماع والأجناس البشرية مالينوفسكى Malinowski عندما صادف صعوبات جمَّة أثناء ترجمته لبعض الكلمات والجمل في اللغات البدائية [13] فحاول ربطها بالمواقف التي قيلت فيها وبنوع النشاط السكاني الذي يصاحب هذه التعبيرات [14] . أي ربطها بالسياق الذي ظهرت فيه.

ويعرفه هاليداى Halliday بأنه "هو النص المصاحب للنص الظاهر، وهو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية " وهكذا فإن للنص عند هاليداى وجهين، وجه ظاهر وهو النص ذاته، ووجه آخر هو السياق المصاحب للنص " . [15]

وتذهب بروس إلى أن السياق يعنى واحداً من اثنين : السياق اللغوي وهو ما يسبق الكلمة وما يليها من كلمات أخرى ، وثانياً السياق غير اللغوي أي الظروف الخارجية عن اللغة التي يرد فيه الكلام " . [16]

وتتعدد أنواع السياق وتختلف تبعاً لاهتمام كل باحث بجانب معين من النص، وهناك تقسيمات متعددة للسياق وضعها أصحاب النظرية السياقية بحيث يؤدى كل نوع من هذه السياقات وظيفة محددة في التحليل، ويمكن حصر أنواع السياق في عدة أنواع[17] :

1) **السياق اللغوي الداخلي** : وهو سياق يهتم بمعنى الكلمة المفردة في الجملة من خلال معرفة ما هو سابق لها وما هو لاحق عليها، وهو محدد بحدود النص ولا يتجاوزه ، ويبدأ ببنية الكلمة المفردة بوصفها سياقاً للحروف والأصوات ، والجملة بوصفها سياقاً للكلمات ، والفقرة بوصفها سياقاً للجملة .

2) **السياق اللغوي العام** : وهو سياق يهتم بفهم النص بأكمله من خلال رصد موقعه من النصوص الأخرى المشابهة أو المصاحبة له، بمعنى أن القصيدة الواحدة سياق للبيت من الشعر الوارد فيها، وديوان الشاعر سياق للقصيدة، والغرض الذي قيلت فيه القصيدة سياق للقصيدة، وشعر شعراء العصر الذي فيه الشاعر وجه من أوجه السياق لشعره.

3) **السياق الخارجي** : وهو سياق يهتم بالجوانب غير اللغوية مثل الظروف السياسية والاجتماعية التي أسهمت في إنتاج النص بغض النظر عن تركيباته النحوية والصرفية والدلالية، وهذا السياق هو ما يشير إلى الموقف الاتصالي بعناصره : المتكلم / الكاتب، والمستمع / القارئ والعلاقة بينهما، وزمان ومكان النص، والظروف الاجتماعية والسياسية المرتبطة به، فتصورنا للسياق بهذه الكيفية يضع البيئة اللفظية للنص في إطار الظروف المصاحبة له .

ويقسم باحثون آخرون السياق إلى **سياق سابق Pre context** ، **وسياق مصاحب Context with** ، **وسياق لاحق Post context** ، والسياق السابق – من وجهة نظرهم – يشير إلى مفردات الموقف الاجتماعي التي تمخض عنها النص والجوانب الثقافية والأيديولوجية لأطراف الخطاب أي الظروف والعوامل السابقة على النص والتي أدت إلى ظهوره ، أما السياق المصاحب فيعبر عن البيئة اللفظية للنص أو الأداء الصوتي المصاحب له من نبر وتنغيم ، كما يعبر عن الأداء السيميولوجى المصاحب من إيماءات وحركات للجسد، وفى النص المكتوب يمكن تحديد عناصره من خلال أساليب لغوية أخرى مثل علامات الترقيم والجمل الاعتراضية وأساليب السجع والجناس الدالة على وجود أداء صوتي خاص للنص ، أما السياق اللاحق فيدل على ما أدى له النص من تغيير في النواحي الاجتماعية والأيديولوجية، مما انعكس أثره على النصوص التالية له أو على تصرفات الشخوص المتصلة به، وتعد دراسة هذا السياق أمراً ذا فائدة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن الرسالة النصية تنتظر رداً عليها. (18)

وبناء على ما سبق فالخطاب الصحفي هو خطاب أنتجته سياقات تاريخية وسياسية ودينية وثقافية سابقة عليه ومصاحبة له، وبدون فهم هذه السياقات على نحو جيد، لن

يستطيع الباحث أن يستجلي معالم الخطاب الصحفي ويستخرج أطروحاته، وأطره المرجعية، وقواه الفاعلة على نحو صحيح .

وبمعنى آخر فإن الخطاب الصحفي أياً كان نوعه (عمود، مقال تحليلي، مقال افتتاحي) لم ينشأ بمفرده؛ وإنما ظهر نتيجة وقوع أحداث استدعت بما لها من أهمية تعليق الصحف عليها وتناولها بالتحليل والتفسير، ومن ثم فإن فهم هذا النص لا يمكن أن يتم بمعزل عن سياق الحدث الذي أنتجه من جانب، والأحداث المصاحبة له من جانب آخر .

ويمكن للباحث الاستفادة من نظرية السياق في بحثه عن طريق الاستعانة بالسياق الخارجي الذي يهتم بالشروط السياسية والتاريخية والثقافية التي أسهمت في إنتاج النص والمصاحبة له، حيث ستسعى الدراسة إلى الكشف عن تأثير السياقات السياسية التي مرت بها مصر خلال فترة محاكمة مبارك على خطاب الصحف نحو هذه المحاكمة، حيث مرت مصر خلال فترة المحاكمة بتحولات سياسية عميقة وشهدت نظم سياسية متنوعة في تلك الفترة، بدءاً من فترة حكم المجلس العسكري الذي فوضه مبارك بإدارة شئون البلاد، مروراً بفترة حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي، ثم الفترة الانتقالية للرئيس المؤقت عدلي منصور، وذلك من أجل رصد التحول الذي شهده الخطاب الصحفي الخاص بمحاكمة مبارك خلال هذه السياقات السياسية المتباينة.

الإطار المنهجي للدراسة

1- نوع الدراسة

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، التي تستهدف وصف الظاهرة وعناصرها وعلاقاتها في وضعها الراهن، ولا تقف عند حدود الوصف المجرد للظاهرة بل تتعداها لتحليل العلاقات المتبادلة، والظاهرة التي تستهدف الدراسة وصفها هي مواقف خطابات صحف الدراسة من محاكمة الرئيس الأسبق مبارك.

2- منهج الدراسة

في إطار الدراسة الوصفية يستخدم الباحث منهج المسح Survey من خلال مسح كل المقالات التحليلية والأعمدة الصحفية التي تتناول محاكمة الرئيس الأسبق مبارك في صحف الأهرام والمصري اليوم خلال الفترة الخاضعة للتحليل.

3- عينة الدراسة

بالنسبة للعينة الزمنية فقد رأى الباحث أن يقوم بعمل حصر شامل لفترة محاكمة مبارك كلها، على أن تبدأ من يوم 2011/4/10 وهو تاريخ استدعاء مبارك ونجليه من قبل النائب العام للتحقيق معه حول جرائم تتعلق بقتل المتظاهرين السلميين واستغلال النفوذ والتعدي على المال العام، وتنتهي يوم 2014/12/31 حيث إنه قبل هذا التاريخ بحوالي شهر وتحديداً في 2014/11/29 أصدرت محكمة النقض حكماً ببراءة مبارك من التهم الموجهة إليه، وقد رأى الباحث أن تمتد عينة الدراسة بعد هذا التاريخ بشهر حتى يتمكن من المسح الشامل لكافة الأعمدة والمقالات التحليلية والافتتاحيات التي تناولت محاكمة مبارك، حيث إنه بعد صدور الحكم ببراءته بدأ كتاب الصحف في التعليق على الحكم.

وفيما يتعلق بعينة الصحف فقد قام الباحث بعمل دراسة استطلاعية على مجموعة من الصحف لمدة ستة أشهر بدأت من 2011/4/10 وانتهت في 2011/10/10، شملت الأهرام والأخبار والجمهورية والوفد والمصري اليوم والشروق، وتبين له من خلالها أن صحيفة المصري اليوم كانت أكثر الصحف اهتماماً بمحاكمة مبارك في مقالات كتابها، تلتها صحيفة الأهرام في المرتبة الثانية، وعلى هذا فقد وقع اختيار الباحث على صحيفتي المصري اليوم والأهرام دون غيرهما لإجراء دراسته عليهما.

أدوات تحليل البيانات:

يتمثل هدف الدراسة في توصيف سمات خطاب الصحف نحو محاكمة الرئيس الأسبق مبارك، ومن ثم فإن تحليل الخطاب Discourse Analysis يعد الأداة

المناسبة للباحث في تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بدراسته، وسيقوم الباحث باستخدام أداتين من أدوات تحليل الخطاب هما :

1) الأطروحة : وهي عبارة عن تجسيد لفكرة ما ترتبط بسياق وأهداف النص ويكون لها دور في بناء المنطق الداخلي له، وتسعى لتحقيق أهدافه بغض النظر عن كونها وردت في جملة أو فقرة، أو يصاحبها برهان أو عدة براهين.

2) الأطر المرجعية : وهي بمثابة المبادئ التي تستند إليها الصحيفة في عرض خطابها وتمثل الإطار الذي يغلف أفكارها، والإحالة المرجعية التي تستند إليها في مواقفها، وتتنوع هذه الأطر ما بين الاستشهاد بالوقائع التاريخية، والتجارب السياسية للدول، والأطر القانونية، والأطر الدينية، والتقارير الدولية، والإحصاءات والدراسات.

نتائج الدراسة

جدول رقم (1)

حجم اهتمام صحيفتي الدراسة بمحاكمة الرئيس الأسبق مبارك

عدد الافتتاحيات / الصحيفة	التكرار	النسبة
المصري اليوم	334	%57.2
الأهرام	250	%42.8
الإجمالي	584	%100

يتضح من قراءة الجدول رقم (1) أن صحيفة المصري اليوم كانت أكثر اهتماما من صحيفة الأهرام في مقالات كتابها بمحاكمة الرئيس الأسبق مبارك، فقد ظهر في المصري اليوم (334) مقالاً تناولت محاكمة مبارك بنسبة (57.2 %)، بينما ظهر في الأهرام (250) مقالاً بنسبة (42.8%) من جملة المقالات الخاضعة للتحليل في صحيفتي الدراسة. ويمكن تناول هذين الخطابين بشكل أكثر تفصيلا على النحو التالي:

أولا: خطاب صحيفة المصري اليوم

نظراً للمتغيرات والتحولات العديدة التي شهدتها محاكمة مبارك، فقد مر خطاب المصري اليوم بعدة مراحل، عبرت كل مرحلة فيه عن فترة من فترات المحاكمة، حيث ظهرت في كل مرحلة مجموعة من الأطروحات قدمها كتّاب الصحيفة نحو هذه الفترة.

أطروحات المرحلة الأولي في خطاب المصري اليوم

مرحلة تحقيقات النائب العام مع مبارك

بدأت المرحلة الأولي في خطاب المصري اليوم يوم 2011/4/10، حين أمر النائب العام باستدعاء مبارك للتحقيق معه حول جرائم قتل المتظاهرين السلميين، والتحقيق مع نجليه بتهم التعدي علي المال العام واستغلال النفوذ، وبعدها بثلاثة أيام وتحديدا في 2011/4/13 قرر النائب العام حبس مبارك ونجليه ووزير داخليته وستة من مساعديه بصفة احتياطية علي ذمة التحقيقات، ومن ثم كانت نقطة التحول الأولي في خطاب المصري اليوم هي استدعاء مبارك للتحقيق والقبض عليه، وقد ظهرت خلال هذه المرحلة مجموعة من الأطروحات يمكن حصرها في :

1- أطروحة الدعوة إلي محاسبة مبارك ومحاكمته

وقد كانت هذه الأطروحة أكثر شيوعاً في خطاب المصري اليوم، حيث دعا كثير من كتاب الصحيفة إلي التحقيق مع مبارك ومحاكمته بعد ثورة 25 يناير علي جرائمه التي ارتكبها في حق الشعب المصري، وفي هذا الصدد يشير وحيد عبد المجيد إلي أنه " مازال الرئيس السابق حسنى مبارك بعيدا عن دائرة الاتهام في قضية قتل المتظاهرين في أحداث ثورة 25 يناير، بالرغم من القرائن التي تفيد بأنه لا يمكن أن يكون بمنأى عنها، هذا فضلا عن الاتهامات المتعلقة بحجم ثروته وما قد يكون مهرَّبا منها إلى الخارج، ولذلك صار مثول مبارك أمام تحقيق شفاف واجباً دون إبطاء، كما أصبحت إحالته إلى المحاكمة وجوبية، إذا أسفر هذا

التحقيق عن أنه ليس بعيدا عن دائرة المسئولية عن قرار إطلاق النار على المتظاهرين " .[19]

ويؤكد هذا الطرح بلال فضل " فمحاكمة مبارك وأسرته صارت واجباً وطنياً عاجلاً، وآخر بند في تلك المحاكمة لابد أن يكون بند الثروة، فقبله هناك بنود أخطر منها سفك دماء المصريين الذين استشهدوا غرقاً وحرقاً وضرباً بالرصاص وتعذيبا وسرطنة وتلوثا وإهمالاً، وإذا كان قادة المجلس العسكري قد عبروا في كل حواراتهم التليفزيونية عن رفضهم للظلم تحت أي مسمى، فإن أكبر ظلم يمكن أن يقع على هذه البلاد هو أن نحاسب أذرع الفساد، ونترك رأس الفساد طليقاً " .[20]

وتؤكد علي هذا المعني منار الشوربجي التي تري أن " التحقيق مع كل رموز النظام السابق، بمن في ذلك الرئيس وعائلته، هو نقطة فاصلة في تاريخ مصر سيكون لها تأثيرها الإيجابي على المستقبل وعلى الثقافة السياسية المصرية ذاتها، فخضوع الرئيس وزوجته وولديه للتحقيق يضع نهاية لمفهوم العزبة الذي حكم الثقافة السياسية المصرية لعقود طويلة ".[21]

2- أطروحة مظاهر الفساد السياسي لنظام مبارك

بعد خضوع مبارك للتحقيق من جانب النائب العام بدأ كتاب صحيفة المصري اليوم في الكشف عن فساد نظامه، وأخذوا يعددون مظاهر هذا الفساد، ففي مقال بعنوان مبارك حالة رئاسية لحلمي النمنم تظهر هذه الأطروحة حيث يري أن " الرئيس السابق في خطابه لقناة العربية تحدث في أمر واحد, وهو تضخم الثروة واستغلال النفوذ, لكنه صمت تماماً عن الفساد السياسي , وأظنه المسئول الأول عنه، ليس وحده من تجاهل هذا الملف نحن جميعاً نتجاهله, اعتبرنا ثورة ٢٥ يناير قامت فقط احتجاجاً على الثراء غير المشروع لحفنة من أقطاب النظام, في حين أن الأصل هو الفساد السياسي, لم يحدثنا الرئيس عن فساد التشريع الذي أمر به هو ورعاه, ويكفى ما حدث في تعديل المادة ٧٦ من الدستور عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧, كما لم

يحدثنا عن تزوير الانتخابات وهو يعلم بها تماماً منذ بداية حكمه، على أن الفساد الأكبر كان إقحام نجله في سياسة الدولة فيما عرف بملف التوريث ". [22]

ويبرز حمدي قنديل جوانب أخري للفساد السياسي في عصر مبارك حيث يذهب إلي أن مبارك " انتهك حريات المصريين وقصم ظهورهم بأدوات التسلط والقمع والرقابة، وأطلق عليهم كلاب أمن الدولة وفيالق الأمن المركزي وجلادي القهر والتعذيب في الشرطة، وفرض قانون الطوارئ لأكثر من ربع قرن، وسيطر على الإعلام الرسمي والخاص، وقيد تداول المعلومات، وحبس الصحفيين، ومنع التظاهر السلمي، وحظر قيام أحزاب جديدة، وضيّق على الحياة السياسية والنقابية، وخنق أنشطة المجتمع المدني، وأحال القضايا المتهم فيها مدنيون إلى القضاء الاستثنائي والعسكري، واعتقل المعارضين دون مسوغ قانوني".[23]

وتظهر هذه الأطروحة بوضوح عند علاء الأسواني الذي يري أن " حسنى مبارك شكل نظاما استبداديا يحمل رؤية سياسية محددة تتلخص في ثلاثة جوانب : أولها كان الانفراد المطلق بالسلطة فقد كان مبارك يعتبر الاستجابة للرأي العام نوعاً من الضعف الذي يقلل من هيبته كحاكم ، وثانيها الاستقلال الشكلي لأجهزة الدولة حيث كان حسنى مبارك يكرر دائما أن مصر دولة مؤسسات وأنه لا يتدخل أبدا في استقلال مؤسساتها، وفى نفس الوقت كنا نعلم أنه المتحكم الأوحد في كل ما يحدث في مصر، أما الجانب الثالث والأخير فكان التنكيل بالمعارضين والتغني بالديمقراطية، ففي عهده توحشت أجهزة الأمن تماما ًبحيث تعرض عشرات الألوف من المصريين إلى الانتهاك والتعذيب في مقار أمن الدولة وفى أقسام الشرطة ". [24]

3- أطروحة مظاهر الفساد الاقتصادي لنظام مبارك

كما ركز الكتاب في المصري اليوم على الفساد السياسي لنظام مبارك ركزوا أيضا على الفساد الاقتصادي لنظامه الذي كان أكثر توغلا واستشراءً من وجهة نظرهم، وفي هذا الصدد يشير حمدي قنديل إلي أنه " في أيام مبارك زاد الأغنياء غنى وانزلق الفقراء إلى القاع، اختطفت قلة قليلة موارد البلد، وهبرت المال وهربت ما فاض

منه إلى الخارج، في حين عاش أكثر من ثلث المصريين تحت خط الفقر، ملايين منهم مدفونون في العشوائيات أو بين المقابر، لا يكادون يجدون ما يسد الرمق، يحتشدون قطعاناً لتلقف شنط رمضان، يقفون كأشباح موتى في طوابير الخبز واللحم والسكر والبضاعة البائرة ".[25]

كما كان لحجم ثروة مبارك ظهور داخل هذه الأطروحة، حيث استهجن الكتاب التباطؤ من جانب الدولة في استرداد هذه الأموال المنهوبة، وفي هذا السياق يشير عزت القمحاوي إلى أن كثيراً من الخبراء قدروا ثروة مبارك وأسرته بسبعين مليار دولار، بينما قالت بعض التقديرات إنها تدور حول الأربعين ملياراً، وهى تقديرات معلنة من مجلات اقتصادية كبيرة وخبراء حوكمة معروفين مثل دانييل تيليسكلاف مدير معهد بازل السويسري للحوكمة، وعضو مجلس إدارة منظمة الشفافية الدولية، وتبقى هذه الأرقام مجرد تقديرات يستدل عليها الخبراء بطرقهم الخاصة في تتبع بعض ما يرشح من صفقات وفى القياس بثروات طغاة آخرين، أو حسب معدل النهب الممكن في بلد مثل مصر التي توقع الخبير أن يستطيع رئيسها جمع من مليار إلى ملياري دولار سنوياً". [26]

ويشير عمرو مجدي إلى أن مبارك لم يكن يجرؤ أحد على محاسبته " فالرئيس لم يقدم في حياته إقراراً للذمة المالية للرأي العام، وكان السؤال عن حجم ثروة الرئيس طوال فترة حكمه من المحرمات التي تذهب بصاحبها وراء الشمس بل ويعتبرها المسئولون قلة أدب، المصريون لا يعرفون أبدا عدد القصور التي يمتلكها المخلوع، وأياً منها ينتمي لأصول الدولة ومؤسسة الرئاسة، وأياً منها ينتمي لممتلكاته الشخصية، ولا نعرف كم سيارة اشترى ولا كم أرض امتلك ولا كم عقار بنى ". [27]

ويستصعب حلمي النمنم رجوع هذه الأموال المهربة مرة أخرى " فاستعادة الأموال المهربة تقتضى إجراءات طويلة , هذا إذا لم تكن الأموال حُولت بأسماء أخرى , وربما إلى بنوك مجهولة فضلاً عن أن هناك بعض البنوك تعمل في الأموال القذرة والتفنن في تهريبها ". [28]

ومن جانبه ركز الدكتور حسن نافعة على عدة قضايا فساد اقتصادي تناولها في عموده اليومي كان منها تصدير الغاز لإسرائيل حيث طالب " النائب العام بإحالة ملف صفقة الغاز بكل تفاصيله السوداء إلى محكمة خاصة للتحقيق مع كل المتورطين بتهمتي الفساد والخيانة العظمى، وعلى رأسهم الرئيس المخلوع ". [29] كما تناول نافعة أيضا قضية التبرعات الخاصة بمكتبة الإسكندرية حيث يرى أنه " كان الأحرى بالمسئولين عن ملف الفساد في عهد مبارك أن يأمروا بتشكيل لجنة تحقيق لفحص كل حسابات المكتبة، فهناك شكوك قوية الآن بأن مبارك استولى لنفسه على أموال التبرعات الأجنبية التي وصلت لبناء المكتبة، وذلك بعلم وزير التعليم العالي وموافقته حتمًا " .[30]

4- أطروحة الدعوة إلى تشكيل محاكمة ثورية لمبارك

اتفق كتاب المصري اليوم فيما بينهم على ضرورة تشكيل محاكمات ثورية لمبارك ونظامه باعتبارها الأنسب في معالجة القضايا المتهم فيها مبارك ، غير أن كاتباً واحداً فقط عارض تشكيل هذه المحاكمات وهو عمرو الشوبكي وقد قدم حججاً منطقية تؤيد فكرته وطرحه .

وفي هذا السياق طالب صلاح منتصر في مقال له بعنوان دقت ساعة محاكمة الثورة " أن يصدر مجلس الشعب تشريعاً عاجلاً بمحاكمة الذين أفسدوا الحياة السياسية في فترة حكم الرئيس السابق، وعلى رأسهم الرئيس نفسه، أمام محكمة خاصة إما باسم محكمة الثورة أو محكمة الشعب ".[31]

ويؤيد وحيد عبد المجيد هو الآخر المحاكمات الخاصة " فالمشكلة هى أن مبارك ورجاله يُحاكمون وفقاً للنظام القانوني الذي جعلوه ملائماً لهم، إلى حد أنهم منعوا حتى إصدار قانون لمحاكمة الوزراء، وربما يتطلب حل هذه المشكلة التفكير في أحد بديلين: أولهما إصدار مرسوم بقانون لمحاكمة رئيسي الجمهورية والوزراء. أما الثاني فهو إنشاء محكمة خاصة مؤقتة للنظر في الجرائم السياسية التي ارتكبها أركان نظام مبارك وتوفير كل الضمانات اللازمة لعدالتها، على أن تكون مرجعيتها هى القوانين والمواثيق الدولية منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ". [32]

وعلى الجانب الآخر يتحفظ عمرو الشوبكي على المحاكمات الثورية في مقال له بعنوان لا للمحاكمات الثورية يذهب فيه إلى أن " مصر ليست بحاجة إلى محاكمة ثورية، إنما إلى محاكمات قانونية عادلة وناجزة، تؤسس لعدالة انتقالية تبدأ بتشكيل لجنة قومية مهمتها جمع الأدلة وتوثيقها لمحاسبة كل من ارتكب جريمة بحق هذا الشعب من رموز النظام القديم، وتؤسس لعدالة تقوم على الإنصاف والمصالحة كما حصل في جنوب إفريقيا، وجزئيًا في المغرب، وهو أمر له قواعد ومسارات كتبت فيها عشرات الكتب والبحوث ولابد من الاستفادة منها " (33)

" فالمحاكم الثورية تشكل وفق معايير سياسية وليست قانونية، وعادة ما تفضي إلى سياسية انتقامية تبدأ بمواجهة رموز النظام السابق وتنتهي بمواجهة التيارات الثورية نفسها، ولا توجد تجربة واحدة أسست لشرعية ثورية في العالم كله وبنت نظامًا ديمقراطيًا ".(34)

5- أطروحة توفير محاكمة عادلة لمبارك وإعطائه الحق في الدفاع عن نفسه

دعا كتاب المصري اليوم إلى ضرورة توفير محاكمة عادلة وقانونية لمبارك لأن هذا حقه ولأن مصر بعد الثورة يجب أن يكون قضاؤها عادلا وغير منحاز، وفي هذا الصدد يشير حازم الببلاوي إلى أنه " إذا كانت محاكمة مبارك ضرورة، فليس معنى ذلك المطالبة بالحكم عليه، فالحكم عليه يتوقف على مدى توافر أدلة على مخالفته القوانين، ومن الضروري أن تتم هذه المحاكمة بأكبر قدر من مراعاة القانون واحترام حقوق المواطن، وأن يتوافر لها كل ضمانات المحاكمة العادلة، فمحاكمة مبارك يجب أن تكون نموذجاً للعدالة واحترام القانون وليس فرصة للتشفي ". (35)

ويؤكد هذه الفكرة كمال مغيث " فإنني لست مع الذين يدعون للانتقام من مبارك، أو المطالبة برأسه وإعدامه أو التشفي فيه، لأسباب موضوعية وسياسية، فالتشفي والرغبة في الانتقام ظاهرة بربرية وحشية لا تبنى دولاً ولا تنير الطريق أمام مستقبل ولا تثبت حقا ولا تمهد الأرض أمام سيادة قانون منصف وعادل، فمبارك سيحاكم بتهم القتل والتربح والسرقة وغيرها، لكن ينبغي أن يكون ذلك أمام محكمة طبيعية وقاض

طبيعي وقانون طبيعي يوفر له من العدل والإنصاف ما لم يسع هو لتوفيره لخصومه وضحاياه طوال عهده الطويل البغيض " .[36]

وفي مقال لعلي السيد بعنوان براءة مبارك يؤكد هذا الطرح " فما الذي نريده من المحكمة؟ لا تقل أريد القصاص العادل، لأنني سأقول لك أريد محاكمة عادلة يستريح لها الضمير الإنساني، ولا يشكك فيها مجتمع دولي، وليس قصاصا عادلا، لأن كلمة قصاص معناها أنك حددت للمحكمة ما تريده بالضبط، وبالتالي فإنك لن ترضى عن الإدانة بديلا، وهذا ليس دورك، وعليك أن تعطى للقاضي صلاحياته كاملة، ولا تقل أريد محاكمة عاجلة، فالتعجل في إصدار الأحكام ظلم بين، حتى لو كان الحكم صحيحا، إذ لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها إدانة بريء، وبالتالي فإن الحكم بالإدانة أكثر صعوبة على القاضي العادل من البراءة ". [37]

6- أطروحة الدفاع عن مبارك ضد مهاجميه

دافع بعض كتاب المصري اليوم عن مبارك وتعاطفوا مع حالته بعد التحقيق معه من جانب النائب العام، ومن هؤلاء الكتاب رولا خرسا، ولميس جابر، ومفيد فوزي، وسليمان جودة.

وفي سياق الدفاع عن مبارك تؤيد وتستشهد رولا خرسا بمقالة للكاتب عبد الرحمن الراشد رئيس قناة العربية بعنوان حبس مبارك " وصف فيها ما حدث للرئيس السابق ونجليه بأنه معاملة أقل من المعاملة التي كان يحظى بها السجناء السياسيون في عصره، لن يحصل مبارك ولا عائلته أو رفاقه على المعاملة الاستثنائية التي كانت تمنح حتى للمساجين السياسيين في عهده، بل العكس من ذلك تمامًا، فأركان النظام يعاملون أسوأ معاملة، ولا تتجرأ إدارة السجن على تقديم أية خدمة تفضيلية لهم، خشية غضب الثوار الذين يراقبون بتشكك وعيون مفتوحة كيف تسير إجراءات الحبس ". [38]

أما لميس جابر فتدافع عن مبارك حيث تري أن الإعلام قد أساء له إساءة بالغة قائلة " ارحمونا شوية خلاص يا إخوانا أصحاب الصحافة والإعلام والأقلام، تم

المطلوب وزيادة كان المطلوب هو مرمطة رئيس الدولة وزوجته وأسرته وباقي رجال ونساء المرحلة كلها ، المرمطة والبهدلة و مسح البلاط وليس المحاكمة ولا الحساب، وخلاص تم حصد النتيجة وتمت العملية كلها بنجاح منقطع النظير، والله العظيم ثلاثة الناس كلها ماشية في الشارع تردد كلام الصحافة والتليفزيون والإذاعة، كل الناس الآن في انتظار المليارات والإعدام " .[39]

وفي مقال لسليمان جودة بعنوان الحقيقة التي تتوه يستنكر سلوك المصريين مع مبارك وازدياد حدة الانتقام منه " لا أحد يعرف منذ متى بالضبط أصبح المصريون في جانب كبير منهم على هذه الدرجة من الرغبة في التشفي والانتقام من الآخرين، فلا حديث لكثيرين على مدى الساعات الماضية إلا عن السجن الذي سوف تنتقل إليه سوزان مبارك بعد حبسها 15 يوماً ، لم أكن يومًا من رجال مبارك ولا من مؤيديه، أو ممتدحيه، أو طّباليه، ولذلك أستطيع بسهولة أن أتحرر من أي قيد لأقول إن هذه الرغبة في التمثيل بالرجل وأسرته مسألة تتجاوز حدود تقاليد المصريين على مدى تاريخهم، ولا تكاد تتفق مع شهامتهم التي اشتهروا بها، أو حتى جدعنتهم التي كانت الشعوب تضرب بها الأمثال ولا تزال " .[40]

7- أطروحة الجدل حول حالة مبارك الصحية

دارت حالة من الجدل بين كتاب المصري اليوم حول حالة مبارك الصحية، بعضهم كان مع وضعه في مستشفي سجن طرة، ويعضهم الآخر اعترض لأنه رأى أنها تفتقد للاحتياطات الأمنية اللازمة.

ويؤيد أحمد الصاوي نقل مبارك إلى مستشفى طرة حيث يرى " أنني ليس لدى رغبة في التشفي أو الانتقام من الرئيس السابق حين أراه في سجن طرة، وإذا كان وزير الداخلية يعتقد أن مستشفى السجن غير مجهز طبيًا بالشكل الملائم فإنني أحّمله مسؤولية كل سجين يمكن أن يتعرض لأذى بسبب وضعه الصحي وتردى خدمات المستشفى، وأطالبه بأن يعامل كل المحبوسين احتياطيًا بالمثل، سواء المسئولون السابقون المتهمون بالتربح أو حتى نشالو الأتوبيسات ". [41]

وتتفق معه نشوى الحوفي التي تشعر " بالغيظ وتبحث عن تفسير لقرار النائب العام بالموافقة على طلب الرئيس السابق حسنى مبارك باستدعاء طبيبه الألماني الخاص وفريقه الطبي لعلاجه وتوقيع الكشف عليه، كنت أتمنى أن يتذوق مبارك بعد تركه لذة الحكم وسلطانه جزءًا بسيطًا من مرارة العلاج في مستشفيات وزارة الصحة، ويشاهد بعيني رأسه ماذا فعل في هذا الشعب الذي تؤكد كل التقارير الدولية زيادة نسبة إصابته بالسرطان من مختلف الأنواع، وتغلغل فيروسات الكبد داخل أحشاء أبنائه، كنت أتمنى أن يساوى النائب العام بين المصريين ليسود العدل بين الرئيس السابق والمواطنين" . [42]

ويعترض محمد أمين على نقل مبارك لمستشفى طرة " فوزارة الداخلية تحتاج إلى شهر على الأقل لتجهيز مستشفى طرة، ثانياً مسألة تأمين الرئيس تبقى مهمة جداً فهو ليس مجرد سجين عادى، ثالثاً يبدو أن الداخلية قد فوجئت بقرار النائب العام ، وحسب معلوماتي أنه كان هناك اتفاق حتى يبقى مبارك في حيازة القوات المسلحة تحت حراستها ومسئوليتها، وأظن أن هذا الأمر كان هو الإجراء الأسلم، لأن محاكمة مبارك شيء، أما حياته فهي شيء آخر، فالنقل إلى مستشفى عسكري نعم، مستشفى سجن طرة لا، وأستطيع أن أقطع أن مبارك لن يُنقل إلى طرة لأسباب أمنية بحتة ". [43]

وينتقد حمدي رزق تقارير وزارة الصحة التي تخص حالة مبارك " سئمنا من تقارير وزارة الصحة المتذبذبة ، وتقارير مستشفى شرم الشيخ المتلعثمة، وهرطقات فريد الديب اللاهية بأعصاب الأمة، صرنا حيارى لا نعرف حقيقة مرض الرجل، هل يلزمه الفراش لمرضه أم يلزم الفراش لغرضه، أصبحنا حائرين لا نعرف كنه هذا المرض الذي يقعده، تقارير تقربه من حافة القبر، وتقارير تقربه من حافة سجن طرة".[44]

8- أطروحة مساندة بعض الأنظمة الخليجية لمبارك والضغط من أجل منع محاكمته

وتظهر هذه الأطروحة بوضوح عند علاء الأسواني الذي يري " أن هناك أطرافا إقليمية ودولية تعادى الثورة المصرية وتضغط بشدة من أجل إجهاضها، بعض

الأسر الحاكمة في دول الخليج دافعت عن حسنى مبارك إلى النهاية، وهى الآن تضغط على المجلس العسكري من أجل منع محاكمة مبارك بأي ثمن، ربما يدفعهم لذلك نوع من الوفاء لصديقهم مبارك، وربما لأن جمال وعلاء مبارك شريكان لبعض أمراء الخليج في مشروعات تجارية بملايين الدولارات، لكن السبب الأهم في رأيي أن الثورة المصرية سوف تغير مفهوم الحكم في العالم العربي كله ".[45]

ويتفق معه في هذا الطرح حمدي قنديل الذي يعترف " بأن هناك موجة استياء من مصر الثورة تسود منطقة الخليج، وأن هذه الموجة اشتد عصفها منذ البدء في محاكمة مبارك الذي تعتبره النظم الخليجية حليفها المخلص، وحليف حليفتها الأولى الولايات المتحدة، ولاشك في أنه كانت هناك علاقات إنسانية لها اعتبارها تربط بين مبارك والحكام الخليجيين، كما أنه كانت هناك علاقات متشابكة بين المتنفذين في الخليج وأهل السطوة والثروة في مصر، خاصة في ميادين الأمن والمخابرات والأعمال ".[46]

أطروحات المرحلة الثانية في خطاب المصري اليوم

مرحلة جلسات المحاكمة ودخول مبارك القفص

تمثلت المرحلة الثانية في خطاب المصري اليوم في دخول مبارك قفص المحاكمة، وبدء جلسات محاكمته الأولى وسماع هيئة الدفاع والشهود في 2011/8/3 ، حيث مثل دخول مبارك القفص سابقة هى الأولى من نوعها لمحاكمة أول رئيس عربي أمام محكمة غير استثنائية، وقد مثل معه في القفص ولداه علاء وجمال ووزير داخليته وستة من مساعديه، وقد ظهرت خلال هذه المرحلة مجموعة من الأطروحات قدمها كتاب صحيفة المصري اليوم، ويمكن تناول هذه الأطروحات على النحو التالي :

1- أطروحة الشماتة في مبارك والتشفي من دخوله القفص

إذا كان بعض كتاب المصري اليوم قد دافعوا عن مبارك وتعاطفوا معه عندما استدعاه النائب العام للتحقيق، فإن هناك كتاباً آخرين تشفوا منه بعد دخوله القفص، ورأوا أنه يستحق ما هو فيه دون أي تعاطف، وتظهر نبرة التشفي هذه واضحة عند

سحر الجعارة في مقال لها بعنوان الذل " قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير صدق الله العظيم ، تجسدت تلك الآية الكريمة في قلب أكاديمية الشرطة، والعالم يتابع الرجل المريض الذي حكم مصر 30 عاما، هو ونجلاه وجلاده داخل قفص المحكمة، سقط الفرعون عن عرش مصر، وسقط كل من وضعه في مصاف الآلهة، وسخر له القانون والدستور، وأحل له الحرام، ليصل المشهد إلى ذروة الدراما في لحظة تختلط فيها مشاعر الشفقة بالتشفي، والعفو بالرغبة في الانتقام، والعدالة بالهزيمة، فقد انكسر مبارك تماما " . (47)

ويعتبر عادل حسانين دخول مبارك قفص المحاكمة هو معجزة حقيقية من صنع الله " فلم يخطر على بال أحد أن تقع عيناه على «مبارك» وهو في قفص الاتهام، ولم يرد في خيال شخص ولو في الأحلام أن تنتهي رحلة أحد حكام مصر وابنيه ورجاله إلى محكمة الجنايات، ففي العاشرة إلا خمس دقائق من صباح الأربعاء بتوقيت القاهرة كانت تجرى وقائع معجزة حقيقية، هي من صنع الله وحده، هذه اللحظة التي دخل فيها مبارك إلى قفص الاتهام ممدداً على فراش المرض، وبدأت محاكمة قمة السلطة الفاسدة، نعم إنها معجزة من السماء، إنها قدرة الله وحده الذي يمهل الظالمين ثم يأخذهم أخذ عزيز مقتدر". (48)

ويتلذذ حمدي رزق من منظر مبارك في القفص " فمشهد مبارك الذي في القفص عليل قد يشفى نفوسًا أظمأها فَقْد الولد، فقدت فلذات أكبادها، شهدوا بأعينهم ما تصوروه مستحيلاً، ارتوت نفوسهم العليلة، فاضت عيونهم الكليلة بالتملي فى القفص، لكن هناك من يطلب ثأرًا، والثأر نار تحرق الأخضر واليابس، يخلف رمادًا، يمتد من الرجل إلى المجلس والثوار ومصر كلها " . (49)

2- أطروحة انتصار ثورة يناير بمثول مبارك للمحاكمة والتحقيق معه

بمجرد دخول مبارك قفص المحاكمة وبدء إجراءات التحقيق معه من جانب القضاة، رأي كثير من كتاب المصري اليوم أن هذا يمثل انتصاراً لمبادئ ثورة يناير التي نادت

بالعدالة والحرية وسيادة القانون، وأنه لولا الثورة وضغوط الثوار لظل مبارك طليقا دون محاسبة أو تحقيق. وفي هذا الصدد يشيد محمد أمين بخضوع مبارك للمحاكمة ويعتبر ذلك امتثالاً للثورة " عملها الفراعنة وحاكموا رئيسهم بأمر الشعب، وبأمر الثورة فلا أحد فوق القانون، دماء الشهداء كانت أغلى على نفوس المصريين، صورة واحدة للرئيس المخلوع على سريره داخل القفص غيرت كل شيء، اطمأن الثوار أن المحاكمة حقيقية وليست تمثيلية ، فلم يكن أحد يتصور أن مبارك سيحضر تشريفة من نوع مختلف، هناك من كان يتوقع مفاجأة قد تؤدى إلى غياب مبارك، وانتهى كل ذلك بظهور صورته على الهواء مباشرة فيما اعتبر انتصارًا جديدًا للثورة ". (50)

ويؤكد هذا الطرح أيضا عمر حسانين " فما حدث في محاكمة مبارك في أكاديمية الشرطة هو ثمار شجرة المستقبل، وتفعيل دولة القانون التي زرعتها الثورة وروتها دماء الشهداء، ما حدث درس لكل من يصل إلى سدة الحكم لابد أن يعيه جيدا قبل أن يأخذه غرور السلطان، ما حدث برهان عملي على أن مصر يمكن أن تمرض لكنها لا تموت أبدا " . (51)

ويشير ياسر عبد العزيز إلي أن محاكمة مبارك كانت ثمرة صمود وإصرار القوى الثورية على محاسبته، واتفاقهم على ذلك على الرغم من خلافهم في نقاط عديدة " فقوى الثورة رغم ما اعتراها من شقاق وتنازع إلا أنها توافقت على أولوية المحاكمات من جهة، وعلى الضمانات المحيطة بها من جهة أخرى، واستطاعت أن تثبت وتجالد في الميادين ، حتى حملت السلطة الانتقالية على اتخاذ القرار الصعب وهو المحاكمة، وستكمل ما بدأته لتوفر لتلك المحاكمة الذرائع والطاقة اللازمة لاستمرارها مستقلة وعادلة وناجزة في كل الأحول " . (52)

3- أطروحة الخوف من الانشغال بمحاكمة مبارك عن بناء مصر الحديثة

إذا كان بعض كتاب المصري اليوم قد رأوا أن محاكمة مبارك كانت انتصاراً للثورة المصرية، فإن هناك كتاباً آخرين تخوفوا من انشغال الجماهير بهذه المحاكمة والاستغراق في الماضي عن بناء المستقبل والاهتمام ببناء مصر الحديثة.

ويؤكد هذا الطرح خالد منتصر " فمتى نستطيع أن نقول إن الثورة قد نجحت في مهمتها؟ هل عندما يتم الزج بمبارك ورجاله جميعًا في السجن والحكم عليهم بالمؤبد والإعدام فقط، هل هنا بالتحديد نستطيع القول إن الثورة قد حققت غايتها المنشودة؟ محاكمة الماضي الفاسد مطلوبة لكن الأهم صناعة المستقبل ". (53)

ويرى مفيد فوزي أن المصريين أصبحوا أسرى للمحاكمات " لا أدرى إن كنا سنصير أسرى في أحضان الشاشات، مشدوهين شاخصين مشدودين لمحاكمات القرن، تاركين أشغالنا ومصالحنا هاربين إلى الماضي ، وربما يستفزنا الكلام عنها أو تأخذنا الحواديت فتلهينا عن المستقبل، ولو استغرقتنا المحاكمات لوقعنا في بئر الآنية وراح منا الحاضر والمستقبل وطالت إقامتنا في الماضي ". (54)

ويسخر جلال عامر من انشغال الناس بالمحاكمات ويري أنهم أصبحوا داخل القفص بدلا من مبارك في مقال له بعنوان الهروب من قفص مبارك " فقد خرج مبارك من القصر بمليونية ودخل إلى القفص بمليونية ، فالموضوع المقرر الآن على كتاب الصحف وبرامج التليفزيون هو السيد محمد حسنى ونجلاه، حتى أصبحنا نحن لا مبارك داخل القفص، وتركنا بناء الدولة، ونسينا أن مبارك الذي أفسد مصر ليس هو المسيح الذي يصلب فداء لمليون فاسد جرفوا الأراضي الزراعية وعلوا العمارات واحتلوا الميادين ، ويجب أن نخرج نحن من القفص ليدخلوا هم فيه " . (55)

ويرى محمود عمارة أن الحل هو أن تنتهي محاكمات مبارك في أسرع وقت ممكن " أتمنى أن تنتهي محاكمة مبارك بأسرع وقت ممكن، حتى لا ينشغل المجتمع والإعلام أكثر من ذلك، ولنتفرغ لبناء مصر الجديدة مصر الحديثة، مصر التي في خاطري، وقبل أن يفرح فينا أذناب مبارك الذين بدءوا يشموا نفسهم ويشتموا في الثورة ". (56)

4- أطروحة عدم التنسيق بين هيئة الدفاع عن الشهداء والمصابين

انتقد كتاب المصري اليوم محامي الشهداء والمصابين لعدم التنسيق فيما بينهم أثناء المحاكمة، وحب الظهور الإعلامي الذي طغى عليهم، وكثرة طلباتهم المكررة التي

كانت مصدر إزعاج للقاضي ، كما أن اختلافهم هذا صب في مصلحة مبارك والعادلي، ومثل عائقاً أمام سير إجراءات التقاضي بشكل طبيعي .

وفي هذا السياق يشير خالد منتصر إلى أن " عدم التنسيق بين هيئة الدفاع عن المتهمين بلغ ذروته يوم محاكمة العادلى ورفاقه، وبعدها الطلبات الرهيبة المكررة في محاكمة الرئيس المخلوع التي كانت فوق طاقة وإمكانية وتركيز أي إنسان، مما جعل رئيس المحكمة المستشار الصبور، طويل البال، المحترم أحمد رفعت يطالبهم بمراعاة أن هناك أكثر من مائة طلب أمامه، وهى طلبات فوق طاقة البشر الذي يريد إقامة العدل وإرضاء ضميره بين يدي الله سبحانه ".[57]

ويصف محمد أمين مشهد هيئة الدفاع عن الشهداء بالهزلي " في الجلسة الماضية كنا أمام مشهد هزلي من المدعين بالحق المدني، استتبع بالضرورة صدور قرار من هيئة المحكمة بوقف البث التليفزيوني للمحاكمة، أتصور أن الذي استفاد منه أمس فرقة أبناء مبارك " . [58]

ويشير إلى هذا الطرح أيضا طارق عباس " فما كنا نتمناه من محامي الشهداء والمصابين في مثل تلك القضايا المهمة أن يدركوا خطورة دورهم في تلك المرحلة، فقد شكلوا عائقاً نموذجياً أمام سير العدالة في مجراها الطبيعي، عندما اتفقوا على الاختلاف في الجلستين الأخيرتين و تصارعوا وتشاجروا وتناحروا رغبة في الدعاية الشخصية والإعلامية لأنفسهم ؛ متناسين بتلك التصرفات أنهم يشوهون صورة مصر في الخارج، و يقلصون مكاسب الثورة في الداخل، ويقدمون بتشرذمهم هذا أعظم خدمة لمبارك".[59]

5- أطروحة شهادة المشير طنطاوي في محاكمة مبارك

اتفق كتاب المصري اليوم على أن شهادة المشير طنطاوي لم تكن حاسمة أو مؤثرة في محاكمة مبارك ، بل كانت أقرب إلى الشهادة الدبلوماسية والتي يصعب الاستناد عليها وحدها لإدانة المتهم أو تبرئته .

وفي هذا الصدد يشير عمرو الشوبكي إلى أنه " توقع البعض شهادة ثورية من المشير ونسوا أنه ليس مطلوبًا منه أن يكون كذلك، وأن مبارك كان قائده لسنوات طويلة، مما يجعل أي تغير جذري في موقف المشير من الرئيس السابق مثيرًا للدهشة، لم أتوقع للحظة أن يقول المشير عكس ما قال، ولا كان يجب أن يبالغ أحد في توقعاته حول هذا الموضوع، فالرجل كان جزءًا من النظام القديم حتى لو كان الجزء الأكثر نزاهة ومهنية". (60)

ويؤكد حسن نافعة على دبلوماسية شهادة المشير طنطاوي في محاكمة مبارك " يبدو أن البعض بالغ في تقدير القيمة القانونية للشهادة التي أدلى بها المشير طنطاوي أمام القضاء، حين تصور أنها ستكون حاسمة في إدانة أو تبرئة المتهم محمد حسنى مبارك، وهو تصور لم يكن له ما يبرره على الإطلاق، فالمنطق يقول إنه ما كان يمكن لشهادة رجل شغل منصب وزير الدفاع في نظام مبارك لما يقرب من عشرين عامًا إلا أن تصاغ بطريقة دبلوماسية، يصعب الاستناد عليها وحدها لإدانة المتهم أو تبرئته، ولو أنها كانت قد جاءت بصورة مختلفة، سواء لصالح المتهم أو لغير صالحه، لألحقت بصاحبها ضررًا بليغًا " . (61)

وتعبر إسراء عبد الفتاح عن دهشتها ليس من شهادة المشير طنطاوي ولكن من اهتمام البعض بها والتعويل عليها في محاكمة مبارك " فقد أثار دهشتي الاهتمام البالغ في الفترة السابقة بشهادة المشير في قضية قتل المتظاهرين والمتهم فيها الرئيس السابق حسنى مبارك، حيث إنني والكثيرين كانوا يتوقعون احتواء شهادته على كلمتي لا أعلم وليس لدى معلومات، فالمجلس العسكري هو جزء من النظام السابق اتفقنا أو اختلفنا على دور هذا المجلس برئيسه في هذه الفترة، حيث إنه من الصعب أن توصف شهادة المشير بأنها الشهادة التي تبرئ أو تدين شخص الرئيس السابق " . (62)

6- أطروحة توقع إفلات مبارك من العقاب وحصوله على البراءة

بعد حصول بعض ضباط الشرطة المتهمين بقتل المتظاهرين على براءات من القضاء؛ نظرا لعدم كفاية الأدلة ضدهم، توقع بعض كتاب المصري اليوم إفلات مبارك هو

الآخر من العقاب، و حصوله على البراءة خاصة بعد نفي شهود الإثبات التهمة عن مبارك، و التهمة عن العادلى ومساعديه، مما جعل مبارك في نظر كتاب المصري اليوم أقرب إلى البراءة منها إلى العقاب والمحاسبة.

وتظهر هذه الأطروحة بوضوح عند محمود خليل حيث يتساءل " ماذا يحدث لو حصل الرئيس المخلوع وأبناؤه ووزير ورجال داخليته على حكم البراءة من تهم قتل المتظاهرين والكسب غير المشروع ؟ وقبل أن تتعجب من طرح السؤال أرجو أن تسترجع فقط ما نشرته وبثته وسائل الإعلام حول وقائع جلسات الأسبوع الماضي لمحاكمة مبارك وأولاد العادلى وصبيانه، والأقوال التي فاجأنا بها شهود الإثبات الذين جاءوا ليثبتوا التهمة على الجالسين والواقفين والنائمين في القفص، فإذا بأغلبهم ينفى قيام الشرطة بتلقي أوامر بإزهاق أرواح ما يقرب من ألف شهيد، وكأنهم ماتوا بسبب نزلات البرد واحتقان الزور واللوزتين ". (63)

ويرى ضياء رشوان أن " حكم محكمة جنايات القاهرة ببراءة خمسة ضباط وأمين شرطة من تهم قتل خمسة من المتظاهرين يوم 28 يناير الماضي أمام قسم السيدة زينب، أثار ردود أفعال كثيرة غاضبة على دماء من ضاعت حياتهم وكانت ثمناً لنجاح الثورة المصرية، والحقيقة التي ذكرها كثير من المعلقين والخبراء القانونيين بعد براءة الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين والتطور البطيء الذي تسير به محاكمة الرئيس المخلوع ورجاله، هى أنهم جميعاً سيكونون أقرب للبراءة أو الأحكام المخففة بعد أن تصل محاكماتهم إلى نهايتها. " . (64)

ويشكك حلمي النمنم في حصول مبارك على عقوبة؛ نظرا لعدم وجود قرينة مؤكدة ضده " فقد دخلت محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك مرحلة الملل، ومع مرور الأيام سيصاب الجميع عدا من يسمون أنفسهم أبناء مبارك بالضجر، وعلى الأغلب لن تتوصل المحكمة إلى إدانة جنائية قاطعة لمبارك في مسألة قتل المتظاهرين ، فمن واقع شهادات الشهود التي أعلنت لا يمكن أن نجد إدانة أو قرينة مؤكدة ضد مبارك ، ما أخشاه حقًا أن المحاكمة الحالية لن تنتهي إلى إدانة قاطعة لمبارك، بينما قطاع واسع

من الرأي العام ينتظر أو يتوقع حكم الإعدام عليه، وهذا سيخلق حالة إحباط لدى هؤلاء، خاصة أهالي وأسر الشهداء والجرحى ". [65]

أطروحات المرحلة الثالثة في خطاب المصري اليوم

مرحلة صدور الحكم على مبارك بالمؤبد

بدأت المرحلة الثالثة في المصري اليوم في 2 / 6 / 2012 بعد صدور حكم محكمة جنايات القاهرة بالسجن المؤبد على مبارك و العادلي والبراءة لمساعدي العادلى الستة، وهكذا مثل الحكم على مبارك مرحلة فاصلة في خطاب المصري اليوم، حيث شهدت هذه المرحلة انقسام الكتاب بين مؤيد للحكم ويراه رادعاً لمبارك، ومعارض له ويراه غير كاف لمعاقبته، وعلى الجانب الآخر أظهر كتاب آخرون تعاطفهم مع مبارك باعتباره لا يستحق كل هذا العقاب نظراً لكبر سنه، ولما قدمه لمصر من إنجازات في فترة حكمه، كما أشار كتاب المصري اليوم في هذه المرحلة إلى طمس أدالة الإدانة التي كانت ضد مبارك، والتي كانت سببا مباشرا من وجهة نظرهم في إفلات مبارك من العقاب، ويمكن تناول هذه الأطروحات على النحو التالي :

1- أطروحة انقسام الكتاب بين مؤيد ومعارض للحكم على مبارك بالمؤبد

شغلت هذه الأطروحة حيزاً كبيراً في خطاب صحيفة المصري اليوم، حيث إن صدور الحكم على مبارك بالمؤبد أدى إلى انقسام الكتاب بين مؤيد للحكم وآخر معترض عليه، وقد قدم كل فريق منهما مبرراته سواء لقبول الحكم أو رفضه. وقد كان من المؤيدين للحكم : أيمن الجندي، ومروة مزيد، وجيلان جبر، وسمير فريد، وحسن نافعة، وعمرو الشوبكي، ومنتصر الزيات، وعبد الرحمن فهمي.

و في سياق تأييد الحكم الخاص على مبارك بالمؤبد يذهب أيمن الجندي إلى أنه " يبدو أنني الوحيد الذي يرى في حكم الأمس حكمًا حازمًا مشددًا، خمسة وعشرون عامًا لرئيس الدولة السابق ووزير داخليته ليس شيئًا هينًا، من كان يتصور أن ينقل مبارك إلى طرة، أما براءة مساعديه لعدم وجود أدلة فشيء متوقع طبعًا بعد أن تم طمسها،

والذي فهمته أن إدانة مبارك والعادلي جاءت بسبب قدرتهما على منع حدوث القتل بحكم وظيفتهما، لكن لم تثبت تهمة الاشتراك في القتل على أحد ". (66)

وفي مقال لسمير فريد بعنوان حكم تاريخي يؤكد دور مصر المتواصل في صنع الحضارة يذهب إلى أن" البيان الذي قدم به القاضي أحمد رفعت للأحكام في قضية مبارك هو بيان ثورة 25 يناير بامتياز، حيث عبر بدقة ووضوح عن الأسباب التي دعت الشعب المصري للثورة ضد مبارك, وأدان مبارك إدانة شاملة دون الدخول في تفاصيل الإيجابيات والسلبيات، والحكم بالسجن المؤبد على الرئيس السابق ووزير الداخلية, أي السجن مدى الحياة عملياً , بل مجرد محاكمة الرئيس ووزير الداخلية والحكم عليهما, يعنى أن مصر تواصل دورها في صنع الحضارة الإنسانية، وليعتز كل مصري بهذا الحكم التاريخي " . (67)

ويوافق حسن نافعة على الحكم بالمؤبد على مبارك، ولكن يستاء من الحكم على مساعدي وزير الداخلية بالبراءة في مقال له بعنوان قراءة في دلالات حكم تاريخي " عقوبة السجن المؤبد على كل من مبارك والعادلى، قوبلت بارتياح فوري داخل القاعة وخارجها، وبراءة قادة الأجهزة الأمنية قوبلت باستياء واستهجان شديدين، وبقدر ما بدت عقوبة المؤبد على مبارك والعادلى مبررة، وربما قاسية إلى حد ما، بقدر ما بدا الحكم ببراءة بقية المتهمين متهاوناً إلى حد التفريط " . (68)

ويبرر عمرو الشوبكي الحكم على مبارك بالمؤبد من الناحية القانونية " لقد أسس القاضي حكمه على أمر غير مسبوق في أحكام القضاء المصري وهو المشاركة في الجريمة بالامتناع عن إيقافها، واعتبر أن مبارك من موقعه كرئيس للجمهورية والعادلى من موقعه كوزير للداخلية كان بإمكانهما وقف جريمة قتل المتظاهرين وهو ما لم يقوما به، وبالتالي حكم عليهما بالإدانة بالسجن المؤبد، في حين أن المتهمين الآخرين حصلوا على البراءة لأنهم لم يكونوا في موقع المسئولية الأولى التي تجعلهم قادرين على وقف هذه الجريمة ". (69)

وأما المعارضون لحكم المؤبد على مبارك من كتاب المصري اليوم فكان منهم : سامح راشد، ومحمد أمين، وعمرو هاشم ربيع، ونشوى الحوفي، ونوال السعداوي، وغادة شريف، ومنار الشوربجي، وحلمي النمنم.

ويعترض سامح راشد على الحكم على مبارك بالمؤبد ويرى أن الحكم أثار غضب المصريين " خرج المصريون في الشوارع والميادين احتجاجاً على الأحكام الصادرة بحق مبارك ونجليه ووزير داخليته ومساعديه، كثير منهم لم يكن غاضباً من براءة نجلى مبارك ومساعدي العادلى فحسب , وإنما من التناقض بين براءة هؤلاء وإدانة مبارك والعادلى، ولم تنطل على ذكاء المصريين خدعة الحكم على مبارك ووزير داخليته بالمؤبد , بينما يقدم الحكم ذاته كلمة السر في براءتهما وهى تبرئة كل المتهمين الآخرين، فأحكام أحمد رفعت أشعلت غضب المصريين ".[70]

ويركز محمد أمين أيضاً على التناقض بين الحكم على مبارك بالمؤبد والبراءة لمساعدي وزير الداخلية " السؤال الأهم هل حبيب العادلى قتل الشهداء بنفسه دون وسيط من مساعديه؟ لماذا أخذ تأبيدة وحصل مساعدوه على البراءة؟ يصر المتسائلون على أن هناك مؤامرة هناك تمثيلية، ربما كان السبب أن علاء وجمال لم يطرف لهما جفن قبل النطق بالحكم، حبيب العادلى ليست على وجهه أية علامات ولا أمارات من أي نوع، كلها أيام ما لم يكن هناك إعدام في النقض هناك براءة محتملة." [71]

ويري عمرو هاشم ربيع أن الحكم مثل له مفاجأة غير مرضية لعدة أسباب من وجهة نظره " فبعد طول انتظار وقعت المفاجأة على النحو الذي حدث عند النطق بالحكم على مبارك وأعوانه، لكن يبقى السؤال لماذا كانت المفاجأة وما تداعياتها؟ أولا بسبب المقدمة العصماء التي جاء بها القاضي بنقده البليغ لحكم مبارك والتي أدت لتوقعات وكأنه سيصدر أحكاما حدها الأدنى المؤبد وأقصاها الإعدام، ولكنه صدم الناس جميعاً بأحكام غلبت عليها البراءة، ثانياً إن الأحكام بالبراءة تنذر بعواقب وخيمة فضباط الشرطة قانوًنا لديهم الحق في العودة إلى صفوف الداخلية وممارسة عملهم، بل سيكون من حقهم رد الاعتبار والتعويض رغم أنه ثابت أنهم كانوا في الميدان الذي سقط فيه العشرات،

دون أن يجيب علينا القاضي حتى الآن هل قتل الشهداء أم انتحروا، ثالثا كيف يمنح القاضي لحبيب العادلى حكما بالمؤبد ويبرئ ضباطه الستة أليس في ذلك مفتاح براءته في النقض" . [72]

2- أطروحة طمس الأدلة الخاصة بمحاكمة مبارك وتقصير أجهزة الدولة في جمعها

رأى كتاب المصري اليوم بعد صدور الحكم على مبارك أن أجهزة الدولة قصرت في إمداد النيابة بالأدلة التي تدين مبارك ، وأورد هؤلاء الكتاب أقوال ممثلي النيابة التي أدانت أجهزة الدولة واتهمتها بالتقصير في جمع الأدلة وأحيانا طمسها.

وفي هذا الصدد يستشهد حسن نافعة بأقوال المستشار مصطفى سليمان ممثل النيابة في محاكمة مبارك " كان المستشار مصطفى سليمان ممثل النيابة في محاكمة الرئيس المخلوع واضحاً وصريحاً وشجاعاً إلى أقصى حد حين تعرض للحديث أمام المحكمة عن مدى التعاون الذي قدمته أجهزة الدولة لاستجلاء وجه الحقيقة في هذه القضية، حيث قال بالنص لقد قصرت أجهزة الدولة في مد النيابة بالمعلومات والتحريات اللازمة , وأنه وزملاءه قاموا بجمع الأدلة إلى جانب تحقيق القضية، فسألته المحكمة نفهم من ذلك أن جميع أجهزة الدولة امتنعت عن تقديم مساعدات فهل امتنعت عمداً وتقصيراً أم لم تكن لديها معلومات أصلا، لم يتردد الرجل الذي يمثل النيابة العامة في تحكيم ضميره الشخصي قبل ضميره المهني، ورد قائلا رأيي الشخصي أنه كان هناك تقصير أما رأيي القانوني فهو أنه لابد من إجراء تحقيق ".[73]

ويلقي عمرو الشوبكي بجريمة طمس الأدلة على وزارة الداخلية في مقال له بعنوان من أفسد أدلة الإدانة " السؤال الذي يجب أن يسأل هو: لماذا لم يتم ندب قضاة تحقيق مستقلين مهمتهم جمع الأدلة التي تدين مبارك عن جرائمه السياسية وفساده المالي؟ ولماذا لم تتفق كل القوى السياسية على اعتبار هذا الأمر الهدف الأسمى لكل تحركاتها، حتى يمكن معاقبة مبارك الأب وجمال الابن عن الجرائم المخزية التي ارتكباها، المؤكد أن هناك مسئولية لقيادات وزارة الداخلية في إخفاء الأدلة وإتلاف بعضها، وكثير منها يدين رجال العادلى الذين حصلوا على براءة صادمة ".[74]

ويتساءل حمدي قنديل " لماذا أتلفت الأدلة التي تدين المتهمين، لماذا كانت أشرطة التسجيلات التي قدمها التليفزيون المصري لأحداث الثورة تالفة، ولماذا لم يقدم المسئولون عن إتلافها هم الآخرون إلى المحاكمة، وما هى نتائج تحقيقات فرم السيديهات والمستندات التي كانت بحوزة مباحث أمن الدولة، ولماذا بقى مدير مباحث أمن الدولة في موقعه مدة أثارت الشكوك والريب، ولماذا أقيل شاهد الإثبات التاسع اللواء حسنى عبد الحميد من الشرطة " . (75)

3- أطروحة الدفاع عن قاضي محاكمة مبارك وعدم التشكيك في نزاهته

دافع كتاب المصري اليوم عن قاضي مبارك، ورأوه مظلوماً فقد حكم بما لديه من أوراق، وما كان له أن يحكم بما يرضي الناس ولكن بما يرتضيه ضميره. وفي هذا الصدد يشير محمد أمين في مقال له بعنوان محاكمة القاضي " أعترف بأن الحكم صدمني، بالذات فيما يتعلق ببراءة الشرطة، يبقى الحكم عنوان الحقيقة جائز أن نطعن عليه، ونقدم أدلة جديدة وتحقيقات جديدة، لكن ينبغي أن نفهم أن القاضي بريء من الغمز واللمز، لا أعرفه أبداً أعرف فقط أنه سيدخل التاريخ، بعضنا حاكمه على منطوق الحكم، آخرون حاكموه على الأسباب، أساتذة اللغة حاكموه على طريقة قراءته، وصفوها بأنها فضيحة، لا أحد التمس العذر للقاضي" . (76)

ويؤكد أيمن الجندي إعجابه بالقضاء المصري خاصة في محاكمة مبارك " الله الله في القضاء المصري، لو هدمنا القضاء بالَرَيب سنكون كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا، لطالما لعنا الشرطة ونسينا الشرفاء منهم الذين يغمسون خبزهم بالتعب، وبعدها لعنا الجيش، ونسينا أن كل جندي هو مشروع شهيد مقبل، واليوم نلعن القضاء، فما ذنب القاضي إذا كانت جهة الادعاء اختارت أتفه الاتهامات التي يسهل نفيها ويصعب إثباتها، كلنا نعرف من البداية أن جهات الادعاء غير جادة، فليسأل كل منا نفسه : لو كان مكان القاضي ثم لم تثبت الأوراق التي أمامه ارتكابهم الجريمة بشكل مؤكد فهل كنت ستحكم عليهم بالظن والشبهة" . (77)

ويعبر نيوتن عن استيائه من النيل من القضاء بعد صدور الحكم على مبارك بالمؤبد " تأذيت من الهتاف الذي تلا صدور الأحكام في قضية مبارك، قال الهاتفون في قاعة المحكمة الشعب يريد تطهير القضاء، كيف سيكون الهتاف لو صدرت أحكام أخرى؟ هل يتعلق نقاء القضاء برضاء الأطراف عما يصدره القاضي، ارتضى الجميع حكم المحكمة حين قبلوا بوجودها وذهبوا إليها، من أعطى الرضا ليس من حقه سحبه بناء على الحكم، اتفاق الرضا تم من اللحظة الأولى ". (78)

4- أطروحة التعاطف مع مبارك بعد صدور حكم المؤبد عليه

أظهر بعض الكتاب التعاطف مع مبارك بعد صدور الحكم عليه بالمؤبد، وقد كان أكثر هؤلاء الكتاب إنتاجاً لهذه الأطروحة هو نيوتن وسليمان جودة، وقد تعاطف هذان الكاتبان مع الرئيس الأسبق مبارك نظراً لحالته الصحية التي رأياها قد تدهورت بعد صدور الحكم عليه بالمؤبد.

ففي مقال بعنوان ارحموا حسني مبارك يدعو نيوتن فيه إلى توفير العناية الواجبة للرئيس الأسبق باعتباره رجلاً مسناً يستحق الرعاية " فمبارك مسن بلغ من العمر 85 عاماً، خدم بلده بطريقة ما تختلف أو تتفق معها، ثار الشعب ضده ترك حكمه لم يفر خارج بلده، دخل القفص راضخاً، قبل بحكم القضاء، الحكم لم يقل إنه كان قاتلاً، الحكم عاقبه بطريقة سياسية، قال القاضي إنه مسئول لأنه لم يمنع القتل، تتدهور أحواله الصحية منذ صدر الحكم، هذا الرئيس المصري السجين أقرأ في الصحف أنه لا يجد أسطوانة أوكسجين مناسبة لحالته الصحية، السجين أياً من كان له معاملة واجبة وفق حقوق الإنسان، لهذا الرجل وضع عمري لابد أن يعامل على أساسه، تجاهلوا أنه كان رئيساً، تسلحوا بالرحمة، أين الرفق أين الإنسانية، ارحموا هذا الرجل، وفروا له عناية واجبة، انقلوه إلى مستشفى محترم، لا تخشوا في التراحم لومة لائم ".(79)

وفي إطار التعاطف مع مبارك أيضا يذكّر نيوتن القراء بإنجازات مبارك، وما فعله لمصر ثم يستعرض حالته الصحية والمعاملة اللاإنسانية التي يتلقاها الرجل والتي لا تليق بمثله " حارب مبارك من أجل مصر، كان قائدا عظيما من بين فريق العظماء

الذين حققوا نصر أكتوبر، اختلف السياسيون حول حكمه، لكنه حافظ على أرض بلده، طالب المصريون بتغييره في يناير ٢٠١١، ترك الحكم بعد أيام لم يغادر مصر، لم يهرب و بقى في أرضها، قال إنه يريد أن يموت في بلده، دارت الأيام إلى أن تركته بلده يسقط في حمام زنزانة لا إنسانية ". (80)

وعلى الجانب نفسه يستحث سليمان جودة المصريين على التعامل مع مبارك بشكل فيه قدر من المروءة والشهامة أكثر من ذلك نظراً لحالته الصحية المتدهورة " فالمرء لا يحزن لأن الرئيس السابق حسنى مبارك سقط في حمام السجن فأصيب بكدمات في وجهه وفى أجزاء متفرقة من جسده، مع اشتباه في وجود نزيف بالمخ، بما استدعى نقله سريعًا إلى مستشفى المعادى العسكري، لإجراء أشعة مقطعية على رأسه، لا يحزن المرء لهذا السبب، وإنما يحزن قطعًا لأن المشهد على بعضه، منذ بدايته، يوحى وكأن مصر قد خلت تمامًا من الإنسانية ومن المروءة ومن الشهامة ومن الرجولة ومن النخوة، خلا البلد من هذا كله، وبدا وكأن المصريين جميعًا راغبون في رمي مبارك في طرة ، والحقيقة أنها رغبة الأندال بينهم، لا لشيء إلا لأن المصري الطبيعي لا يتصرف هكذا ". (81)

أطروحات المرحلة الرابعة في خطاب المصري اليوم

مرحلة قبول محكمة النقض الطعن على حكم مبارك بالمؤبد

بدأت المرحلة الرابعة في خطاب المصري اليوم في 2013/1/13 عندما قضت محكمة النقض بقبول الطعن المقدم من مبارك والعادلى على الأحكام الصادرة بحقهما بالسجن المؤبد في قضية قتل المتظاهرين، وقررت إعادة محاكمة جميع المتهمين مرة أخرى، ثم تتابعت بعد ذلك جلسات المحاكمة وفي 2014/11/29 قضت المحكمة ببراءة مبارك والعادلى ومساعديه في قضية قتل المتظاهرين.

وخلال هذه الفترة ظهر في المصري اليوم نبرة جديدة في خطابها، حيث تعاطف كثير من الكتاب مع مبارك وترحموا على أيامه بعد وصول الإخوان للسلطة، مقارنة بالهجوم

الذي شنوه عليه في المرحلة الأولى والثانية والثالثة، حيث قارنوا بين عصر مبارك ومرسي، ورأوا أن مرسي لا يختلف كثيراً عن مبارك فكلاهما قتل المتظاهرين واستحوذ على السلطة، وإن كان عصر مبارك أكثر استقراراً وأمناً، وهكذا مثل فشل الإخوان في السلطة متغيراً جديداً ونقطة تحول في محاكمة مبارك، إذ خفف من حدة الهجوم عليه إلى التعاطف معه بل والترحم على عصره، ويمكن تناول الأطروحات التي ظهرت في هذه المرحلة على النحو التالي :

1- أطروحة التباكي والترحم على عصر مبارك بعد وصول الإخوان للسلطة

وتظهر هذه الأطروحة واضحة عند محمد أمين في مقال له بعنوان ضفر مبارك ورقبة آخرين " فقد انحرفت الثورة عن مسارها بوصول الإخوان للسلطة ، أكثر الناس رفقاً يقولون مش وقت الهجوم على مبارك وسوزان خلينا في البلوة اللي إحنا فيها، بعضهم استخدم تعبيرات قاسية للإخوان، أحدهم قال ضفر مبارك برقبة ناس آخرين، مبارك وفر الحد الأدنى وفر أيضًا الأمن لم يتاجر بالدين كما نرى، على الأقل كنا لاقيين السولار والكهرباء والغاز ".[82]

ويؤكد هذا علي السيد " عاد مبارك إلى قلب الواجهة بحنين جارف لأيامه، والفضل لمحمد مرسى وجماعته، عاد مبارك ليكتسب تعاطفًا شعبيًا وكاشفًا عن أن الجماعة جاءت فقط لتنتقم وتحقق أهدافها لا أهداف الثورة، فقد تمخضت جماعة الإخوان فولدت كتابًا هزليًا يثير الضحك والحزن، وربما البكاء على حالنا، الكتاب يرصد إنجازات مرسى وحمل عنوانًا مستفزًا الرئيس مرسى يبنى مصر من جديد " .[83]

ويذهب محمد سلماوي إلى أن لسان حال مبارك الآن يقول " والحق يقال أن الإخوان عاملونى أفضل كثيراً مما عاملتهم، فهم في كل يوم جديد يتسببون في زيادة المترحمين على أيام حكمي الآمن المستقر، وما عليكم يا أبنائي وبناتي الأعزاء من المنتمين إلى جماعة آسفين يا ريس إلا أن تنظروا لأعدادكم الحالية التي وصلت إلى الآلاف، وأن تسألوا أنفسكم هل كنتم بهذه الأعداد حين بدأتم مظاهراتكم على استحياء في ميدان مصطفى محمود بعد إلقاء القبض على ظلماً وعدواناً، لقد كنتم آنذاك بضع عشرات ليس

أكثر لكن مع الوقت تضاعفت أعدادكم، وإحقاقاً للحق فإن الفضل في ذلك لا يعود إلا للإخوان الذين يؤلمني كثيراً أن تظلوا تهاجمونهم هكذا بلا هوادة، رغم الجميل التاريخي الذي يسدونه لي باستمرار أدائهم الحالي الذي يصب في صالحي، وفى صالح عهدي الحكيم الرشيد، ".[84]

2- أطروحة قتل مرسي للمتظاهرين مثل مبارك

شغلت هذه الأطروحة حيزاً كبيراً في خطاب المصري اليوم، حيث رأى كثير من كتابها أن مرسي لا يختلف كثيراً عن مبارك، فكلاهما يستحق المحاكمة لأنه قتل المتظاهرين، وأن النظامين ـ نظام مبارك ومرسي ـ يستحقان المحاسبة والعقاب، وإن كان هناك بعض الكتاب الذين دافعوا عن مبارك باعتبار أنه قدم بعض التنازلات للمتظاهرين، وتنحى عن السلطة عندما رأى حشود المتظاهرين أمامه، على عكس مرسي الذي تشبث بالسلطة ولم يقدم أية تنازلات.

وفي هذا السياق يتساءل حمدي رزق " مبارك يحاكم على قتل شهداء الثورة، وماذا عن شهداء حكم الإخوان، وبقية الشهداء المغدورين والسجل متخم؟ دمهم في رقبتك يا مرسى، في سريرك ستظل تتقلب ذات اليمين وذات الشمال، لن يرحمك الشهداء في قبورهم، سيطاردك دم جيكا وكريستى والجندي في أحلام هى كوابيس تسعى، لن يغمض لك جفن، لن يحلو لك طعام، طعام الأثيم كالمهل يغلي في البطون، خذوه فغلوه ثم جحيم سجن طرة صلوه، محاكمة مبارك ليست نهاية المحاكمات، محاكمة القرن كلاكيت ثاني وثالث مرة، هناك فصول وفصول، ومتهمون فوق ما تتصورون، يعلم الله من سيجاور مبارك في القفص قريبًا، ومن سيلحق بمبارك في محبسه، محاكمة مبارك نموذج ومثال لمحاكمات أخرى قادمة ".[85]

ويتفق معه في ذلك محمد أمين " هناك من يرى أن مرسى لابد أن يجاور مبارك، وأن محمد إبراهيم لابد أن يجاور العادلى في الزنزانة، مرة أخرى أعود لما قلته سابقًا، هناك من قتل الثوار لكن هناك من لا يزال يقتلهم يوميا، قتلهم على أبواب الاتحادية، قتلهم في

مذبحة بورسعيد، قتلهم أمام الكنائس، خطفهم وسحلهم وشرب من دمهم، قبل أن نحاكم مبارك وحده لابد من محاكمة مرسى وجماعته هذه هى العدالة ".[86]

ويدافع سليمان جودة عن مبارك عند مقارنته بمرسي " كان في مقدور مبارك نفسه ألا يتخلى عن الحكم يوم 11 فبراير 2011، وكان في إمكانه أن يرفض الرحيل، وأن يظل يردد ذلك الشعار السخيف الذي يردده مرسى عن أنه الرئيس الشرعي، وأن يحرض أعضاء الحزب الوطني ضد بلده، غير أنك في حقيقة الأمر حين تقارن بينهما فإنك تقارن في الأصل بين رجل مسئول، ورجل غير مسئول، تقارن بين مبارك وهو يوازن بين مصلحته من خلال وجوده في الحكم ومصلحة بلده، فلا يتردد لحظة في تقديم الثانية على الأولى، ثم تتوقف أمام مرسى وجماعته، وهى توازن من جانبها بين مصلحتها في الحكم ومصلحة وطن بكامله، فتنحاز دون تردد إلى مصلحتها هى وليذهب الوطن بأبنائه إلى الجحيم " .[87]

وفي مقال لعلي السيد بعنوان مقارنة بين مبارك ومرسي يرى أن المقارنة لصالح مبارك وفي صفه " طبعا المقارنات تصب في صالح مبارك، بما فيها المقارنة في أيام الثورة، لأنه استجاب لكل طلبات الثوار من إقالة الحكومة وتغيير قيادات الحزب الوطني وتشكيل لجنة لعمل تعديلات دستورية، وأدخل بعض وزرائه السجن، وفى النهاية استجاب لطلب التنحي والرحيل، مرسى لم يستجب لطلب واحد من طلبات المعارضة، ولم يقبل أي أمر خرجت من أجله المظاهرات، سقط في عهد مرسى شهداء ولم يقدم القتلة الحقيقيين للمحاكمة، علم مرسى بالقتل ولم يمنعه، ولم يحاكم بتهمة الترك كما يحاكم مبارك ".[88]

3- أطروحة ارتفاع الحالة المعنوية لمبارك بعد تعثر الإخوان في السلطة

رصد عدد من كتاب المصري اليوم ارتفاع الحلة المعنوية لمبارك وتلويحه لأنصاره وابتسامته لهم أثناء إعادة محاكمته مرة أخري، فربط الكتاب بين هذه الحالة المعنوية المرتفعة لمبارك وتعثر الإخوان في السلطة وخروج الجماهير ضدهم .

وفي هذا الصدد يشير عمرو الشوبكي في مقال له بعنوان مبارك مبتسماً " لّوح مبارك أمس مبتسمًا لعشرات من أنصاره، وبدا مستريحًا واثقًا من نفسه وربما من براءته أثناء مثوله أمام المحكمة، مبارك بدا واثقًا من نفسه مستريح الوجه، بعد أن أصبح لسان حال جزء يعتد به من المصريين يقول إن حكمه أقل سوءًا من الحكم الحالي، عودة مبارك مبتسمًا هى نتاج الاستحواذ الإخواني على السلطة، وهى نتاج الفشل والتردي الذي تعيشه مصر على مدار عامين " . (89)

ويؤكد هذا الطرح أيضا حسن نافعة في مقال له بعنوان ابتسامة مبارك شماتة أم طمأنينة " لا أستبعد أبدا أن تكون الابتسامة التي رأيناها تشع من أسارير مبارك دليل شماتة، وكأن لسان حاله يقول لنا جميعا ألم أقل لكم مرارًا وتكرارًا أيها الأغبياء إن البديل الوحيد لنظامي هو حكم جماعة الإخوان؟ ها أنتم قد جربتمونى لمدة ثلاثين عاما وجربتم الإخوان لمدة عام تقريبا، ألم تلاحظوا أن الثمن الذي دفعتموه في عهدي يهون كثيراً إلى جانب الثمن الذي لم تدفعوا منه حتى الآن سوى الجزء اليسير " . (90)

ويري علاء الأسواني أن حكم الإخوان السيئ هو الدافع وراء ابتسامة مبارك " إن تردى أحوال المصريين بعد الثورة هو غالباً ما دفع مبارك إلى الابتسامة في الجلسة الأولى من إعادة محاكمته، كان يبدو واثقاً راضياً تماماً عن نفسه، وراح يحيى أنصاره وكأنه مرشح رئاسي، بدا مبارك وكأنما يقول للمصريين: لقد ثرتم ضدي وأرغمتموني على ترك السلطة فماذا أخذتم من الثورة إلا الفوضى والبؤس؟ إذا كان حكمي سيئاً فها أنتم ترون أن حكم الإخوان أسوأ بكثير" . (91)

4- أطروحة الجدل حول مرافعة الديب التي اعتبر فيها ثورة يناير مؤامرة

أثارت مرافعة الديب في محاكمة الرئيس الأسبق مبارك جدلاً بين كتاب المصري اليوم، حيث اعتبر الديب في هذه المرافعة أن ثورة يناير ما هي إلا مؤامرة من جهات خارجية كان هدفها إسقاط الدولة، وقد اختلف الكتاب حول هذه المرافعة بين رافض لها باعتبارها محاولة للالتفاف من أجل تبرئة مبارك، وكتاب آخرون كانوا مؤيدين لها على اعتبار أن حشوداً من الجماهير خرجت في هذه الثورة بنية طيبة من أجل مطالب

محددة، وإن كان هذا لا ينفي أن هناك قيادات من حركات سياسية أخري تلقت تدريبات خارجية لإسقاط الدولة وإشاعة الفوضي في مصر.

وكان من فريق المؤيدين لمرافعة الديب الكاتب نيوتن الذي يري " أن جدلا واسعا محليا وعربيا أحدثته مرافعة الأستاذ فريد الديب في قضية الرئيس مبارك، المرافعة اختتمت أمس إلا أنها سوف تظل علامة بارزة في تاريخ المرافعات، المرافعة جاءت في توقيت على قدر كبير من الأهمية تكشفت معه حقائق مهمة دولياً وإقليمياً، هذه الحقائق لم تعد تتعلق بالعراق أو تونس أو سوريا أو ليبيا فقط ، امتد المخطط إلى كل من الكويت والبحرين تمهيدا للهدف الأكبر وهو المملكة العربية السعودية، بالقطع لم نكن ندرك منذ البداية خطورة المؤامرة بالقدر الذي تكشفت معه الآن، بالقطع خرج البعض في ٢٥ يناير ٢٠١١ بنيات طيبة بغية إصلاحات محددة، لم نكن ندرك أن هناك متدربين في الخارج لإحداث الفوضى في مصر، لم نكن ندرك أن هناك من هم على علم بل هم جزء من المؤامرة " .[92]

ويتضامن سليمان جودة مع فريد الديب ويدافع عن حقه في المرافعة عن مبارك " لا أرى أي مبرر لهذه الهجمة التي يتعرض لها الأستاذ فريد الديب هذه الأيام، اللهم إلا إذا كان الدفاع عن المتهم أي متهم قد أصبح شيئًا يلام عليه صاحبه، طبعاً المتهم هنا ليس أي متهم، ولا هو متهم من النوع العادي، وإنما هو رجل حكم البلد 30 عامًا متصلة، ثم غادر الحكم بعد ثورة يراها الأستاذ الديب مؤامرة، وهذا حقه الذي يجب أن نحترمه، لأنه هو نفسه يحترم رأى الذي يراها ثورة ولا يهاجمه ولا يحقر من شأنه، ولا يطلب الذهاب به إلى المحكمة " .[93]

أما بالنسبة للمعارضين للمرافعة فكان منهم محمد أمين الذي هاجم الديب وتساءل من قتل الثوار إذن " هالني أن الثورة مؤامرة، هالني أن الثوار بلطجية وخونة، هالني أن مرافعة الديب تجاوزت كل الحدود، اتهمت الثوار بالتآمر، والنيابة بتحريف الأدلة، لست في خصومة مع دفاع مبارك، ولا في خصومة شخصية مع مبارك نفسه ، فقط أسأل من قتل الثوار؟ السؤال الذي شغل النيابة والسؤال الذي تبحث له المحكمة عن إجابة ".[94]

ويتفق معه في الهجوم على الديب مصطفى النجار الذي يري أن " حالة من السخط والغضب أصابت كثيراً من المصريين، عقب العرض المسرحي المميز الذي أبداه دفاع الرئيس المخلوع مبارك في الجلسات الأخيرة لمحاكمته، التي احتوت على ما يشبه النكات السخيفة والازدراء للمصريين والاستخفاف بعقولهم وإهانة ثورة يناير ووصفها بالمؤامرة؛ بما يعتبر جريمة قانونية؛ نظراً لأن هذه إهانة وازدراء للدستور الذي يقر بأن ثورة يناير ملحمة من ملاحم المصريين العظيمة التي فتحت باب الحرية " . (95)

5- أطروحة انقسام الكتاب حول الحكم على مبارك بالبراءة في المحاكمة الثانية

إذا كان الحكم على مبارك بالمؤبد في المحاكمة الأولي قد أدى إلى انقسام الكتاب بين مؤيد ومعارض، فإن الحكم ببراءة مبارك في المحاكمة الثانية قد أثار انقساماً أشد بين كتاب المصري اليوم بين مؤيد للحكم باعتباره حكماً قضائياً يجب احترامه والامتثال له وعدم التعليق عليه، وبين معارض للحكم لأنه برأ مبارك من قتل الثوار واعتبر القاتل مجهولاً، وإن كان عدد المعارضين للحكم لدى كتاب المصري اليوم أكبر من عدد المؤيدين له.

وكان من المؤيدين للحكم من كتاب المصري اليوم : حمدي رزق، وأنور الهواري، وسليمان جودة، ونيوتن، وعمرو الشوبكي، وصبري غنيم. وكان من المعارضين للحكم: سليمان الحكيم، ومحمد أمين، وعمرو هاشم ربيع، وعلي البدراوي، وعزت القمحاوي، ومحمد أبو الغار، وحلمي النمنم، وحسام السكري، ورامي جلال، وزياد العليمي، وطارق عبد الجليل.

ومن نماذج الأطروحات المؤيدة لبراءة مبارك ما كتبه نيوتن في مقال له بعنوان أصالة شعب " أعتقد أن الشعب المصري في معظمه استقبل برحابة صدر حكم البراءة الذي صدر بحق الرئيس الأسبق حسنى مبارك أمس، من جهةٍ الشعب أدرك أن 25 يناير 2011لم تكن عملية بريئة في معظمها، لم تكن مصرية خالصة، ومن جهة أخرى اقتنع الشعب بأن مبارك لم يصدر أي تعليمات من قريب أو بعيد بقتل المتظاهرين". (96)

ويرى سليمان جودة أنه يجب احترام حكم المحكمة سواء كان بالإدانة أو البراءة " إذا كان أحد بيننا قد فوجئ صباح أمس بما صدر من حكم بالبراءة في حق الرئيس الأسبق، فليس لهذا الأحد أن يفاجأ بل كان عليه أن يتوقع الأمر، بل أن يتقبله لا أن يتوقعه فقط، وبطبيعة الحال فإن كلمة يتقبله هنا أشعر بأنها غير لائقة فيما يخص حكمًا قضائيًا صدر من محكمة مصرية، لأن الحكم ـ أي حكم ـ يصدر عن المحكمة لا لنتقبله ولا لنرفضه، وإنما لنقر به فلا نفرح إذا جاء بالبراءة، ولا نحزن إذا جاء بالإدانة " . (97)

ويتفق معه أنور الهواري الذي يعتقد بأن المحاكمة كانت جنائية ولم تكن سياسية " فلقد حكمت المحكمة وقولها الفصلُ الذي لا تعقيب عليه ولا تعليق، ببراءة عدد من الرجال فيما هو منسوبٌ إليهم من جنايات مادية، هذه محاكمة جنائية، في عدد من القضايا لعدد من المسئولين، وهى ليست محاكمة سياسية من أي نوع، هى ليست محاكمة لنظام سياسي ولا لحقبة ولا لعهد طال ثلاثة عقود من تاريخ مصر، بما له من إيجابيات كثيرة وبما له من سلبيات أكثر، وكذلك هى ليست محاكمة للثورة بما كان لها من تطلعات وطموحات كثيرة " . (98)

أما بالنسبة للمعارضين للحكم فكان منهم سليمان الحكيم الذي تهكم على الحكم في مقال له بعنوان يا براءتك يا مبارك " مبارك بريء ونحن المدانون، لم نكن ننتظر النطق بحكم القاضي ببراءة مبارك بعد أن برأته الفضائيات، وأدانت ثورة يناير وكل من قاموا بها طوال الفترة الطويلة الماضية، ووصفتهم بالمتآمرين والمأجورين والخونة، فكيف لا يكون مبارك بريئا وهو ضحية مؤامرة كونية أمريكية صهيونية، مبارك إذن بريء، ومن يجب أن يكون مكانه في قفص الاتهام هم هؤلاء الذين استجابوا لمؤامرات الخارج ضد المصلحة العليا لبلادهم ".(99)

ويدعو عمرو هاشم ربيع بعد الحكم على مبارك بالبراءة إلى استنفاد كل الطرق القانونية التي من شأنها محاسبة مبارك ونظامه على ما اقترفه من فساد " بعد الحكم الذي صدر على مبارك وأعوانه من القتلة واللصوص الذين نهبوا ثروات مصر، ومن قبل تلك المحاكمة رزمة البراءات التي طالت رموز نظام مبارك يصبح السؤال : وماذا بعد؟

أولا من الناحية القانونية يجب عدم استنفاد أي مخرج إلا ويتم اللجوء إليه حتى لا يرى هؤلاء القتلة واللصوص الراحة في مضاجعهم، وهنا قد يكون من المفيد أن يدلى رجال القانون من أتباع ثورة يناير وهم كثر، بدلوهم في كيفية تكييف وضع دستوري وقانوني يحاسَب كل هؤلاء من خلاله على كل ما اقترفوه من فساد سياسي واقتصادي واجتماعي طيلة ثلاثة عقود ".[100]

ويتذمر علي البدراوي من حكم البراءة لمبارك ويرى أن عقابه سيكون في الآخرة " حُكم على مبارك ورجالاته بالبراءة، ولم تعد أيديهم ملطخة بدماء شهداء ثورة يناير بأمر القضاء، ورغم ذلك إذا سألت كل أمهات وآباء شهداء هذه الثورة العظيمة بلا استثناء، فلن تجد أياً منهم يبرئ ساحة الرئيس المخلوع ورجالاته هؤلاء من دمائهم الطاهرة، أحكام القضاء المصري الشامخ محصنة من التعليق عليها بالقانون، وحاشا لله أن نعلق عليها حتى لا نقع تحت طائلة هذا القانون، فقط قلوب وألسنة كل صاحب ضمير في هذا الوطن، توجهت بالدعاء إلى ربها لينتقم من الظالم وإن لم يعاقب في الدنيا فسينال هذا العقاب في الآخرة وهو أعظم ".[101]

6- أطروحة الدفاع عن قاضي محاكمة مبارك الذي أصدر الحكم عليه بالبراءة

دافع كتاب المصري اليوم عن المستشار محمود الرشيدي قاضي محاكمة مبارك ، حيث اعتبروا أن القاضي لا ذنب له في حصول مبارك على البراءة، فهو يحكم بما لديه من أوراق ومستندات، ولهذا يجب عدم التشكيك في نزاهته لأن الحكم عنوان الحقيقة ولا تتدخل فيه الأهواء أو الآراء السياسية .

وفي هذا السياق يري حمدي رزق في مقال له بعنوان ارفعوا أيديكم عن قاضي مبارك أن " الحكم عنوان الحقيقة، أما الحقيقة فعلمها عند ربى، فلا حاجة مطلقًا للمصادرة على المطلوب من قاضى محكمة القرن الثانية المستشار محمود الرشيدي، الرجل اجتهد ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، وهذا ما ثبت في يقينه، فلنثق جميعا في حكمه، ونتقبله أيًا كان، ولننح أحكامنا السياسية جانبا، المستشار إن هو إلا بشر يخطئ ويصيب، التحفز

والاحتشاد للحكم، والتنمر لما سينطق به القاضي الجليل يورثنا الكفر بالقضاء وأحكامه". [102]

ويتفق معه نيوتن الذي يري أن المحاكمة في المرة الثانية كانت راقية، قدمت نموذجا إيجابياً لما يجب أن يكون عليه القضاء " ما تجدر الإشارة إليه هو أن المحاكمة كانت في مجملها راقية، قدمنا النموذج للعالم، القضاء كان شامخًا ومقنعًا طوال الوقت، بقيادة القاضي الجليل محمود كامل الرشيدي، هيئة الدفاع عن المتهمين ككل كانت مثالية بقيادة القدير فريد الديب، أهالي المتهمين كما أهالي الضحايا كذلك، الأمن و الإعلام، ردود فعل الرأي العام، المحكمة في النهاية تعاملت مع أوراق ومستندات وشهود، تعاملت مع ضميرها المهني والإنساني، الحكم كان إنصافًا من الظلم، لم يكن عفوًا أو مبادرة كريمة من أي إنسان ". [103]

ويرى عمار على حسن أنه يجب أن نلتمس للقاضي العذر، فهو يحكم بما لديه من أدلة وشهود " لقد حكم القاضي بما تبقى له من أدلة، فكثير من الأدلة قد طُمس أو حجب، وبما عنده من نصوص قانونية تم سنها في عهد مبارك، لكن الأصل المتفق عليه أغلب الناس في مصر أنه لا تعقيب على الحكم لكن يمكن مناقشة آثاره الآنية والآتية وهذا هو بيت القصيد " . [104]

الأطر المرجعية في المصري اليوم

<u>أولاً : تجارب الدول والشعوب</u>

أثرى كتاب المصري اليوم خطابهم الصحفي بالكثير من تجارب الدول والشعوب عند تناولهم محاكمة مبارك، وقد قارن الكتاب تجارب هذه الدول بمحاكمة الرئيس الأسبق مبارك في مصر، وقد تنوعت هذه التجارب ما بين :

1- تجارب محاكمة الرؤساء الأجانب

في البداية يستعرض وحيد عبد المجيد تجربة محاكمة رئيس إسرائيل السابق موشيه كتساف في قضيتي اغتصاب وتحرش، وحُكم عليه بالسجن سبع سنوات مع الشغل،

وعامين آخرين مع وقف التنفيذ وغرامة مالية، ولم يضعه منصبه الرفيع فوق القانون بالرغم من أنه لم يتهم مثل مبارك بقتل المئات وإصابة الآلاف". [105]

ويشير حازم الببلاوي إلى تجربة محاكمة إنجلترا وفرنسا لملوكهم " فالحكام في حاجة دائمة للتذكير بأمثلة ملموسة بأن انتهاك حقوق الشعب لا يمر بلا ثمن يدفعه الحكام وإن بعد حين، فلم يكن شارل الأول أسوأ حكام إنجلترا كما أن لويس السادس عشر كان أطيب ملوك البوربون وربما أكثرهم رقة، ولكن هل كان إعدام شارل الأول في إنجلترا أو لويس السادس عشر في فرنسا خطأ تاريخياً " . [106]

وتشير مروى مزيد وفريدة الشوباشي إلى تجربة أمريكا في محاكمة الرئيس السابق بيل كلينتون في قضية مونيكا لوينسكي بتهمة الكذب، وأنه استغل سلطته كرئيس في إقامة علاقة جنسية مع مرءوسته المتدربة في مكتبه، وقد كانت هذه المحاكمة على الهواء مباشرة، ولم يذرف أحد من الأمريكيين الدموع حزناً على رمزية الدولة أو إهانة هيبتها، بل العكس هو الصحيح فقد كانت أمريكا فخورة بأنها تحاكم من يخطئ حتى ولو كان رئيسها" . [107]

ويتذكر صلاح منتصر تجربة محاكمة رئيس أمريكي آخر هو ريتشارد نيكسون بسبب تجسسه على مكاتب الحزب الديمقراطي المنافس بما عرف بفضيحة وتر جيت، حيث كانت تسجيلات مكالمته التليفونية في البيت الأبيض دليل إدانته وإنهاء رئاسته، وقد أورد صلاح منتصر هذه التجربة في معرض حديثه عن طمس الأدلة الخاصة بمكالمات الرئيس مبارك أثناء ثورة يناير. [108]

ويستعرض محمد عمارة تجربة محاكمة أخرى ولكن في فرنسا لجاك شيراك " حيث لا يتعاطف معه أحد في محاكمته لخطأ ارتكبه عندما كان عمدة لباريس منذ عشرين سنة، بتعيينه 21 موظف في بلدية باريس، واكتشفت الصحافة أن هؤلاء الموظفين رغم تقاضيهم المرتبات من العمومية، إلا أنهم يعملون بالحزب الديجولي الذي يترأسه شيراك أيضاً". [109]

وفي ثنايا اعتراض سليمان جودة على حجم ثروة مبارك الذي تناولته وسائل الإعلام بالمبالغة من وجهة نظره، يتعرض لتجربة استرداد أموال شاه إيران " إذ تكفي أن نعرف أن أموال الشاه الذي غادر إيران عام 1979لم ترجع إلى الآن، ويكفي أن نعرف أن أموال كثيرين مثل الشاه لم ترجع إلى بلادها حتى هذه اللحظة، ومنها أموال يقال على سبيل المثال تخص ماركوس إمبراطور الفلبين الأسبق" .(110)

كما تناول عمرو الشوبكي تجربة شاه إيران أيضاً عند حديثه عن عدم جدوى المحاكمات الثورية لمبارك ونظامه "فالرئيس المخلوع يمكن أن يحاكم سياسياً أمام محكمة ثورية كما جرى في إيران مثلاً ، وندخل بهذا النفق المظلم لبعض الثورات التي فتحت الباب أمام المحاكمات الاستثنائية في مواجهة أولاً رموز النظام السابق، وامتدت ثانياً إلى حلفاء الأمس من قادة الثورة" . (111)

2- تجارب رؤساء دول ثورات الربيع العربي

استدعى كتاب المصري اليوم تجارب رؤساء دول ثورات الربيع العربي لمقارنتها بتجربة مبارك مع ثورة 25 يناير، فوجد بعض هؤلاء الكتاب أن المقارنة تصب في صالح مبارك، حيث يرى صبري غنيم أن "من عايش مبارك يعرف أن الرجل غير دموي، وإلا كان صورة طبق الأصل من علي عبد الله صالح و القذافي وبشار الأسد" (112) "فمبارك لم يكن صورة من بن علي في هروبه، أو مجنون ليبيا في إجرامه بعد أن قتل أكثر من 50 ألف مواطن ليبي، وبسبب إجرامه تدخلت قوات الناتو لمساندة الثوار لحماية الآمنين من بطشه " . (113)

ومن ناحية أخرى يرى وحيد عبد المجيد في مقال بعنوان مبارك وأقرانه محكمة التاريخ لا تبرئ الطغاة أن ثلاثة رؤساء من الأربعة الذين أسقطتهم ثورات شعوبهم كان مصيرهم واحداً ما عدا القذافي " فلا اختلاف في مصائر الثلاثة الآخرين، الذي تشابهوا في الاتجاهات العامة لسياستهم التي قامت على الاستبداد بدرجات متفاوتة والفساد في أعلى مستوياته بالمقاييس العالمية، وأدت إلى تجريف المجتمع تعليماً وتثقيفاً ومعرفياً وتصحيره سياسياً، كما تشابهوا في سعيهم إلى توريث السلطة للأبناء" . (114) ، " فلم

يكتب الله لهم جميعاً نفس النهاية، ولكن آلوا إلى نفس المصير، فجميعهم سقطوا وأصبحوا عبرة وعظة لمن يريد أن يعتبر". [115]

3- تجربة الملك فاروق في التنازل عن العرش

ففي مقال لحلمي النمنم بعنوان الرئيس في أجازة يقارن بين حالة الملك فاروق الذي غادر مصر وآثر السلامة ولم يتدخل بعد في شئون البلاد، وحالة الرئيس الأسبق مبارك الذي يجري اتصالاته بالخارج ويتحدث لقناة العربية وليس عليه أي رقيب " فالملك فاروق غادر مصر بتعهد عدم المساس بحياته وأن يتعهد هو بعدم محاولة العودة، أما نحن يوم 11 فبراير فتركنا مبارك يذهب إلى شرم الشيخ ويمارس حياته بشكل عادي، ويجري اتصالاته إلى مشارق الأرض ومغاربها، وهو كما تكشف أحاديث وكتابات كل من تابعوه، لم يكن لديه شعورا بأنه ارتكب خطأ واحد، وارتكب حماقته الكبرى بالشريط المسجل الذي أذاعته قناة العربية وراح منه يهدد ويتوعد " . [116]

ويستدعي عمر طاهر تجربة الضباط الأحرار في العفو عن الملك فاروق رغم كل ما اقترفه من فساد أثناء حديثه عن محاكمة مبارك واحتمال حصوله على الإعدام " لماذا لم تعدم ثورة يوليو الملك فاروق وهو الذي فعل ما فعل، بداية من الفساد والاحتكار نهاية بقتل شباب المصريين بزجهم في حرب فلسطين بأسلحة فاسدة في صفقة فاسدة؟ هل كان الضباط الأحرار يخافون على سمعة ثورتهم؟ هل كانوا يخشون تعاطف البسطاء والعاديين وهم أبناء شعب عاطفي؟ هل رأوا أن العفو عن فاروق وترحيله سيضيف إلى جاذبية الثورة والتفاف الناس حولها " . [117]

4- تجربة محاكمة الرئيس العراقي صدام حسين

ظهرت شخصية الرئيس العراقي صدام حسين كمثال للمقارنة في محاكمات الرئيس الأسبق مبارك، حيث استشهدت رولا خرسا بحُسن معاملة الأمريكيين لصدام حسين أثناء سجنه، وذلك في معرض دعوتها إلى ضرورة التعاطف مع الرئيس الأسبق مبارك

"حيث كان الأمريكان يحرصون على الترويج بأنهم يعاملونه معاملة جيدة بزنزانة مكيفة وحديقة خلفية، وثلاث وجبات غذاء شهية يومية". [118]

ويقارن حلمي النمنم بين تنصل مبارك من المسئولية أثناء محاكمته، وشجاعة صدام حسين وثباته على موقفه " فبرغم تسلط وإجرام صدام حسين فقد بدا في التحقيق معه متماسكاً ويحمل موقفاً واضحاً لم يتراجع عنه، ولم يتخاذل على الأقل أمام نفسه ، وفي مشهد تنفيذ الإعدام بدا وكأنه يولد من جديد ، قوياً غير هياب، لكن رئيسنا السابق وبطانته كشفوا خواءً حقيقياً، وللمرء أن يتساءل : كيف حكم هؤلاء مصر لثلاثة عقود ، كانوا صغاراً وهم يحكمون وأقزاماً وهم يحاكمون" . [119]

و يقارن جمال الجمل في مقال له بعنوان الرئيس في وضع أفقي، بين وضع مبارك على سرير أثناء محاكمته بصلابة صدام حسين أثناء محاكمة الأمريكيين له " وهو ما أغرى عدد من محطات التليفزيون العربية والعالمية باستعادة لقطات محاكمة صدام حسين والمقارنة بين أداء الرئيسين في تقطيع متواز للصورة " . [120]

ثانياً: الأطر الدينية والقرآنية

استشهد بعض كتاب المصري اليوم بالآيات القرآنية أثناء تناولهم لمحاكمة الرئيس الأسبق مبارك ، وقد كان معظم هذه الاستشهادات الدينية في سياق حديث القرآن عن محاربة الظلم والظالمين، والحكم بالعدل والاستخلاف في الأرض، وهو ما يتناسب مع قضية محاكمة مبارك.

ففي مقال لمحمود خليل يرى أن حكمة الخالق العظيم قد قضت بأن يمد في عمر مبارك حتى نرى فيه آية من آيات عدله (وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَار).

ويقترح محمود خليل على كل مسئول جلس على كرسي بعد الخامس والعشرين من يناير أن يضع على مكتبه بروازاً يحمل الآية الكريمة التي تقول (قَالُواْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ

أَن تَأْتِينَا وَمِن بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُون) .[121]

ويستشهد أيمن الجندي بالسنة النبوية في سياق حديثه عن العفو عن مبارك وأسرته " لماذا لا نتأسى برسولنا الكريم (صلى الله عليه وسلم) عندما فتح مكة، لماذا لا ننفي الرجل وأسرته خارج البلاد ونحرم بطانته من الحياة السياسية ، ونقيل رؤساء المؤسسات الكبرى، مع إنشاء هيئة قضائية مهمتها استرجاع ثروات البلاد المنهوبة".[122]

وتستدل رولا خرسا في سياق حديثها عن ضرورة توفير محاكمة عادلة لمبارك وإعطائه الحق في الدفاع عن نفسه بالآية الكريمة في سورة ص (يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ) وهذا طلب من الله لنبيه بأن يحكم بالعدل.[123]

وتبدأ سحر الجعارة في مقال لها بعنوان الذل بالآية الكريمة (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاء وَتُعِزُّ مَن تَشَاء وَتُذِلُّ مَن تَشَاء بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِير) حيث ترى أن تلك الآية تجسدت في قلب أكاديمية الشرطة والعالم يتابع الرجل المريض الذي حكم مصر 30 عاماً داخل قفص المحاكمة ". [124]

وفي سياق تعاطف سليمان جودة مع مبارك يستشهد بموقف النجاشي " الذي حمى المسلمين الأوائل عندما هاجروا إلى الحبشة وتعاطف معهم ، ورفض أن يسلمهم إلى ظالميهم رغم أنه لم يكن مسلماً، لأن الإنسان عموماً يقف بالفطرة إلى جوار الشخص الضعيف ويميل إليه، وهذا على عكس موقف الإخوان الذين يصرون على الانتقام من مبارك لمجرد أنه ابتسم أثناء إعادة محاكمته وأشار بيده لأنصاره مرات " .[125]

ثالثاً : الأطر التاريخية

استند خطاب المصري اليوم إلى أطر تاريخية قليلة في معالجته لقضية محاكمة الرئيس الأسبق مبارك، ففي مقال لحلمي النمنم بعنوان الباشا المخلوع يذهب إلى أنه " اقتبس

هذا العنوان من المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي، حيث أطلق هذه التسمية على باشا مصر أحمد خورشيد الذي قام المصريون ضده بثورة في مايو 1805 ، وخلعوه وولوا بدلاً منه محمد علي باشا " .[126]

وترى غادة شريف أن تسمية سوزان مبارك بشجرة الدر تشبيه ظالم " لأن شجرة الدر عندما أتيح لها فرصة حكم البلاد قادتها بحكمة وذكاء، ولم يذكر التاريخ أنها كانت تستغل نفوذ أي من زوجيها لتجمع الأموال في حسابها الشخصي مثلما كانت تفعل سوزان مبارك " .[127]

ويشبه أحمد الدريني مبارك بالحجاج بن يوسف الثقفي " فعلى نحو أو آخر يمثل الحجاج بن يوسف الثقفي خلاصة الديكتاتورية والطغيان العربي منذ العهد الأموي وحتى الآن، فكل الطغاة العرب على خطاه، كل منهم حصل قدراً من شخصيته المركبة المعقدة، ونال قدراً من جبروته وبغيه، و تبدوا لي خطبة مبارك العصماء أمام محاكميه و خطب جنرالات الدم من بعده تجسيدا لأسطورة الحجاج بن يوسف الثقفي، فلقد رأيت الحجاج في محاكمة القرن يدافع عن نفسه ".[128]

رابعاً : الأطر القانونية

وقد ظهرت في مقال واحد فقط لأمجد هيكل بعنوان أحكام البراءة ومحاكمات النظام السابق، حيث استعرض فيه المواد القانونية التي بموجبها يمكن محاسبة مبارك وتوقيع العقوبة عليه " فحسني مبارك اعتقل آلاف الإسلاميين لسنوات وأغلبهم لم يكونوا إرهابيين، وهي جرائم ثابتة بأحكام قضائية وشهادة آلاف المعتقلين، وعقوبة هذه الجريمة السجن المشدد وإن ثبت موت أحد من العذاب فالعقوبة هى السجن المؤبد(المادة 126 و 127 من قانون العقوبات)، وبيع الغاز لإسرائيل بصورة أضرت بالاقتصاد القومي ويمكن معاقبته بالمادة (77) ، وماذا عن جريمة التزوير في أوراق رسمية، وهى نتائج الانتخابات على مدى ثلاثين عاماً ، وأهم وأوضح ما تم تزويره هو الاستفتاءات على الرئاسة، والاستفتاء على تعديل المادة 76 من الدستور وعقابها السجن المؤبد (المادتان 213 و 214 عقوبات) " .[129]

ثانيا: خطاب صحيفة الأهرام

مر خطاب الأهرام هو الآخر بعدة مراحل في تناوله لمحاكمة مبارك، حيث تناولت كل مرحلة فترة من فترات المحاكمة، أنتج فيها الكتاب أطروحات متنوعة ومتعددة تتوافق تبعاً لكل مرحلة من هذه المراحل.

أطروحات المرحلة الأولى في خطاب الأهرام

مرحلة تحقيقات النائب العام مع مبارك

بدأت هذه المرحلة في خطاب الأهرام بعدما أمر النائب العام باستدعاء مبارك للتحقيق معه في الجرائم المنسوبة إليه يوم 10 /4/ 2011، وتمثلت هذه الجرائم في قتل المتظاهرين إبان ثورة 25 يناير والتعدي على المال العام واستغلال النفوذ، وقد اتفق كتاب الأهرام جميعهم في هذه المرحلة على ضرورة التحقيق مع مبارك ومحاسبته ، ورفض فكرة العفو عنه نظراً لتفشي مظاهر الفساد في عصره، وإن كانوا قد دعوا إلى وقف المظاهرات والاحتجاجات بعد تولي القضاء محاكمة مبارك، وأشادوا في الوقت نفسه بدور القوات المسلحة في تقديم مبارك للمحاكمة، ويمكن تناول هذه الأطروحات بالتفصيل على النحو التالي :

1- أطروحة مثول مبارك للتحقيق يمثل انتصارا للثورة وسيادة القانون

وتظهر هذه الأطروحة بوضوح في أحد المقالات الافتتاحية للأهرام " فالتحقيقات التي أجراها ويجريها النائب العام مع الفاسدين في النظام السابق وعلي رأسهم الرئيس حسني مبارك ونجلاه، تؤكد أنه لا أحد فوق القانون مهما علا مركزه أو تصور في لحظة من اللحظات أن يد العدالة لن تطوله أو تمسه, فالعهد الذي كان فيه المواطن البسيط يلقي فيه الذل والمهانة وتلفق له التهم والجرائم انتهي إلي غير رجعة بعد ثورة 25 يناير المجيدة التي أعادت للمواطن المصري كرامته وعزته. " (130)

ويؤكد هذا الطرح كمال جاب الله حيث يرى أن " مفهوم معني ومغزى حالة الارتياح البالغة التي سرت في نفوس المصريين عقب الإعلان السار عن حبس مبارك وابنيه

جمال وعلاء لمدة 15 يوما علي ذمة التحقيق, فمن حق المصريين أن يبتهجوا بما تحصل حتى الآن من إنجازات بفضل ثورتهم العظيمة وقد توجت هذه الإنجازات والحمد لله بالمطلب الأهم وهو إخضاع جميع رءوس النظام السابق وبدون أية استثناءات للمحاكمة العادلة " .[131]

ويرى العزب الطاهر أيضا أن القبض على مبارك أشعر المصريين بانتصار الثورة " فقرار النائب العام الدكتور عبد المجيد محمود بحبس مبارك علي ذمة التحقيقات، ثم حبس كل من نجليه جمال وعلاء فضلا عن دخول معظم أركان نظامه إلى سجن طرة الذي أضحي يطلق عليه الآن طرة لاند، هو الذي وسع لديّ ولدى الملايين من المصريين هامش الشعور بالانتصار الحقيقي للثورة ".[132]

2- أطروحة رفض فكرة العفو عن مبارك وضرورة محاسبته وعقابه

رفض كتاب الأهرام فكرة العفو عن مبارك ودعوا إلى ضرورة تقديمه للمحاكمة جراء ما فعله بالشعب المصري، ويشير إلى هذا الطرح حازم عبد الرحمن " لن يكون من الصواب أبدا العفو عن الرئيس السابق حسني مبارك في هذه المرحلة، فالواجب يقضي بضرورة محاكمته بكل عدالة ولا بد أن تتوافر له كل ضمانات الدفاع، فالمطلوب أن تتم محاكمته علي كل القضايا التي يمكن أن تكون موضع تساؤل أو شكوك، مثلا الجوانب الخاصة بتصرفاته المالية, وهل له أموال خارج مصر أو ممتلكات, ومن أين تحصل عليها؟ ".[133]

ويرفض منصور أبو العزم فكرة العفو عن مبارك ويستشهد بتصريحات عصام شرف ويحيى الجمل " يقول بعض العالمين بخبايا الأمور إنه يتم تسريب أنباء العفو عن مبارك بهدف جس نبض الشعب المصري ، وقد حسم الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء مثل هذا الاحتمال من قبل حين صرح في24 إبريل الماضي بأن حكومته لن تمنح مبارك عفوا إذا ثبت إدانته في التهم الموجهة إليه، وعندما ثار الجدل من جديد قال الدكتور يحيي الجمل في مقابلة مع قناة الحياة أمس إنه من المستحيل أن

يعفو الشعب المصري عن مبارك أو أسرته لأن ما فعلوه في مصر شيء أكثر من مهين وهو لا يستحق لا رضا الشعب ولا عفوه " . [134]

ويؤكد أحمد البري على ضرورة محاسبة مبارك ومعاقبته على ما فعله دون أي عفو " فقد فتح النائب العام ملف الفساد علي مصراعيه ببدء محاكمة الرئيس حسني مبارك ونجليه علاء وجمال, وحبسهم علي ذمة التحقيقات لينضموا إلي قائمة الفاسدين الذين يقبعون الآن في سجن طرة وعلي رأسهم أحمد نظيف, وصفوت الشريف, و زكريا عزمي. ومن المؤكد أن هذا الملف سيظل مفتوحا حتى يتم التحقيق مع كل الفاسدين من أكبرهم إلي أصغرهم ". [135]

3- أطروحة الدعوة إلى وقف المظاهرات والاحتجاجات بعد تحويل مبارك للمحاكمة

دعا كتاب الأهرام إلى ضرورة وقف المظاهرات والاحتجاجات لحين الانتهاء من محاكمة مبارك، إذ لا جدوى من المظاهرات بعد تولي القضاء محاسبة مبارك، كما أن وقف المظاهرات يعطي فرصة لانتعاش الاقتصاد بعد حالة الركود التي مر بها بعد ثورة يناير.

وتظهر هذه الدعوة في مقال افتتاحي للأهرام " فإذا كان القضاء قد تولي ملف مبارك وأظهر عزما وإرادة علي العمل, وهو ما عهده المصريون فيه دائما, فإن المطلوب الآن هو الهدوء والعودة للعمل بكل قوة لاستعادة الوضع الاقتصادي الذي تدهور خلال الأسابيع القليلة الماضية, والمطلوب أيضا التوقف عن الاحتجاجات والاعتصامات الفئوية التي أدت إلي تراجع الإنتاج وفزع المستثمرين، ثم إن القرار الإيجابي الذي أصدرته العديد من منظمات وقوي الثورة والمتعلق بإلغاء المظاهرات اليوم وإلي أجل غير مسمي يسهم بشكل فعال في العودة بالبلاد إلى الحالة الطبيعية ". [136]

ويتفق عبد العظيم الباسل مع دعوة وقف المظاهرات " فبعد قرار النائب العام بحبس مبارك، يبقي من ضرورات هذا القرار أن تعلق المظاهرات حتي تتم المحاكمة بصورة طبيعية وفقا لإجراءات التقاضي المعروفة، بالإضافة إلى الحد من احتجاجات الشارع

حول بعض المطالب الفئوية وتوجيه قوتها نحو الاستقرار، والعمل لإعادة بناء اقتصاد الوطن في أسرع وقت " .[137]

ويعول أحمد البري في مقال له بعنوان بعد محاكمة الرئيس على الجماهير التي يجب أن تكون على مستوى المسئولية وتستجيب لدعوة وقف المظاهرات والاحتجاجات حتى نستطيع إنقاذ الاقتصاد " والمطلوب الآن من الجماهير أن تكون علي مستوي المسئولية، فتتيح الفرصة لعودة الحياة إلي طبيعتها, فليس معقولا ما يحدث في ميدان التحرير من تجاوزات, ومحاولات تصفية الحسابات من جانب أصحاب أجندات خاصة, فكل من له مأرب أو مصلحة في زعزعة الاستقرار يتخذ من هذا الميدان مكاناً للاعتصام والتظاهر من جمعة إلي جمعة، فالاقتصاد المصري يخسر مليارات الدولارات شهريا بسبب انحسار السياحة وتراجع معدلات الإنتاج وغياب الأمن ".[138]

4- أطروحة تفشي مظاهر الفساد السياسي لنظام مبارك

ففي مقال لجميل عفيفي بعنوان عفوا لن نقبل فسادك يعدد الكاتب مظاهر الفساد السياسي لمبارك " إن الشعب يريد محاكمتك علي الفساد السياسي الذي تم في عهدك علي جميع المستويات الداخلية والخارجية, فكم شهدت فترة حكمك من قمع للحريات, لقد أصبت شعبك بأمراض خطيرة من خلال المواد المسرطنة التي كانت في الأسمدة, ولم تهتز لك شعرة واحدة أمام آلام شعبك, وسمحت بفتح المعتقلات وتم زج آلاف الأبرياء من اجل تكميم أفواه الجميع, تركت البلد مرتعا لابنك وأصدقائه الفاسدين يفعلون فيه ما يشاءون دون أن تتحرك ". [139]

ويورد حازم أبو دومة مظاهر أخرى للفساد في عصر مبارك " لقد احتكر هذا الرجل السلطة والحكم لمدة ثلاثة عقود من الزمان، ولم يكتف بذلك بل أراد أن يورثها لنجله الذي هيأ له والده الأمور لكي يتولى حكم البلاد, بالحكم الاستبدادي الظالم بمعاونة نظام بوليسي فاسد، شهد عصره إضرابات وتجاوزات عديدة وانتشار لظاهرة التعذيب في مراكز الشرطة, وتفشي الفساد في كثير من قطاعات وأجهزة الدولة المختلفة, وزيادة

لأعداد المعتقلين في السجون، إذ وصل عدد المعتقلين السياسيين إلى ما يقرب من ثمانية عشر ألف معتقل". (140)

ويركز عادل صبري على التزاوج بين السلطة والمال في عصر مبارك " فلقد وضع مبارك مصر بين فكي علاء أكبر رجل أعمال في مصر، وجمال السياسي الباحث عن فرصة رئاسة 80 مليون مصري، كما واصل مبارك تنفيذ سياسات التحرر الاقتصادي التي اجتذبت أصحاب المال المقربين إلى حضن السلطة، في حين ظل عشرات الملايين من المصريين تحت خط الفقر، ومع تقلص الطبقة الوسطى اتجه الأغنياء إلى السكنى في أحياء مغلقة في الصحراء حول القاهرة، وزاد الفقراء فقرا في الأحياء العشوائية يأكلون الطعام المسرطن ويشربون مياه المجارى " . (141)

5- أطروحة الإشادة بدور الجيش في تقديم مبارك للمحاكمة

أشاد بعض كتاب الأهرام بدور الجيش في تقديم مبارك للمحاكمة، واعتبروا أن الجيش بهذه الخطوة انحاز إلى الشعب ولم يتستر على مبارك. ففي مقال لجميل عفيفي بعنوان مبارك نموذجاً يشير إلى هذا الطرح " فقد أصبحت مصر الآن محط أنظار العالم بعد أن وصلت بشعبها وجيشها العظيم إلى قمة الديمقراطية, فبعد ثورة عظيمة تحاكي عنها العالم بأسره, قدم فيها الشعب العظيم دروسا مستفادة لأعظم الدول في الوقوف أمام الظلم والفساد والاستبداد, وقدم الجيش المصري أيضا دروسا مهمة أخري وأهمها تقديم جميع الفاسدين إلى المحاكمة وعلي رأسهم الرئيس المخلوع وأسرته وزبانيته في قضايا الفساد والقتل والتحريض علي القتل، هنا يجب أن نفخر بالجيش المصري أعظم جيوش الأرض الذي التصق بشعبه وحافظ عليه وعلي ثورته وأرسي قواعد الديمقراطية ووضع أسس الدولة المدنية " . (142)

وترى جيلان حمزة أن الجيش ساند الشعب مرتين، مرة بحمايته ثورة يناير والثانية بمحاكمة الرئيس الأسبق مبارك " وكما وقف المجلس العسكري بجانب الثورة وحماها بفضل الله، فها هو للمرة الثانية يؤكد لنا فعلا لا قولا كما هي عادة قواتنا المسلحة التي جاءت لنا بالنصر في أكتوبر, أن لا أحد في مصر فوق القانون فكلمة الرئيس السابق

المسربة لقناة العربية، وما تحمله في طياتها من توعد وتهديد وكأنه ما زال الحاكم بأمره، هي التي أدت إلي هذا القرار التاريخي الذي يحسب للمؤسسة العسكرية بالقبض علي الرئيس السابق ونجليه، وفي رأيي أن هذا القرار وإن كان قد تأخر كثيرا إلا أنه قد نزع فتيل أزمة كان من الممكن أن تفتك بالثورة وبمصر كلها في اللحظة الأخيرة".[143]

6- أطروحة الجدل حول حالة مبارك الصحية

شكك كثير من كتاب الأهرام في الأخبار التي تذاع عن الحالة الصحية لمبارك، واعترض بعضهم على العناية الفائقة التي يحظى بها مبارك صحياً دون غيره من المواطنين، ففي البداية ينتقد أحمد البري اهتمام وسائل الإعلام بالحالة الصحية لمبارك، ويرى أن مبعث هذا الاهتمام هو جذب انتباه الجماهير فقط " فوسائل الإعلام تركز علي محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك وزوجته ونجليه علاء وجمال, ولا حديث لها سوي الحالة الصحية له وموعد نقله إلي سجن طرة، وتتتابع الأخبار مرة بأنه سيتم نقله إلى سجن آخر بعيدا عن شرم الشيخ، ومرة أخرى بتزويد مستشفى سجن طرة بأجهزة العناية المركزة لاستقباله، وعلي جانب آخر يقول الأطباء تارة إن حالته الصحية مستقرة، وتارة بأنه قد يموت فجأة بسبب الذبذبات الأذينية التي يعانيها في القلب، وهكذا أصبحت الصفحات الرئيسية للصحف حكرا علي هذه المتابعة التي لا تقدم جديدا، ولكنها تحاول جذب الرأي العام اعتقادا بأن ذلك سوف يزيد عدد القراء ". [144]

و في مقال صلاح منتصر بعنوان أخيراً حالة مبارك لا تسمح يذهب فيه إلى أن " اللجنة الطبية التي تم تشكيلها من ستة من كبار المتخصصين في القلب والأورام والكلي والسكر حسمت الجدل الذي ثار حول حالة مبارك الصحية, وحول نقله إلي سجن أو مستشفي مزرعة طرة, قررت اللجنة عدم إمكان نقله إلي أي مكان آخر ليس بسبب عدم استعداد المكان الذي سينقل إليه, وإنما بسبب عدم تحمله نفسه عملية النقل " . [145]

ومن جانبه يستنكر محمد محمود استدعاء طبيب ألماني لعلاج مبارك ويتساءل من سيدفع فاتورة الطبيب، ولماذا لم يعالج في أحد المستشفيات الحكومية " فما تكلفة استدعاء الطبيب الألماني؟ ومن سيدفع فاتورة الطبيب؟هل الدولة أم أسرة الرئيس؟ نريد

أن نتعامل بشفافية بعد الثورة العظيمة التي دفع ثمنها شبابنا وأخواتنا وأحبابنا, ثم بعد كل ذلك هل يعامل مبارك معاملة رئيس سابق مخلوع أم مواطن مصري؟ نريد أن نقول لأصحاب القرارات إن المساواة في الظلم عدل, فلماذا لم تتم معاملة المصريين كلهم مثل ذلك المواطن، لماذا لا يعالج الرئيس السابق في مستشفيات التأمين الصحي أو مستشفي الحسين أو الدمرداش أو منشية البكري " . [146]

أطروحات المرحلة الثانية في خطاب صحيفة الأهرام

جلسات محاكمة مبارك ودخوله القفص

بدأت المرحلة الثانية من محاكمة مبارك في خطاب جريدة الأهرام يوم 2011/8/3، وهو اليوم الذي دخل فيه مبارك القفص في أكاديمية الشرطة، حيث بدأت جلسات محاكمته العلنية، وفي هذه المرحلة تكرر ظهور ثلاث أطروحات كانت قد ظهرت من قبل في المرحلة الأولى، أولها الإشادة بدور المجلس العسكري في تقديم مبارك للمحاكمة بشكل فعلي دون تواطؤ معه كما كان يشاع أو كما كان يشكك البعض، والأطروحة الثانية هى أن مثول مبارك للتحقيق ودخوله القفص يمثل انتصاراً لثورة يناير، أما الثالثة فكانت تنوع مظاهر الفساد السياسي الذي تميز به عصر مبارك .

وبعيداً عن هذه الأطروحات الثلاثة، يمكن تناول الأطروحات الجديدة التي ظهرت في هذه المرحلة بالتفصيل على النحو التالي :

1- أطروحة التشفي والشماتة في مبارك بعد دخوله القفص

وقد كانت هذه أولى أطروحات المرحلة الثانية ظهوراً، فبعد مثول مبارك في القفص ظهرت نبرة التشفي لدى كتاب الأهرام، حيث قارنوا بين قوته وتسلطه وهو في الحكم، وضعفه وهو في القفص، وفي هذا الصدد تشير إحدى افتتاحيات الأهرام إلى هذا الطرح " لو كان مبارك وبن علي وشاوشيسكو وغيرهم فكروا ولو قليلا في الحكمة القائلة لو دامت لغيرك ما وصلت إليك، لما وجدوا أنفسهم في موقف عصيب، مبارك تتفرج عليه في القفص أمة لا إله إلا الله بعد أن كان لا يقترب منه أو عائلته أحد بالقول أو حتي الهمس طوال 30 عاما ". [147]

ويرى كمال جاب الله أن وضع مبارك في القفص يشفي غليل أهالي الشهداء " فخبر مبارك في القفص استبق مليونية وحدة الصف ولم الشمل بالأمس, نقول لعله جاء ليشفي بعضاً من مشاعر الغل الكامنة في نفوس أهالي الشهداء والمصابين, فضلا عن تهدئة مشاعر السخط المماثلة والكامنة في نفوس المتشوقين إلي ضرورة إنزال القصاص العادل فيمن تلطخت أيديهم بدماء الأبرياء من أبنائنا وأشقائنا في طول البلاد وعرضها"(148)

ويرى حازم أبو دومة أن وضع مبارك في القفص هو المكافأة الحقيقية لنهاية خدمته " فلم يتوقع ولم يتخيل أحد أن تسقط جمهورية هذا الرئيس وإمبراطوريته، أو يسدل الستار علي تاريخه بهذه الصورة المهينة التي انتهت بمحاكمته علنيا على مرأى ومسمع من الجميع، ويظهر أمام العالم راقدا علي فراش في قفص اتهام لم يمنعه المرض أو يعفيه من المثول للمحكمة ، إنه حسني مبارك الرئيس الذي حكم مصر لمدة30 عاما، وكانت مكافأة نهاية خدمته هي الحبس وقد تصل إلي الإعدام " (149)

ويسخر شريف العبد من وضع مبارك في القفص معتبراً " إن أفضل علاج نفسي للمصريين وشفائهم من الأمراض التي نتجت عن القهر والظلم هو رؤيتهم لمبارك داخل القفص " (150)

2- أطروحة تكالب هيئة الدفاع عن الشهداء للظهور أمام التليفزيون

وتظهر هذه الأطروحة واضحة عند يسري عقل في مقال له بعنوان فوضى في معسكر الحق " فقد رأينا محامي المدعين بالحق المدني ضد المتهمين كالقطعان الشاردة, وقد تكالب كل منهم لإمساك الميكروفون لاستعراض عضلاته في القاعة دون أسانيد واضحة أو طلبات محددة، يجمعهم هدف واحد وهو الظهور علي شاشات القنوات العالمية ليلقي كل منهم خطبته العصماء في محاكمة القرن، لدرجة أن المستشار رئيس المحكمة كاد يتوسل إليهم لترك الميكروفون ". (151)

وفي إحدى افتتاحيات الأهرام بعنوان حب الظهور ممنوع في المحاكمة تذهب فيه الصحيفة إلى " أن هناك بعض أمور شابت ملابسات جلستي أمس الأول وأمس من الضروري تلافيها، وفي مقدمة هذه الأمور حالة الهرج والمرج التي حدثت في بعض الأوقات خاصة من جانب عدد من المحامين، وتحديداً من المدعين بالحق المدني، وبصراحة فإن الانطباع الذي ساد أن هناك بعض المحامين يرغبون في الحصول علي أكبر شهرة ممكنة, ولذلك كانت محاولاتهم دءوبة للظهور والحديث أطول وقت ممكن حتى ولو بدون داع " (152)

ويشبه عبد العظيم درويش ما فعلته هيئة الدفاع عن الشهداء في قاعة المحكمة بسوق الجمعة " فقد كانت القاعة أقرب إلى ما يشبه سوق الجمعة في أي قرية، كانوا حريصين كل الحرص على أن تظهر صورتهم علي شاشات التليفزيون، أملا في زبون جديد يقذفه مصيره إلى مكتب أحدهم، بعد أن نحوا جانبا حقوق الأهالي ممن ضحوا بحياتهم وأصبحوا أحياء عند ربهم يرزقون، فراحوا يتشابكون ويتراشقون مع بعضهم بحثاً عن لقطة تنقلها كاميرا التليفزيون، فجاءت صورتهم أشبه بالباعة الجائلين كل ينادي على ما تحمله عربة اليد التي يدفعها أمامه " (153)

3- أطروحة الاهتمام ببناء مصر بدلاً من الانشغال بمحاكمة مبارك

بعد بدء جلسات محاكمة مبارك رأي فريق من كتاب الأهرام أن هناك انشغالاً من جانب الجماهير ووسائل الإعلام بهذه المحاكمات عن تحقيق أهداف ثورة 25 يناير، ومن هنا دعا هؤلاء الكتاب إلى الانشغال ببناء مصر أكثر من الالتفات إلى الماضي الذي يعد مبارك أحد رموزه.

ففي مقال افتتاحي للأهرام بعنوان ما بعد محاكمة مبارك تذهب فيه الصحيفة إلى أنه " بالرغم من أهمية المحاكمة والآثار المهمة التي سوف تحدثها في مصر وبقية أنحاء العالم العربي, إلا أنها تبدو الآن ليست الحدث الأخطر, فالآن مصر تواجه التحدي الأبرز وهو كيف يمكن بناء الدولة الديمقراطية الوطنية المدنية الحديثة علي أنقاض النظام الجاري هدمه؟ ويبدو أن البعض يعتقد بحسن نية أن الإطاحة بمبارك ومحاكمته

سوف تجلب الزبد والعسل ومعهما الديمقراطية في خطوة واحدة, وهذا لم يحدث قط من قبل في أي بلد, بل على العكس فإن التحول من الديكتاتورية إلى الديمقراطية مخاض طويل وصعب, ولكن في هذه اللحظة يتعين أن ينشغل الشعب ونخبته الحاكمة بتأسيس الديمقراطية, والاتفاق علي قواعد اللعبة الجديدة, وتقوية مؤسسات البرلمان والقضاء والصحافة و المجتمع المدني والأحزاب والنقابات ومؤسسة الأزهر ". (154)

وتدعو ريهام مازن إلى ضرورة الخروج من دائرة محاكمة مبارك " فلنفترض جدلاً أن مبارك لم تتم محاكمته فماذا نحن فاعلون وقتها؟ هل نحرق البلد بهذه التصرفات الصبيانية غير الواعية، لابد أن نفكر في مصرنا ومستقبلها، الحياة لن تتوقف عند الفاسدين والمفسدين، والحياة لن تتوقف عند مبارك، في النهاية لا يسعني إلا أن أدعو لأمتي بالصلاح، لكن ليس بالدعاء وحده تنهض الأمم، فلابد من العمل العمل ثم العمل"(155)

ويرى سامح عبد الله أن التشفي من مبارك والشماتة فيه لن تبني هذه الدولة " في قضية مبارك التهمة الموجهة إليه تتعلق بوقائع قتل وبالتالي سيكون على الادعاء إثبات أن الرئيس السابق أمر دون لبس بقتل المتظاهرين حتي يحكم عليه بالإدانة، خلاصة القول: أولاً محاكمة مبارك ضرورة ولكن لا يجب اختزال أهداف الثورة في محاكمة شخص ما ولو كان الرئيس السابق، ثانيا علينا القبول بحكم المحكمة مهما كان وأي اعتراض عليه يجب أن يتم وفقا للقانون، ثالثا الانتقام فقط لا يكفي لبناء مستقبل دولة " (156)

4- أطروحة الإشادة بدور القضاء في محاكمة مبارك

وفي هذا الصدد يشير محمد قدري سعيد إلى قدرة المستشار أحمد رفعت في السيطرة على أطراف النزاع في محاكمة مبارك " فقد كان القاضي رائعاً, سيطر علي الجلسة بحزم أمام عشرات من المحامين ورجال الإعلام ومئات من أقارب الضحايا والمتهمين، وقد أعلى ذلك بشكل غير مباشر من مصداقية المحكمة ورغبتها في الوصول إلي الحقيقة, علي عكس ما توقع البعض، كذلك كان أداء ممثل النيابة متميزاً,

فقد عكس قدرته علي دراسة قضية صعبة وشائكة, والوصول إلي المعلومات الدقيقة الخاصة بها وصياغتها في تصورات مقنعة ومفيدة لفهم أبعاد القضية " (157)

ويتفق مع هذا الطرح سامي متولي في مقال له بعنوان ونتمنى سرعة صدور الأحكام " فلقد أثبت قضاء مصر العادل أنه قضاء شامخ يقف أولا وأخيراً مع الشرعية وسيادة القانون، وأثبت شعب مصر أنه شعب متحضر وأن ثورته ثورة سلمية بيضاء تسير في الاتجاه الصحيح، ولقد أكدت محاكمة مبارك وولديه علاء وجمال وحبيب العادلي ومعاونيه ورموز الحكم أن الثورة حققت أولي خطوات النجاح, وتسير في طريقها الجاد نحو تحقيق كل أهدافها المعلنة " (158)

وتشيد إحدى افتتاحيات الأهرام بخطوة القضاء في استدعاء الوزير منصور عيسوي والفريق سامي عنان واللواء عمر سليمان والمشير طنطاوي للشهادة في قضية مبارك " فقد أكدت هذه الخطوة علي جدية المحاكمة رداً على بعض الذين اهتزت قناعتهم بالقضاء بعد تحول ملحوظ في شهادات بعض شهود الإثبات لصالح المتهمين، كما تؤكد أيضا ما التزمت به المحكمة من اللحظة الأولى بأنه لا يوجد أحد فوق القانون, وأن المحكمة عازمة على استجلاء الحقيقة " (159)

5- أطروحة ضرورة توفير محاكمة عادلة لمبارك دون التأثر بالضغوط الشعبية

دعا كتاب الأهرام إلى ضرورة توفير محاكمة عادلة ونزيهة لمبارك، بعيدة عن الثأر والتشفي أو الاستجابة لضغوط الشارع، بل ورأى بعض هؤلاء الكتاب أن المحاكمة العادلة التي يتمتع بها مبارك كانت نتاج ثورة 25 يناير العظيمة .

وفي هذا الصدد يشير حازم عبد الرحمن إلى أن " مثول مبارك في قفص الاتهام هو مجرد خطوة علي الطريق الصحيح, يجب أن تتلوها خطوات سليمة إضافية, أهمها كتابة دستور ديمقراطي غير معيب, وإجراء انتخابات عامة نزيهة تخلو من التزوير، ونتمنى أن تتوافر لهذه المحاكمة كل شروط العدالة والحيدة والبعد عن التأثر برأي الناس في الشارع " (160)

ويرى سامي متولي " أن ثورة 25 يناير التي أشعلها الشعب قدمت نموذجاً راقياً لشعوب العالم في السلوك الثوري الذي يحترم حقوق الإنسان حتى لأعداء الثورة, فقد قررت الثورة تقديم ضمانات محاكمة عادلة لرأس النظام المخلوع وجميع رموز الفساد، وجاءت محاكمة مبارك الفرعون ترسيخاً لدولة الحرية والعدالة, ولاشك أنها محاكمة القرن التي ستغير مجري التاريخ المصري باعتباره أول رئيس أسقطه شعبه وقدمه للمحاكمة " (161)

ويوازن الدكتور أيمن سلامة بين حق مبارك في محاكمة عادلة وحق المجتمع المصري في معرفة الحقيقة في تلك القضية " فقد اختارت مصر الحضارة طريق العدالة وحكم القانون وحقوق الإنسان, ونأت بنفسها الشامخة الأبية عن التوسل بوسائل العدالة الانتقامية الثأرية المزعومة ولجأت إلي القانون عوضاً عن المقاصل والمشانق, وتاقت إلى العدالة بدلا من الغدر والغبن, وأجد أن الواجب الإنساني قبل القانوني يفرض علي توضيح بعض الأمور القانونية المتعلقة بمحاكمة القرن، منها أن حقوق المتهم في ضمان محاكمة عادلة وفقاً للمعايير الدولية يجب ألا تعتدي علي حق المجتمع المصري كله في كشف الحقيقة من خلال الدعوى الجنائية, وهذه المسألة مرتبطة ارتباطا وثيقا بعلانية المحاكمة وحضور عائلات الضحايا وممثلي المجتمع المدني " (162)

6- أطروحة الهجوم على أنصار مبارك وأبنائه ومؤيديه

هاجم كتاب الأهرام ما يطلق عليهم أبناء مبارك الذين ظهروا لأول مرة أثناء المحاكمة، وشكك هؤلاء الكتاب في وجود جهات تقف وراء هذه الجماعات هدفها التخريب وإحداث حالة من الفوضى أثناء محاكمة الرئيس الأسبق مبارك.

وفي هذا الصدد يشير محمد السعدني إلى أن هناك " حالة من الهرج والمرج تصاحب محاكمات الرئيس المخلوع، ومؤامرات أولئك الذين يدعون أنهم أبناء مبارك ومصادماتهم مع أسر الشهداء، وما دمنا نتحدث عن ظاهرة أبناء مبارك فلابد من طرح هذه الأسئلة المشروعة، من هم هؤلاء الذين يدعون أنهم أبناء مبارك ؟ ومن يتولي تنظيمهم وتمويلهم ؟ وكيف تمكنوا من دخول قاعة المحاكمة وهم يحملون صوراً للرئيس المخلوع ومعها لافتات التأييد والحب والتبجيل؟ " . (163)

وفي مقال بعنوان الحثالة السياسية تتحدى الثورة والشعب لمصطفى سامي يذهب فيه إلى أنه " بتواطؤ من الأمن شهدنا البلطجية والمسجلين خطر يعتدون خارج المحكمة علي أبناء الثورة, والهتافات تدوي بالمديح لمبارك من الحثالة السياسية وممن يطلقون علي أنفسهم جماعة آسفين يا ريس، كيف سمح لكل هؤلاء بالظهور علناً دون خوف من الحكومة ومن الشعب الرافض لمبارك ونظامه " (164)

أطروحات المرحلة الثالثة في خطاب صحيفة الأهرام

مرحلة الحكم على مبارك بالمؤبد

وقد بدأت هذه المرحلة في خطاب جريدة الأهرام بعد أن أصدر المستشار أحمد رفعت الحكم على مبارك بالمؤبد في 2016/6/2، وقد أثار هذا الحكم جدلاً لدى كتاب الأهرام بين مؤيد للحكم ومعارض له، وإن كانوا في الوقت نفسه لم يحملوا القضاء مسئوليته؛ نظراً لغياب أدلة الإدانة ضد مبارك، ولم يظهر كتاب الأهرام من جانبهم سواءً المؤيدون أو المعارضون للحكم أي تعاطف نحو مبارك. ويمكن تناول الأطروحات الخاصة بهذه المرحلة على النحو التالي:

1- أطروحة انقسام الكتاب بين مؤيد ومعارض للحكم على مبارك بالمؤبد

انقسم كتاب الأهرام بين مؤيد ومعارض تجاه الحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات على مبارك بالمؤبد، فالمؤيدون رأوا أن الحكم كاف لمعاقبة مبارك باعتبار أن مثول مبارك أمام القضاء كان صعب التحقق لولا ثورة 25 يناير المجيدة، وأما المعارضون للحكم فقد رأوا أنه لم يشف غليل أهالي الشهداء والثائرين في ميدان التحرير.

وقد كان من المعارضين للحكم فهمي السيد الذي ذهب إلى أن " الحكم على الرئيس مبارك والعادلى جاء مخيباً لآمال قطاع عريض من المصريين من أسر الشهداء والمصابين والقوى الثورية، التي رأت في الحكم عدم القصاص لأرواح الشهداء، خاصة عدم اقتناعها بمجرد السجن المؤبد لوزير الداخلية الذي كان يستحق من وجهة نظرها الإعدام، وبعد الخطبة العصماء لرئيس المحكمة ظن الجميع أن هناك حكماً جللاً

ونارياً سيصدر على المتهمين، لكن فوجئ الجميع ببراءة جميع مساعدي العادلي، فما الفائدة إذن من الخطبة التي أدانت النظام السابق وجميع رجاله " (165)

وفي افتتاحية للأهرام بعنوان النهاية الحتمية للفرعون تذهب الصحيفة إلى أنه " منذ عامين فقط لم يكن أي مصري يحلم ـ مجرد حلم ـ بأن يري حسني مبارك خارج قصر الرئاسة وليس في قفص الاتهام, لكن ثورة يناير العظيمة حققت الحلم, وصدر أول حكم في تاريخ مصر بمعاقبة رئيس جمهورية مصري، علي الرغم من أنه لم يشف غليل أهالي الشهداء والثائرين في ميدان التحرير والميادين العامة في بقية المحافظات " (166)

ويتفق محمود النوبي مع هذا الطرح حيث يرى أنه بعد صدور الحكم على مبارك بالمؤبد فقط لم يكن هناك ضرورة أو فائدة لتكبد كل هذه المعاناة من أجل هذا الحكم " ماذا لو كان الرئيس المخلوع حسنى مبارك قد هرب إلى أي دولة عربية مجاورة، كما فعل نظيره رئيس تونس السابق بن على، ألم يكن ذلك أفضل له ولنا، ويكون قد أراح واستراح، بدلا من هذه المعاناة التي بلغت أوجها بعد 49 جلسة على مدى العام المنصرم، أنفقت فيها ملايين الجنيهات على طائرة خاصة تنقله ذهابا وإيابا من المركز الطبي العالمي وإلى مقر المحاكمة مسجى على سرير طبي في رعاية فائقة لم يحظ بها فرعون سابق سواء في العصر الحديث أو القديم، هل حكم المؤبد يشفى آباء وأمهات الشهداء الذين يتجاوز عددهم الألف الذين قتلوا غدراً في قلب ميدان التحرير؟ هل أثلجت هذه الأحكام الصدور؟ لله الأمر من قبل ومن بعد ولا حول ولا قوة إلا بالله " (167)

أما المؤيدون للحكم فكان أبرزهم مكرم محمد أحمد الذي يعتبر الحكم أحد منجزات ثورة 25 يناير " فلقد كان من مفاخر ثورة 25 يناير التي صنعت تفردها في التاريخ أنها حاكمت الرئيس السابق مبارك وكل الذين تورطوا في جرائم ضد الشعب أمام قاضيهم الطبيعي وفي محاكم عامة يقوم عليها قضاة محترمون حرفتهم العدالة، فلماذا إذن النكوص عن هذه الأهداف الصحيحة ؟ ولماذا هذا الهياج السياسي الذي تحرص عليه عدد من القوي السياسية والوطنية ؟ ولماذا يطالب البعض بإعادة المحاكمة كي تظل

مصر غارقة إلي الأبد في وحل الماضي لا تولي وجهها شطر المستقبل بدلاً من مطالبة الجميع باحترام حكم القانون؟ " (168)

ويؤيد أحمد البري الحكم الذي صدر على مبارك بالمؤبد ويعترض على إعادة محاكمته مرة أخرى " فالمطالب الثلاثة التي ينادي بها المتظاهرون الآن يصعب تحقيقها, وهي إعادة محاكمة مبارك ورموز نظامه, وتكوين مجلس رئاسي, وعزل أحمد شفيق ومنعه من خوض جولة الإعادة في انتخابات الرئاسة, وأما بخصوص إعادة محاكمة مبارك أو إنشاء محكمة خاصة لهذا الغرض, فإن هذا مخالف تماماً للقانون, ولا يمكن بأي حال من الأحوال الأخذ به, وقد تابعنا جميعا رد فعل المجلس الأعلى للقضاء علي ما يثار من أقاويل عن القضاة بغير سند ولا دليل " (169)

ويبرر صلاح منتصر الحكم على مبارك بالمؤبد وليس الإعدام؛ لأن المحكمة عاقبته على عدم حمايته المتظاهرين من القتل فقط " فقد جاء الحكم علي مبارك بالمؤبد عقاباً على ما لم يفعله بحكم مسئولياته كرئيس للدولة, بعد أن تأكد للمحكمة علمه بأن مواطنيه يتعرضون للقتل في ميدان التحرير، صحيح أنه لم يصدر أمراً أو تعليمات بقتل المتظاهرين, لكنه ـ وهو المسئول الأول عن سلامة شعبه ـ لم يتخذ الإجراءات الجادة التي تثبت حسن نياته تجاه سلامتهم, ويصدر القرار الواجب " (170)

2- أطروحة استفزاز وغضب الجماهير بعد صدور الحكم على مبارك بالمؤبد

رصدت صحيفة الأهرام حالة الغضب التي انتابت الجماهير من المصريين بعد صدور الحكم على مبارك بالمؤبد، وقد كان سبب هذا الغضب هو توقع المصريين أن تصدر أحكام رادعة ضد مبارك في هذه المحاكمة.

وفي هذا الصدد تشير إحدى افتتاحيات الأهرام بعنوان من قتل الثوار إلى هذه الأطروحة " فمشاعر الغضب العارمة في شوارع مصر لها ما يبررها, وذلك بعد تبرئة اللواءات الستة من تهمة قتل المتظاهرين لعدم وجود أدلة كافية، بل إن الهواجس قد أطلت برأسها خوفا من ألا يصمد الحكم الصادر بالمؤبد ضد كل من الرئيس السابق

حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي, ويتم تبرئتهما في مرحلة النقض، إلا أن ثمة بصيصا من النور في وسط عتمة الغضب الحالية, لعل أبرزها أن فرعون مصر قد جرت محاكمته, وأنه تم وضعه خلف القضبان " [171]

وفي افتتاحية أخرى للأهرام تشير الصحيفة إلى أن التعبير عن هذه المشاعر الغاضبة يجب أن يتم بشكل حضاري وفي إطار القانون وأن يترك الأمر في النهاية بين يدي القضاء " فقد استفزت المواطنين تبرئة نجلي الرئيس السابق ومساعدي وزير الداخلية الستة من جرائم قتل المتظاهرين واستغلال النفوذ، حيث كانوا ينتظرون عقوبات رادعة, لكن اعتزام النيابة الطعن في الحكم وإعادة المحاكمة أمام محكمة النقض قد يحقق لهم ما ينشدونه من أحكام، وإذا كان من حق أي مواطن أن يتقبل أو يرفض بشكل شخصي منطوق الحكم, فإن ذلك يجب أن يتم في إطار القانون وبما يعبر عن الشكل الحضاري لثورة يناير، فلنترك الأمر بين يدي قضاء مصر الشامخ " [172]

ويعتبر محمد حبيب أن هذا الغضب أكبر تعبير على أن الثورة لم تمت، ورسالة تحذير لكل الرؤساء الجدد " فقد كذب من قال إن الثورة انتهت ومن صدق ذلك, فالمشاهد في ميدان التحرير وشوارع المحافظات, من اللحظة الأولى بعد حكم المحكمة بالمؤبد علي مبارك والعادلى وبراءة الآخرين، تؤكد أن مصر تغيرت بالفعل وأن القطار قد تحرك بعد سكونه لسنوات طويلة, ولن يتوقف إلا في المحطات الرئيسية، هذه المشاهد ليست فقط لغضب القصاص للشهداء, أو تعبيراً عن الرفض بل رسالة إلى كل الرؤساء القادمين, خاصة للمرشحين مرسي وشفيق " [173]

3- أطروحة طمس الأدلة الخاصة بمحاكمة مبارك

رأي كتاب الأهرام أن الأدلة التي تدين مبارك قد تم طمسها، ولهذا جاء الحكم عليه بالمؤبد وعلى مساعدي وزير الداخلية بالبراءة، وفي هذا الصدد تشير راندا يحيى إلى أن " الأحكام لا تأتى تبعاً لأهواء أو توجيهات الرأي العام، والقاضي لا يحكم إلا بالأوراق التي يملكها عن القضية، والمستندات والأدلة وسماع شهادة الشهود، ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه على الجميع من الذي أخفى أدلة الاتهام عن النيابة في واقعة

قتل المتظاهرين؟ وأين حقوق الشهداء بالقصاص من القتلة ؟ هل هناك أشخاص أو جهات بعينها أخفت أدلة الإدانة عن المحكمة؟ " (174)

ويرى فهمي السيد أن أدلة مبارك كانت مهلهلة، ولهذا برأ القاضي ذمته في المقدمة الطويلة التي قالها قبل النطق بالحكم " فالقاضي أقر بشرعية الثورة وأنها مثل الصباح والشمس المشرقة التي أطلت على مصر لتخلصها من الكابوس المظلم الذي جثم على صدرها ثلاثين سنة، لكنه حينما أصدر حكمه ربطه بالأوراق التي تحت يديه، مؤكداً أنها كانت مهلهلة وتم إعدام كل الأدلة والقرائن التي تثبت بالأدلة الدامغة تورط المتهمين، فلم يجد مفراً من تطبيق القانون، وواضح أنه كان يريد من هذه المقدمة الطويلة إبراء ذمته الشخصية من هذه الأحكام " (175)

وفي افتتاحية للأهرام ترى الصحيفة أنه " لابد من البحث بصورة جادة عن أدلة هي باليقين موجودة, والمسألة الأخطر الآن هي أن الحكم قد وضع المسئولين عن إدارة شئون البلاد وأجهزة الأمن والأجهزة السيادية أمام سؤال صعب لابد أن يجيبوا عنه بقوة وشفافية: إذا لم يكن هؤلاء هم الذين قتلوا الثوار وأصابوا المصابين خلال أيام الثورة ترى من هو الفاعل؟ والآن وقد مضت عشرات الأشهر علي وقائع القتل والقنص للضحايا, فلم يعد مقبولاً ولا مستساغاً الادعاء بأن طرفاً ثالثاً هو المسئول عما جرى؟ ولم يعد منطقياً ألا يتم الكشف عن هذا الطرف وتوجيه الاتهام رسمياً له, والأهم تقديم القرائن الدامغة على تورطه " (176)

4- أطروحة الدفاع عن القضاء بعد الحكم على مبارك بالمؤبد

رأى كتاب الأهرام أن القضاء في محاكمة مبارك غير مدان؛ لأنه حكم بما لديه من أدلة والأدلة قد تم طمسها، وبالتالي لا يجب التشكيك في القضاء أو النيل من نزاهته وسمعته.

وفي مقال لمكرم محمد أحمد بعنوان حكم تاريخي بكل المقاييس يرى أنه " قد صدر الحكم على مبارك من محكمة موقرة يرأسها قاض فاضل, عرف بدقته ونزاهته وعلمه, وسعيه المتجرد إلى تحقيق العدل, ولا أظن أن من حق أحد أن يلوم المحكمة لأنها أبرأت

ساحة معاوني وزير الداخلية في قضية لم يتوافر فيها الحد الأدنى من أدلة الثبوت، التي تمكن المحكمة من إصدار حكم يرقي إلى حد اليقين تطمئن لسلامته, أو لأنها لم تحكم على أي من هؤلاء بالسجن ولو لفترة محدودة إرضاء لجمهور غاضب يتوق إلي الثأر لدماء الشهداء كما يردد البعض, لأنها إن فعلت ذلك تكون قد أصدرت حكماً سياسياً لا علاقة له بالقانون أو العدل" (177)

ويرى مصطفى سامي أن التشكيك في أحكام القضاء يعد جريمة وليس مطلوباً من القضاء أن تتفق أحكامه مع هوى الجماهير " فالتشكيك في أحكام القضاء هو بكل المقاييس جريمة مرفوضة في كل المجتمعات المتحضرة, والذين تضرروا من الأحكام في قضية مبارك وولديه والعادلي ونوابه، سواء من أسر الشهداء من شباب ثورة يناير، أو من النيابة العامة أمامهم محكمة النقض لتقديم أسباب ومستندات رفضهم الحكم, معظم دول العالم ترفض التعليق علي أحكام القضاء المدني وتجرم التشكيك في القضاة"(178)

أطروحات المرحلة الرابعة في خطاب صحيفة الأهرام

قبول محكمة النقض الطعن المقدم من مبارك

وفي هذه المرحلة قبلت محكمة النقض في 2013/1/13 الطعن المقدم من مبارك ضد الحكم الصادر عليه بالمؤبد ومن ثم بدأت محاكمته مرة ثانية، وإن كانت ظروف المحاكمة في هذه المرحلة قد اختلفت بسبب تعثر الإخوان في السلطة وتظاهر الجماهير ضدهم، وقد استمرت هذه المحاكمة ما يقرب من عامين انتهت بحصول مبارك والعادلي على البراءة في 2014/11/29.

وقد ظهرت في هذه المرحلة مجموعة من الأطروحات الجديدة، وإن كان هناك أطروحات تكررت من المراحل السابقة مثل : أطروحة تفشي مظاهر الفساد السياسي في عصر مبارك، وأطروحة اختفاء الأدلة والقرائن الخاصة بجرائم مبارك، وأطروحة الاهتمام ببناء مصر عن الانشغال بتفاصيل محاكمة مبارك، وأطروحة الإشادة بدور

القضاء في محاكمة مبارك الثانية وتبرئة ساحته من إفلات مبارك من العقاب، حيث إن القاضي يحكم بما لديه من أوراق وأدلة ثبوت، أما بالنسبة للأطروحات الجديدة فيمكن الوقوف عليها على النحو التالي :

1- أطروحة ارتفاع الحالة المعنوية لمبارك بعد تعثر الإخوان في السلطة

وتظهر هذه الأطروحة واضحة عند عماد الدين صابر في مقال له بعنوان الرئيس يضحك لينا أم علينا " فالرئيس مبارك كان مبتسماً، وظهر بصحة جيدة، وكان يلوح بيديه لأنصاره في القاعة، كما كان يلوح في مؤتمراته الرئاسية،على عكس المحاكمة الأولى، التي كان خلالها نجلا الرئيس علاء وجمال يقومان بإخفائه عن كاميرات التلفاز، فما سر هذه المتغيرات التي طرأت على الرئيس مبارك ونجليه؟ بعض الآراء رجحت سر ابتسامة الرئيس السابق بأنه كان يضحك لمؤيديه، وآراء أخرى رجحت أنه كان يضحك علينا بعد الحالة المتردية التي وصلت لها البلاد في ظل النظام الحالي " (179)

ويسجل أنور عبد اللطيف ملاحظاته حول المحاكمة الثانية لمبارك، حيث يشير إلى الحالة التي ظهر بها مبارك " فقد شعرت بعد مشاهدة جلسة إعادة محاكمة مبارك وأركان نظامه أن مصر تعيش الآن في أجواء توحي للرئيس السابق أن نبوءته بالفوضى تتحقق, وأن حالة الانتعاش داخل القفص مبعثها أننا نعيش في زحليقة كما وصفها كمال الهلباوي القيادي السابق في الجماعة التي كانت محظورة, والذي قال للشروق بالحرف في عهد الرئيس السابق كنا في مرجيحة شوية فوق وشوية تحت, أما في عهد الإخوان المسلمين الحالي فإننا في زحليقة نازلين على طول ربما إلى الهاوية"(180)

ويستنكر محمد حسين ابتسامة مبارك ويرى أن ذكاءه قد خانه هذه المرة " فسواء كانت ابتسامتك تعبيراً عن فرحة ببراءة قريبة, أو كانت شماتة فيمن أطاح بك, أو حتى مكيدة سياسية لرئيس ونظام حاكم يبدو حتي هذه اللحظة فاشلين في إدارة الدولة المصرية, أيا كانت أسباب ابتسامتك وتلويحك بيدك من داخل القفص إلي أنصارك داخل قاعة

المحكمة, وأمام شاشات التليفزيون, فالمؤكد أنك في هذا المشهد قد خانك ذكاؤك, فاستفززت كثيرين - وأنا واحد منهم - كانوا قد تعاطفوا مع شيخوختك ومرضك وتاريخك العسكري, وأعادتك الابتسامة مرة أخرى إلي مستشفي السجن، " [181]

2- أطروحة المقارنة بين مرسي ومبارك

بعد مثول مرسي للتحقيق قارن كتاب الأهرام بين محاكمة مبارك ومحاكمة مرسي، ورأوا أن الفرق بينهما ليس كبيراً، فكلاهما ثار الشعب المصري ضده وأصبح جزءاً من التاريخ والماضي، وفي هذا الصدد يشير محمد إبراهيم الدسوقي إلى أنه " مؤقتا استرد الرئيس الأسبق حسني مبارك حريته, بينما يظل خليفته محمد مرسي محبوساً على ذمة قضايا خطيرة تمس الأمن القومي، وحتما ستعقد المقارنات بين حال ومآل مبارك ومرسي, وسيتبادل المؤيدون للرجلين الغمز واللمز والشماتة, والواقع أن نظامي مبارك ومرسي لن ينبض فيهما الحياة مرة أخرى وأصبحا صفحة من الماضي غير السار, وأن من يحلم بإعادتهما يعيش في عالم الأوهام " [182]

وفي مقال لوحيد عبد المجيد بعنوان ملك الفساد وزعيم اللصوص يرى أن ما يجمع مبارك ومرسي أكثر مما يفرقهما " فعندما يحل موعد الجلسة المقبلة لمحاكمة الرئيس الأسبق حسني مبارك, سيكون الرئيس السابق محمد مرسي قد أحيل بدوره إلى المحكمة المختصة بعد انتهاء التحقيقات معه، لا نعرف هل سيقف مرسي وقتها على قدميه في القفص, أم سيحذو حذو مبارك في رقدته مثلما سار علي نهجه في حكمه, ولكن ما نعرفه هو أن كلا منهما يحاسب الآن علي بعض وليس كل ما اقترفه في حق الشعب، وسيكتشف من يتابعون المحاكمتين أن ما يجمع المتهمين فيهما كبير, بل أكبر مما يتصور كثيرون يظنون أنهما مختلفان, كما ستؤكد المحاكمتان حين تتوازيان أن العروة الوثقى التي تربط بين ثورتي 25 يناير و30 يونيو هي أقوي مما يتصور بعض المصريين الذين يحاولون افتعال تناقض بينهما " [183]

ويرى صلاح منتصر أن مرسي ومبارك كل منهما يرى نفسه الرئيس الشرعي لمصر " فقد كان من مفاجآت المحامى البارع فريد الديب محاولته استغلال أن حسنى مبارك لم

يوقع يوم تنحيه 11 فبراير 2011 على قرار أو مرسوم بذلك ، معتبراً أن هذا يعنى أن مبارك ما زال رئيس مصر حتى اليوم ، وأنه بناء على ذلك ـ وهو الرئيس ـ لا تكون محاكمته إلا بقرار من مجلس الشعب، ومن المفارقات أن هذا هو نفس دفاع المتهم محمد مرسى عن نفسه والذي ظل يعتبر نفسه الرئيس " (184)

3- أطروحة المطالبة بتشكيل محاكمات ثورية وسياسية لمبارك

طالب كتاب الأهرام جميعهم بتشكيل محاكمات ثورية لمعاقبة مبارك على جرائمه، بدلاً من المحاكمات الجنائية التي استطاع مبارك من خلالها الإفلات من العقاب والمحاسبة.

وفي هذا الصدد يشير محمد شومان في مقال له بعنوان في ضرورة عزل الإخوان والفلول أن " إحدى مشكلاتنا بعد يناير 2011 و30 يونيو, أننا لم نعتمد علي الشرعية الثورية, وبالتالي لم نلجأ إلي إجراءات استثنائية ، ولهذا حصل كل المتهمين بقتل الثوار أو الفساد المالي والسياسي على أحكام بالبراءة ربما باستثناء مبارك وولديه وعز وحبيب العادلي، عدم استعمال القوانين والإجراءات الاستثنائية أمر يجافي منطق الثورات في العالم, حيث يعلمنا التاريخ أن كل الثورات عطلت النظم والقوانين السائدة في الدولة, وأصدرت قوانين جديدة, وغيرت في مؤسسات الدولة ووظفتها لمصلحة تحقيق أهداف الثورة " (185)

وفي مقال افتتاحي للأهرام ترى فيه أن المحاكمة السياسية كانت هي الأنسب في محاسبة مبارك " فلماذا تهاجم هذه القوى نتائج المحاكمة الجنائية الآن، خاصة أن القاضي نفسه لا يملك إلا الحكم بمقتضى الأوراق المعروضة عليه في وقائع متعددة، إن المحاكمة السياسية المنشودة لنظام مبارك لا تقتصر فقط علي قضية قتل المتظاهرين، لكن ينبغي أن تشمل كل ما ذكرته المحكمة من مظاهر الفساد في التشخيص الذي قدمته عن أسباب قيام ثورة 25 يناير، إلى جانب المحاسبة عن كل الجرائم التي وقعت في عهد نظام مبارك من العبارة الغارقة إلى الخصخصة والمبيدات المسرطنة، وصولاً إلى التوريث الذي تسبب في كل ما جرى " (186)

وفي مقال لمكرم محمد أحمد بعنوان هل نحاكمه سياسياً يرى " أن حيثيات الحكم العادل الذي أصدره المستشار محمود كامل الرشيدي حددت بوضوح أوجه القصور في فترة حكم مبارك، التي ربما كانت تتطلب محاكمة سياسية عادلة لو أن قوانين العدالة الانتقالية تم إنجازها، ولهذا لم يعد هناك بد من أن نترك للتاريخ أمر الحكم على سياسات مبارك حلوها ومرها، واثقين في حكم التاريخ وعدالة السماء التي لا تغفل ولا تنام"[187]

4- أطروحة هجوم الديب على ثورة يناير وعلى المنتفعين منها

أثارت مرافعة فريد الديب - التي هاجم فيها ثورة يناير واعتبرها مؤامرة - جدلاً بين كتاب الأهرام بشكل كبير، حيث انقسموا إلى فريقين، فريق يدافع عن الديب معتبراً أن هذا جزء من واجبه في الدفاع عن موكله مبارك ومهاجماً في الوقت نفسه المنتفعين من ثورة يناير، وفريق آخر معارض للمرافعة ومؤيد لثورة يناير التي كانت سبباً رئيسياً في إسقاط مبارك ونظامه، ويمكن استعراض آراء الفريقين معاً .

ففي البداية يشير جمال زايدة إلى أن " كثيرون انزعجوا من دفاع فريد الديب المحامى عن الرئيس الأسبق مبارك، هؤلاء يتناسون الآتي ، أولا : أن الثورات لا يهدمها دفاع محام وإنما هى فعل على الأرض يقوم به المظلومون والمكلومون، وأتحدث هنا عن الثورة كحركة شعبية يسعى من ورائها الناس إلى الحرية والديمقراطية والعدل الاجتماعي، ثانيا : أن الدفاع من حقه أن يستخدم كل الأساليب المشروعة من أجل تبرئة موكله، وهذا حق أصيل من حقوق المتهم يكفله القانون في كل دول العالم " [188]

وفي مقال لحسن أبو طالب بعنوان محاكمة القرن لمبارك وليست للثورة، يدافع عن حق فريد الديب في الدفاع عن موكله " فليس من حق أحد أن يشوه الدفاع وحججه وأن يدخل في سجال عام مع تلك الحجج، وليس من حق أحد أن يمدح النيابة وحججها وأن يبالغ في تأييد ما طرحته، كما ليس من حق أحد أن يبادر لمقاضاة محامى الدفاع أو المطالبة بمحاكمته؛ لأنه قال رأياً مخالفا لما نعتقد ونؤمن، وإن فعل أحد ذلك فمعناه ببساطة من وجهة نظري المتواضعة إجهاض لفكرة العدالة ذاتها، وضرب بعرض الحائط للمبادئ التي تحكم عمل المحاماة " [189]

وفي معرض الدفاع عن فريد الديب يهاجم أحمد موسى أيضاً المنتفعين من ثورة يناير " فهؤلاء يتلونون حسب المصلحة وكان الشعب سيقبل منهم هذا لو مواقفهم ثابتة، وفى تقديري إن الرأي العام سيتابع جلسة اليوم ليسمع من الرئيس الأسبق دفاعه عن نفسه وسنرى من سيهاجمه، وأولهم هؤلاء المتلونون ممن استفادوا فعلا من الأنظمة المتعاقبة، وما تقوم به المحكمة هو تطبيق القانون في أن يدافع المتهم عن نفسه لأنه يجب معرفة الحقيقة " (190)

ويتفق معه في هذا الطرح عمرو عبد السميع الذي يهاجم منتفعي يناير الذين استفادوا من محاكمة مبارك " فهناك مجموعات من الناس فرضت نفسها على المشهد السياسي المصري طوال ثلاث سنوات ونصف من الكآبة التاريخية والقومية، وانتهاء المحاكمة أو حسمها في ذهن الرأي العام يقضى على فرص جماعات المنتفعين بيناير التي انتشرت في أرض البلد كفطر المشروم " (191)

أما الفريق الثاني الذي دافع عن ثورة يناير بعد هجوم الديب عليها فكان منه سامية أبو النصر التي ترى أننا " إذا صدقنا ما جاء في مرافعة الديب، فماذا عن الدستور المصري الصادر في يناير 2014 الذي يعترف بثورتي 25 يناير و30 يونية؟ وماذا عن نضال الشرفاء من شعب مصر؟ وماذا عن دماء شهداء الثورة التي هزت العالم؟ واعترف بها المجتمع الدولي بأسره واعتبرها من أعظم الثورات الشعبية التي وقعت في التاريخ الحديث، وإذا كان هؤلاء الذين يتبرءون مما فعلوه ويقولون إن الثورة الحقيقية في 30 يونية، أقول لهم لولا 25 يناير التي حررتنا من نظام مبارك ومن مشروع التوريث ما كانت 30 يونية " (192)

ويستنكر جمال نافع مرافعة الديب ويرى أن الثورة إذا كانت مؤامرة فقد كان من الواجب محاكمة الشعب وليس مبارك " فلم أتوقع أن يشيد أي منهم بثورة اقتلعت نظاما هم أبرز رموزه، ولكن أن يتم قلب الحقائق رأساً على عقب ويعتبروا الثورة مؤامرة، فلابد إذن أن نحاكم الشعب الذي شارك في الثورة بدلاً من محاكمة مبارك ورموز

نظامه، فالصور والفيديوهات التي ما زالت موجودة تثبت أنه كان هناك قتل ممنهج للثوار" (193)

5- أطروحة انتقاد دور الإعلام في محاكمة مبارك

أدان خطاب الأهرام دور وسائل الإعلام في نقلها وتعليقها على محاكمة مبارك، حيث اتهمها الخطاب بالإثارة والتحريض وتهييج الرأي العام ضد القضاء، كما اتهمها البعض بالانحياز لأحد أطراف القضية دون غيرها.

وفي هذا السياق يشير جمال عفيفي إلى أنه " انتابته حالة من الإحباط من الأداء الإعلامي لهذا الحدث، فقد سقط الجميع بامتياز في معالجة هذا الحكم، بل إن تناول الموضوع أثار كثيراً من فئات الشارع المصري، و أكثر المشاهد استفزازاً بعد النطق بالحكم تباري القنوات الفضائية ووسائل الإعلام المختلفة باستضافة خبراء لتحليل الحكم، رغم أن قاضى المحكمة قال إنه لا يمكن لأحد أن يتحدث إلا بعد قراءة حيثيات الحكم التي لخصها في 280 ورقة، ورغم ذلك لعبت الفهلوة دوراً كبيراً في وسائل الإعلام المختلفة، فأخذ مقدمو برامج في الإدلاء بدلوهم، وجاءت الفرصة لهواة التحليل لإخراج بعض هرائهم ليصل بنا الحال في النهاية إلى مرحلة التشويش وظهور معلومات مغلوطة " (194)

وترى سامية أبو النصر أن وسائل الإعلام في محاكمة مبارك سعت وراء الإثارة ولم تغلب المصلحة العليا لمصر " فأسلوب التهييج والإثارة الذي تتبعه بعض القنوات الفضائية والبث المباشر للقضية على حساب المصلحة العليا للبلاد فهذا أمر مرفوض، ولماذا لم يتم حظر النشر في هذه القضية إعلامياً حتى لا يؤثر الإعلام على سير القضية أو حتى لا نحدث تهييجاً وإثارة للرأي العام، وماذا عن بعض رجال الإعلام الذين يستخدمون قنواتهم من أجل تبرئتهم وتبرئة من يريدون، مستغلين الآلة الإعلامية، وإلى متى سنظل نعيش في حالة الانفلات الإعلامي " (195)

وفي مقال لعمرو عبد السميع يدين فيه انحياز التليفزيون الحكومي في إذاعته لفقرات بعينها " فبالعربي نحن أمام درس في المهنية والموضوعية والأخلاقية والوطنية لقنته قناة صدى البلد لمن شاء أن يتعلم، كما أننا أمام خيانة مخجلة لتلك الأمانة، ضبطنا فيها تليفزيون الدولة- متلبسا عن عمد وقصد وتدبر- بانحيازه إلى تفضيلات غير مفهومة دفعته إلى اختصار 15 ساعة من المرافعات في الأيام الأولى في 190 دقيقة، وتذرعه بازدحام خريطته بتغطية أحداث أخرى، تليفزيون الدولة كان يستطيع تخصيص إحدى قنواته الكثيرة لبث المرافعات بدلا من الهرتلة التي يذيعها علينا صبح مساء، ولكن الغرض والهوى والميل والتفضيل كان واضحاً " (196)

6- أطروحة انقسام الكتاب بين مؤيد ومعارض للحكم على مبارك بالبراءة

أثار حصول مبارك على البراءة في المحاكمة الثانية جدلاً كبيراً بين كتاب الأهرام ما بين مؤيد للحكم ومعارض له، حيث اعتبر المؤيدون للحكم أنه لا يجب التعليق على أحكام القضاء بل يجب احترام أحكامه، في حين رأى المعارضون أن مبارك لم يحاكم على التهم الحقيقية التي كان يجب أن يحاكم عليها، وأن محاكمته تمت بقوانينه التي وضعها.

وقد كان من بين المؤيدين للحكم نجلاء ذكري التي ترى أن " أحكام البراءة الصادرة للرئيس المصري السابق محمد حسنى مبارك ، ونجليه ووزير الداخلية السابق حبيب العادلى وستة من مساعديه، بعد أكثر من 101 جلسة ، تؤكد أن مصر دولة قانون وأن علينا جميعا الانصياع لأحكام القضاء أحببناها أم كرهناها، والحقيقة أن حكم الإدانة أو البراءة هو فصل في قضية طال انتظارها " (197)

ويتفق مع هذا الطرح عمر عبد السميع الذي يذهب إلى أنه " من اللحظة التي نطق فيها صاحب المقام الرفيع القاضي الجليل محمود كامل الرشيدي بحكمه فيما عُرف بقضية القرن ومحاكمة الرئيس حسني مبارك ونجليه، ووزير الداخلية حبيب العادلي و٦ من مساعديه ورجل الأعمال حسين سالم، يمتنعُ علينا السماح لرموز الإفتاء القانوني والسياسي، وخبراء الغبراء في وسائل الإعلام، ورموز ونجوم التآمر المخابراتي

والدولي والميليشياتي العابر للحدود، التعليق بأية كلمة علي منطوق وتفصيل الحكم، إن كنا نريد لدولتنا أن تكون بالفعل دولة " [198]

ويرى عبد المحسن سلامة أننا يجب أن نقبل الحكم على مبارك بالبراءة حتى لو اختلفنا معه لأن أحكام القضاء لا تصدر وفقاً للأهواء أو الأمنيات " فبغض النظر عن الحكم الذي صدر على الرئيس الأسبق حسنى مبارك بالبراءة أمس فلابد من احترام أحكام القضاء حتى لو اختلفنا معها، فلا يمكن أن تقام دولة إلا باستقلالية القضاء واحترامه ودعمه، أما أن يرغب البعض في تسيير أحكام القضاء وفقا لرؤيته وما يتمناه فهذا هو الجنون بعينه " [199]

ويعترض أسامة الغزالي حرب على حكم البراءة الذي حصل عليه مبارك " فما حدث أمس في محاكمة مبارك لا يمكن أن يمر ببساطة، إن جوهر ما أريد أن أقوله هنا بكل وضوح هو أن ما شهدناه أمس في تلك المحاكمة، ليس إلا تجسيداً و تعبيراً عن أحد الأخطاء بل الخطايا الجوهرية التي وقعت فيها ثورة يناير وما أكثر أخطاءها، وهو أن مبارك ورجاله لم يحاكموا أبدا المحاكمة الواجبة، أي المحاكمة السياسية بالمعنى الحقيقي و الثوري للكلمة، إن ملايين المصريين الذين خرجوا في 25 يناير 2011 لم يفعلوا ذلك أبدا احتجاجاً على قبوله هدايا من الأهرام ، أو رشاوى من حسين سالم مقابل بيعه الغاز لإسرائيل، و لم يشغلهم أن مبارك استولى على ثلاث أو خمس فيلات في شرم الشيخ"[200]

ويرى أحمد عبد التواب أن مبارك تمت محاكمته بالقوانين التي وضعها، وبالتالي يجب الاعتراف بالخطأ في محاكمته " فلماذا لا يعترف بالخطأ كل من أصر على محاكمة مبارك كمهمة أولى من مهام الثورة، وتوهم أنها تستحق كل الاهتمام والطاقة، ووعد الناس بالمكاسب من هذا الاختيار، وأصمّ أذنيه عن الاختيارات الأخرى بل اتهم أصحابَها بالعداء للثورة؟ وهل كان كل هؤلاء يثقون مئة بالمئة من أن محاكمته وفق قوانينه التي وضعها بنفسه، إضافة إلى القوانين التي تلقفها من عصور سابقة وتمسّك بها، يمكن أن تؤدى إلى إدانته كما يأملون؟ " [201]

ويرى صلاح منتصر أن حكم البراءة الذي حصل عليه مبارك كان بسبب الدعاوى الضعيفة التي أقيمت ضده والتي استطاع من خلالها الإفلات من العقاب " فاليوم وبعد حكمين صدرا على الرئيس الأسبق حسنى مبارك ،الأول في يونيو 2012 من محكمة المستشار أحمد رفعت ، والحكم الثاني من محكمة المستشار محمود كامل الرشيدي ، يمكن القول بأمانة إن الاتهامات التي قامت عليها الدعاوى كانت هزيلة، وإن الحكم في المرتين كشف ضعفها وأسانيدها " (202)

7- أطروحة الدفاع عن مبارك والتعاطف معه بعد حصوله على البراءة

أظهر بعض كتاب الأهرام في هذه المرحلة من المحاكمة تعاطفاً مع مبارك، ودافعوا عنه بذكر إنجازاته التي قدمها للوطن، ودوره في حرب أكتوبر، وتخليه عن الحكم طواعية من وجهة نظرهم، وقد بدا هذا التعاطف أكثر وضوحاً بعد حصوله على البراءة، إذ اعتبروا أن حكم القضاء أنصفه من التهم الموجهة إليه في قتل المتظاهرين، ومن ثم فليس هناك داع للانتقام من الرجل والتشفي منه، وقد كان أكثر المدافعين عن مبارك في خطاب الأهرام مكرم محمد أحمد، وعمرو عبد السميع، وأحمد موسى، وعبد الناصر سلامة، وسامي خير الله.

وفي هذا الصدد يناشد عمرو عبد السميع الرئيس السيسي برفع الظلم عن مبارك " آسف إذ اضطرت هنا لمخاطبة الرئيس السيسي شخصياً ومباشرة، فأنا لا أعرف سواه في هيكل الدولة المصرية الحالية، وعلى وجه اليقين فإن السيسي القائد الأعلى للقوات المسلحة لا يرضى باستمرار إقصاء الرئيس مبارك عن دوره التاريخي، وأن تنشأ في مصر وفى الجيش أجيال تتعلم حذف أسماء الأبطال التاريخيين من على المسلات إذا ابتعدوا عن مسرح الأحداث لأي سبب كان " (203)

ويقر عبد الناصر سلامة بأنه كان ضد حبس مبارك ومحاكمته نظراً لكبر سنه " فقد كنت شخصياً من المعترضين على حبس مبارك منذ البداية, لأسباب عديدة أهمها أن الرجل قد بلغ من العمر عتيا, وهذا ليس من شيم المصريين, كما أن الرجل قد خدم مصر والمصريين ما يزيد على 60 عاماً بين الحياة العسكرية والحياة المدنية, بسجل

ناصع من الوطنية والتفاني, ناهيك عن أنه أيضا لم يكن عنيفاً أو دموياً كما في الأقطار حولنا، كما لم يكن متآمراً أو متخابراً أو حتى متخاذلاً أمام حقوق وطنه " (204)

ويعدد مكرم محمد أحمد إنجازات مبارك، موضحاً أن الرجل لم يكن شراً مطلقاً فله حسناته ومساوئه " فيحسب لمبارك دوره البطولي في حرب أكتوبر، وعدم وجود أدلة تثبت تهريبه لأموال في الخارج، والمعاناة الصعبة التي عاشها مع كبر سنه على امتداد ثلاث سنوات من المحاكمات، أظهر خلالها احترامه للقضاء و قبوله الامتثال لحكم القانون، فضلا عن أن التقييم العام الدارج لفترة حكمه يخلص في أنه أخطأ و أصاب، وكانت له سيئاته كما كانت له حسناته، ومن الحكمة أن نترك للتاريخ أمر المفاضلة بين هذه السيئات والحسنات " (205)

ويمتدح أحمد موسى موقف مبارك في تخليه عن الحكم طواعية بشهادة المشير طنطاوي " فقد تخلى مبارك عن الحكم بإرادته ودون أي ضغوط من القوات المسلحة طبقا لشهادة المشير طنطاوي والفريق عنان واللواء الرويني، وهو ما يدحض ويخرس ألسنة من أرادوا قلب الحقيقة وصنعوا من أنفسهم أبطالاً سواء في الصحافة أو الإعلام، ممن كانوا يمجدون في مبارك ونظامه وقت حكمه، وهم أول من وجه له سهام القذف والقدح بعد تنحيه " (206)

8- أطروحة استغلال بعض القوى السياسية الحكم على مبارك بالبراءة لإشاعة الفوضى والاضطراب

تخوف كتاب الأهرام من أن يؤدي الحكم على مبارك بالبراءة لاستغلال بعض القوى السياسية ومنها الإخوان إلى إشاعة الفوضى والاضطراب من جديد؛ تحقيقاً لمكاسبهم الشخصية وللتشهير بالقضاء وبمصر.

وفي هذا السياق يوجه أسامة الغزالي حرب حديثه للشباب الثائر قائلاً " أنا أقدر النيات الطيبة لهؤلاء الشباب، ولكن عليهم أيضاً أن يكونوا أكثر فطنة وأكثر وعياً، لأن هناك قوى متربصة بحركتهم عليهم أن يحذروا منها، أولها القوى الإخوانية التي تحاول

استغلال أي ثغرة لإثارتهم واستغلالهم، فهؤلاء لا يهمهم القضاء المصري ولا الشباب المصري ولكن يهمهم فقط اليوم التشهير بكل ما يجرى في مصر؛ انتقاماً لهزيمتهم المدوية، أما القوى الأخرى فهي بقايا وفلول نظام مبارك من المنتفعين واللصوص والمخبرين، الذين سوف يحاولون معاودة الظهور وتصوير ما حدث في المحاكمة على أنه هزيمة للثورة وعودة إلى النظام القديم. " (207)

ويقلل سامح عبد الله من قدرات القوى السياسية في التظاهر وإشاعة الفوضى بعد الحكم على مبارك بالبراءة وإن كان لا ينفي حدوثها " فالخبثاء الذين يخططون لإشاعة الفوضى في الشارع المصري يتحدثون كثيراً عن يوم 28 نوفمبر، ووفقا لقدراتهم المحدودة فإن أقصى ما يمكنهم القيام به خلال هذا اليوم هو تنظيم عدد من المظاهرات تضم مئات في عدد من المحافظات، وممارسة بعض العنف هنا وهناك ليبدو الأمر وكأن هناك تحركاً شعبياً واسع النطاق الجغرافي " (208)

الأطر المرجعية في خطاب الأهرام

<u>أولاً : تجارب الدول والشعوب</u>

1- تجربة محاكمة الرئيس العراقي صدام حسين

استدعى كتاب الأهرام في معرض تناولهم لمحاكمة مبارك تجربة محاكمة الرئيس العراقي صدام حسين، حيث يرى الكاتب عادل صبري أن " صدام حسين ومبارك وجهان لعملة واحدة هي الديكتاتورية، فالصفات بينهما تكاد تكون مشتركة؛ الغرور والعناد وعدم الاستماع للآخر" (209)

ويدعو حسن أحمد عمر مجلس القضاء الأعلى أن يعدل عن توصيته بمنع بث محاكمات مبارك، ليسمح ببثها على الهواء مباشرة أسوة بما فعلته أمريكا في محاكمة صدام حسين " إذ لا يحق أن تقوم قوة الاحتلال الأمريكي وبمساندة من حكومة العراق العميلة ببث محاكمة الرئيس الشرعي للعراق صدام حسين " (210)

ويقارن أسامة الغزولي بين القضاء الذي ينظر محاكمة مبارك والقضاء الذي تولى محاكمة صدام " فقد حوكم صدام أمام قضاة استمدوا شرعيتهم من سلطة الاحتلال، فيما يحاكم مبارك أمام قضاة نطمئن إليهم لأن سلطتهم مستمدة من الأمة المصرية " (211)

وبعد صدور الحكم على مبارك بالبراءة وسخط البعض من أن الحكم لم يصدر عليه بالإعدام، يستشهد مأمون فندي بإعدام العراقيين للرئيس صدام حسين، وعلى الرغم من هذا لم يستقر العراق ولم يهدأ " فقد أعدم العراقيون الديكتاتور وانقسموا بعد إعدامه، ومرت عشر سنوات على الإعدام وكما ترى إعدام الديكتاتور لم يوصل العراق إلى استقرار، فهل هذا ما تريده جماعة المطالبة بإعدام الديكتاتور؛ أن تبقى مصر عشرين عاماً في حال يشبه حال العراق " (212)

2- تجربة محاكمة الرؤساء الأجانب

ففي مقال لشريف الغمري بعنوان مبارك حلقة جديدة في سلسلة محاكمات الرؤساء، استعرض فيه تجربة محاكمة أربعة من الرؤساء الأجانب الذين تمت محاكمتهم بتهم ارتكبوها ضد شعبوهم، وهم رئيس بيرو السابق ألبرتو فوجميوري الذي حكم بيرو خلال الفترة من عام 1990 وحتى 2000 وارتكب مجازر ضد المدنيين، ورئيس شيلي أوجوستو بينوشيه الذي جاء إلى الحكم بانقلاب عسكري عام 1973 وشهدت البلاد في فترته فساداً مالياً وسياسياً وعانى شعبه من التعذيب والقتل لكل من حاول معارضته، ورئيس كمبوديا السابق خيوسمفان وأربعة من معاونيه، حيث شهدت البلاد في عهده تعذيب أكثر من 15 ألف شخص قبل إعدامهم، وهم يحاكمون حتى الآن بتهم الإبادة الجماعية، ورئيس إندونيسيا الأسبق سوهارتو الذي تمت محاكمته بتهمة استغلال النفوذ ونهب أموال الشعب" (213)

وفي مقال لأسامة الغزالي حرب بعنوان اليوم يحاكم الفرعون، يرى أن أقرب المحاكمات شبهاً لمحاكمة مبارك هي محاكمة الرئيس اليوجوسلافي سلوبودن ميلوسفيتش عام 1999 والذي تمت محاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية " (214)

وفي مقال لكمال جاب الله يستشهد بمحاكمة رئيس تايوان السابق تشين شوي المسجون هو وزوجته وأبنائه وأصهاره بتهم الرشوة وغسل الأموال، ويرى أن وجه الشبه بين اللص الفاسد تشين شوي والمتهم حسنى مبارك أنها المرة الأولى التي تحاكم فيها تايوان رئيساً سابقاً لها مثل مصر" (215)

وفي مقال لأيمن سلامة بعنوان القانون الدولي ومحاكمة مبارك يستشهد بمحاكمة ديكتاتور ألمانيا الشرقية أريك هوينكر باعتباره حالة من ضمن حالات ارتكاب جرائم القتل الجماعية من قبل أجهزة الشرطة والأمن" (216)

ويستدعي وحيد عبد المجيد في معرض تناوله لمحاكمة مبارك تجربة إيطاليا في محاكمة رئيس وزرائها الأسبق بيرلسكوني الذي حكمت عليه المحكمة بسبع سنوات ومنعه من تولي أي منصب عام مدى الحياة (217)

ويستدعي عبده مباشر تجربة نيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا التي تبنت سياسة التسامح والمصالحة مع البيض، وذلك أثناء مطالبته بالعفو والسماح عن مبارك نظراً لحالته الصحية (218)

3- تجارب رؤساء دول ثورات الربيع العربي

قارن بعض كتاب الأهرام بين مصير مبارك الذي ينظره القضاء ومصير رؤساء دول ثورات الربيع العربي، ففي مقال لشريف الغمري يرى فيه أن "نيران الغضب قد امتدت إلى مصر التي تشهد الآن محاكمة رئيسها السابق بعد تنحيه، وتواصل نيران الغضب اشتعالها لتصل إلى اليمن وسوريا وليبيا التي يحاول ثوارها إسقاط حكامهم بعد الظلم والفساد والاستبداد الذي شهدته بلادهم" (219)

ويفتخر جميل عفيفي بأن مصر أصبحت محط أنظار العالم بعد تقديمها جميع الفاسدين إلى المحاكمة وعلى رأسهم الرئيس مبارك، ويقارن بين وضع مصر وبقية دول ثورات الربيع العربي " فيما يحدث في ليبيا خير دليل على هذا, فالرجل يقصف شعبه بالصواريخ والأسلحة الثقيلة من أجل أن يحافظ علي نفسه ولا يلقي مصير مبارك, كما

نجد ذلك الرئيس اليمني الذي يطالبه شعبه بالرحيل وعرضت مبادرات خليجية لحل الأزمة ووافق عليها, ولكنه عاد ورفضها بعد أن وصل إلي مسامعه محاكمة مبارك, بل إنه أظهر وجهه القبيح وأخذ يقتل في شعبه عن طريق إطلاق الرصاص علي المواطنين" (220)

وتقارب ريهام مازن بين ما فعله المصريون بمبارك عندما قدموه للمحاكمة وما فعلوه الليبيون بمعمر القذافي، وتقارن بين وضع مصر الآن ووضع تونس التي بدأت تنطلق للأمام " فنحن لم نقتلك كما فعل الليبيون عندما قتلوا معمر القذافي ولقي حتفه دون أن يحاسب بل انتهى الناس من شروره، وهاهي ليبيا بدأت تستطعم حلاوة الديمقراطية، وتونس أقامت انتخابات نزيهة وأصبح لها رئيس بعد زين العابدين، و بدأت عجلة الحياة في الدوران بها، أما نحن إذا لم ننوي محاسبته بجد فأكرم لنا أن ننفيه خارج البلاد"(221)

ثانياً : الأطر الدينية والقرآنية

استشهد كتاب الأهرام ببعض الآيات القرآنية عند معالجتهم لقضية محاكمة مبارك كإطار مرجعي لهم، حيث استشهد حازم أبو دومة وشريف العبد بالآية القرآنية (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاء وَتُعِزُّ مَن تَشَاء وَتُذِلُّ مَن تَشَاء بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِير) حيث رأيا أن محاكمة مبارك تمثل تجسيداً لهذه الآية الكريمة وهى آية من آيات الله الكبرى الذي يفسرها لنا عملياً" (222)

ويورد صلاح منتصر آية قرآنية أخرى في معرض حديثه عن فساد مبارك وسعيه إلى توريث أبنه الحكم " فقد كان الهدف وجود مجلس شعب مستعد وجاهز ليبصم على عملية نقل الميراث بسرعة إلى الابن، وصدق الحق الذي قال (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ)" (223)

ويستشهد أيمن المهدي بعدل عمر بن الخطاب عندما كان خليفة للمسلمين ويقارنه بما فعله مبارك بالمصريين " فعمر بن الخطاب فاروق الدنيا وأحد أعظم الحكام العدول في تاريخ الإنسانية، يقول لو أن بغلة عثرت في بغداد لسئل عليها عمر لما لم تمهد لها

الطريق يا عمر؟ هذا عن البغلة فما بالنا بالبشر؟ ولكن يبدو أن هذا النظام الذي كان يرأسه المخلوع لم يعترف ببشرية المصريين الذين نالوا في عهده كل صنوف المذلة في الداخل والخارج " (224)

واستشهدت ريهام عادل أيضاً بسيدنا عمر بن الخطاب وتمنت لو أن مقولته " لو تعثرت بغلة أو ناقة في العراق لخشيت أن يسألني ربي لماذا لم تمهد لها الطريق يا عمر، أن تحتل مكان كل صورة من صور المخلوع في جميع مؤسسات ومكاتب الجمهورية لعلها تكون تذكرة " (225)

ثالثاً: الأطر الثقافية

وقد ظهرت الأطر الثقافية في مقال لعبد الله عبد السلام حيث استعان برواية أمام العرش لنجيب محفوظ كإطار مرجعي له ، حيث عقد نجيب محفوظ في هذه الرواية محاكمة لملوك مصر السابقين " فمحكمة محفوظ حكمت على الذين مثلوا أمامها إما بالجلوس في مجلس الخالدين أو الذهاب إلى الباب الغربي المفضي إلى الجحيم ، أما محكمة مبارك لو تم استكمال الإجراءات فقد تحكم عليه بالسجن الفعلي، ولذلك فإن المطلوب أن تكون المحاكمة بداية لتأسيس دولة القانون والعدالة" (226)

"ومن عجب أن الروائي العبقري نجيب محفوظ تناول أحدهم في رائعته أمام العرش, وهو الفرعون بسماتيك الثاني الذي مثل أمام محكمة التاريخ قائلاً ليس عندي ما أضيفه سوي أن عهدي مضي في أمان وسلام،في عهد بسماتيك نسيت مصر أنها إمبراطورية وانكفأت على نفسها وربض العدو علي حدودها, ولذلك أصدر رئيس المحكمة أوزوريس حكما عليه بأن مقامك بين التافهين، هل يختلف مبارك كثيرا ؟ " (227)

وفي مقال لعاصم عبد الخالق يستشهد برواية الكاتب إيميل معلوف لوصف فساد مبارك " فمنذ سنوات قرأت رواية ليون الإفريقي للمبدع اللبناني إيميل معلوف, طمست السنون والهموم معظم معالمها من ذاكرتي إلا جملة واحدة أتذكرها دائما ويدهشني توصيفها

الدقيق للحالة المصرية خلال النظام البائد، يقول معلوف هذه مدينة يحكمها أعداؤها ويحرسها اللصوص " [228]

وعلى المنوال نفسه يستشهد وحيد عبد المجيد برواية لبريخت لتوصيف فساد مبارك ومرسي " فمن يقرءون مسرحية الفنان المناضل بريخت أوبرا القروش الثلاثة سيجدون أن مبارك ومرسي هما أقرب ما يكونان إلي ماكي وبتشام، اللذين جسدا في تلك المسرحية معني النهب الاقتصادي والفساد السياسي، ولكن الفرق هو أن مبارك ومرسي تواليا علي حكم مصر فأسقطهما الشعب تباعاً, في حين أن زعيم اللصوص وملك الفساد في مسرحية بريخت تحالفا علي سكان حي سوهو اللندني وتقاسما الهيمنة عليه " [229]

رابعاً: الأطر التاريخية

وقد ظهرت الأطر التاريخية واضحة في مقال لنبيل عمر بعنوان قراءة في محاكمات المشاهير من سليمان الحلبي إلى حسني مبارك، استعرض فيه الكاتب مجموعة من المحاكمات التاريخية مثل محاكمة الفرنسيين لسليمان الحلبي، ومحاكمة الخديوي توفيق لأحمد عرابي ورفاقه التي انتهت بنفيه، ومحاكمة إبراهيم الورداني الذي اغتال بطرس غالي قاضي محاكمات دنشواي ، ومحاكمة الإخوان المسلمين لاغتيالهم النقراشي باشا، ومحاكمات مجلس قيادة ثورة يوليو التي تراوحت بين الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة وغيرها من المحاكمات السياسية الأخرى" [230]

وفي مقال لطارق الشيخ بعنوان إذا مصر قالت يفتخر فيه بقدرة المصريين على محاسبة مبارك وإدخاله القفص، وفي هذا السياق يستعرض تاريخ المصريين وإنجازاتهم في الماضي، مثل تحريرهم للقدس من جيوش ممالك أوربا أثناء الحروب الصليبية، وهزيمتهم للتتار بعد اكتساحهم جانباً كبيراً من العالم، وطردهم للبريطانيين في حملة فريزر، وإنهائهم لحكم أسرة محمد على، وهزيمتهم لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل في حرب 1956 ، ونصرهم العسكري المجيد واجتيازهم خط بارليف عام 1973، وأخيراً ثورة 25 يناير 2011" [231]

ويقارن صلاح منتصر بين غضب الناس من الحكم على مبارك بالمؤبد، بواقعة تاريخية أخرى أثارت غضب الجماهير وهي محاكمة قادة الطيران عام 1968 الذين اعتبرهم الشعب المسئولين عن تدمير سلاح الطيران في حرب يونيو 1967، حيث صدرت الأحكام ضدهم واعتبرها الشباب أقل مما يجب فثاروا ضدها. (232)

خامساً: الأطر القانونية

وظهرت في مقال لمحمد جمال حشمت دعا فيه إلى إعادة محاكمة حسني مبارك بتهم جديدة بعد صدور الحكم عليه بالمؤبد في المحاكمة الأولى " فلابد من إعادة محاكمة المخلوع ومن معه بتهم جديدة ترتكن علي محورين بناء علي القسم الذي أقسمه الرئيس ووزراؤه، أولهما الخيانة العظمي (طبقا للمادة6 من القانون247 لسنة1956) وقد عرض سلامة الدولة وأمنها الخارجي والداخلي للخطر حيث باع الغاز لإسرائيل بعيداً عن إرادة الشعب المصري (المادتين77 هـ و78 من قانون العقوبات) وما تسبب فيه من انفلات أمني (المادة 92 من قانون العقوبات)، وثانيهما عدم الولاء للنظام الجمهوري حيث أوقف العمل بالدستور كله أو بعضه أو تعديل أحكامه دون اتباع القواعد والإجراءات التي قررها الدستور " (233)

خاتمة الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن موقف خطاب صحيفتي الأهرام والمصري اليوم تجاه محاكمة الرئيس الأسبق مبارك، من خلال تحليل الأطروحات التي قدمها كتاب الصحيفتين نحو هذه المحاكمة والأطر المرجعية التي استندوا عليها، وذلك خلال الفترة من 2011/4/10 وحتى 2014/12/31، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

1- اتخذ خطاب الأهرام والمصري اليوم في مجملهما موقفاً مؤيداً لمحاكمة مبارك ومحاسبته، ومن ثم لم يكن نمط ملكية كل صحيفة مؤثراً في إنتاج خطاب مغاير عن الصحيفة الأخرى، غير أن هناك فرقاً جوهرياً بين الخطابين، تمثل في أن خطاب

المصري اليوم منذ البداية كان به تيار محدد من الكتاب يدافع عن مبارك ويتعاطف معه وضد محاكمته منذ بدء التحقيق معه من جانب النائب العام في أبريل 2011 وحتى حصوله على البراءة في نوفمبر 2014، وكان أبرز رموز هذا التيار في المصري اليوم : رولا خرسا، ولميس الحديدي، ومفيد فوزي، وسليمان جوده، ونيوتن، أما بقية كتاب الصحيفة وهم يمثلون الجانب الأكبر، فقد كانوا ضد مبارك ونظامه ومع محاكمته، بل وتشديد العقوبة عليه، أما بالنسبة لخطاب الأهرام فقد ظهر هذا التيار المساند لمبارك في المرحلة الرابعة فقط من المحاكمة، وتحديداً بعد قبول محكمة النقض الطعن المقدم من مبارك بالحكم عليه بالمؤبد وحصوله على البراءة في هذه المرحلة، وكان أبرز رموز هذا التيار : مكرم محمد أحمد، وعمرو عبد السميع، وأحمد موسى، وعبد الناصر سلامة، وكان هذا التيار خلال المراحل الثلاثة الأخرى لمحاكمة مبارك مختفياً ولم يقدم أية أطروحات مساندة أو داعمة له.

2- تأثر خطاب الأهرام والمصري اليوم بالتحولات السياسية التي صاحبت محاكمة مبارك، وقد ظهر ذلك واضحاً وجلياً في فترة حكم الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، حيث برزت أطروحات التباكي والترحم على عصر مبارك والحنين الجارف لأيامه، وذلك مقارنة بفترة حكم المجلس العسكري التي شهدت هجوماً شديداً على مبارك في خطاب الصحيفتين وعلى نظامه واتهمته بالفساد وتخريب مصر، بل إن خطاب الصحفيين أظهر ارتفاع الحالة المعنوية لمبارك نفسه في المحاكمة الثانية وظهوره مبتسماً وملوحاً لأنصاره بعد تعثر الإخوان في السلطة وفشلهم في حل الأزمات التي واجهتهم ، ويعنى هذا ثبوت صحة نظرية السياق التي استعان بها الباحث كإطار نظري لدراسته، حيث تأثر الخطاب الصحفي لمحاكمة مبارك بالسياقات السياسية التي مرت بها مصر في تلك الفترة.

3- أشاد خطاب الأهرام بدور الجيش والمجلس العسكري تحديداً في تقديم مبارك للمحاكمة، واعتبره بهذه الخطوة قد انحاز إلى الشعب ولم يتستر على الفساد كما كان يشاع، وذلك على عكس خطاب المصري اليوم الذي كان يشكك من حين لآخر في

إجراءات محاكمة مبارك، ويرى أن المجلس العسكري ليس جاداً في محاكمته أو محاسبته، وأنه قدمه للمحاكمة فقط بسبب الضغوط الشعبية التي تعرض لها وليس من أجل تحقيق العدالة ومحاسبة الفاسدين.

4- اتفق خطاب الأهرام والمصري اليوم على أن المحاكمات الثورية والسياسية كانت هي الأجدى في محاكمة مبارك، لأن المحاكمة الجنائية – من وجهة نظر كتاب الصحيفتين – أعطت لمبارك الفرصة للإفلات من المحاسبة لأنها لا تتناسب وطبيعة الجرائم التي ارتكبها في حق الشعب المصري، فلا يعقل أن يحاكم مبارك – من وجهة نظرهم –بمنظومة القوانين التي صدرت في عهده، كما أن تطبيق المحاكمات الجنائية أمر يجافي منطق الثورات في العالم، التي عطلت النظم والقوانين الساندة وأصدرت قوانين جديدة تتناسب مع تحقيق أهداف الثورة.

5- على الرغم من هجوم الخطابين على مبارك واتهام عصره بالفساد وتأييدهما بضرورة محاكمته كما سبق وأشرنا، إلا فإنهما طالبا بضرورة توفير محاكمة عادلة ونزيهة وحيادية له، بعيداً عن الثأر والتشفي والاستجابة للضغوط الشعبية، باعتبار أن هذا هو أحد مكتسبات ثورة يناير التي أرست دولة القانون والعدالة؛ ولأن مصر بعد الثورة يجب أن يكون قضاؤه عادلاً وغير منحاز .

6- أثار الحكم على مبارك في المحاكمة الأولى والمحاكمة الثانية جدلاً في خطاب الصحيفتين سواء الحكم عليه بالمؤبد أو الحكم عليه بالبراءة، حيث انقسم كتاب الصحيفتين بين مؤيد للأحكام ومعارض لها، وساق كل فريق منهما حججه وبراهينه ودلائله التي تؤيد طرحه وتسانده، ويعكس هذا بشكل عام مدى الجدل والاختلاف الذي أثارته محاكمة مبارك في المجتمع المصري من ناحية، وعدم إجماع الكتاب الصحفيين على الأحكام القضائية الصادرة عليه من ناحية أخرى.

7- على الرغم من حالة الانقسام وعدم الإجماع الذي شهده خطاب المصري اليوم والأهرام نحو الأحكام الصادرة على مبارك، فإن خطاب الصحيفتين معاً أشاد بالقضاء ونزاهته في محاكمة مبارك، ولم يحملاه مسئولية الأحكام التي صدرت؛ نظراً لغياب

أدلة الإدانة ضد مبارك والتي تم طمسها عن عمد من وجهة نظر خطاب الصحيفتين، بل إن كتاب الصحيفتين دعوا المصريين إلى ضرورة احترام أحكام القضاء لأنها تمثل عنوان الحقيقة ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمود سيد التي أثبتت احترام الصحف للقضاء في محاكمة مبارك، وبالمهنية في التعامل مع النيابة العامة، وعدم التشكيك في استقلالها. (234)

8- استحضر خطاب صحيفة الأهرام والمصري اليوم محاكمة الرئيس محمد مرسي وقارن بينها وبين محاكمة الرئيس مبارك، حيث رأى كتاب الأهرام أن الفرق بينهما ليس كبيراً، فكلاهما ثار الشعب المصري ضده وأصبحا جزءاً من التاريخ، في حين انقسم كتاب المصري اليوم إلى فريقين : الفريق الأكبر يرى أن مرسي لا يختلف كثيراً عن مبارك فكلاهما يستحق المحاكمة لأنه قتل المتظاهرين، وعلى هذا فنظامي مبارك ومرسي يستحقان العقاب والمحاسبة، أما الفريق الثاني فدافع عن مبارك ورأى أن المقارنة في صالحه وفي صفه؛ لأن مبارك قدم بعض التنازلات للمتظاهرين وتنحى عن السلطة عندما رأى حشود المتظاهرين أمامه، على النقيض من مرسي الذي تمسك بالسلطة ورفض التخلي عنها، ولم يقدم أي تنازلات للمتظاهرين.

9- استعان خطاب الأهرام والمصري اليوم ببعض الأطر المرجعية في محاكمة مبارك، وكان أكثرها شيوعاً تجارب الدول الأخرى في محاكمة رؤسائها، حيث استعرض الكتاب خبرات الشعوب الغربية في محاكمة الرؤساء، باعتبارها تجارب ناجحة وناجزة تعكس سيادة القانون والعدالة، كما ظهرت محاكمة الرئيس العراقي صدام حسين ضمن التجارب المرجعية التي استشهد بها كتاب الصحيفتين مع الكشف عن الفارق بينها وبين محاكمة مبارك التي تولاها القضاء المصري دون أية ضغوط خارجية، كما قارن الكتاب في الصحيفتين أيضاً بين مصير مبارك الذي تولى القضاء حسمه، ومصير رؤساء دول ثورات الربيع العربي ومنها تونس واليمن وليبيا وسوريا، وبجانب هذه التجارب والخبرات الخاصة بالشعوب ظهرت أطر أخرى كالأطر الدينية والثقافية والتاريخية والقانونية، وإن كان ظهورها في الخطابين أقل من تجارب الدول والشعوب.

هوامش الدراسة

(1) شاهندة عاطف عبد السلام، التغطية الصحفية المصورة لمحاكمات نظامي مبارك ومرسي في الصحافة المصرية : دراسة دلالية علاماتية في الفترة من 2011 : 2015، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2016، ص 97.

(2) محمود سيد محمد علي، العلاقة بين حرية الإعلام وهيبة القضاء: دراسة لاتجاهات النخبة نحو المعالجة الإعلامية للمحاكمات، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2015، ص 21.

(3)Bruce A. Williams & Michael X. Delli Carpini, The collapse of media gate keeping and the Clinton–Lewinsky scandal, 2000, **Available online, http://online.sagepub.com.ugrade1.eul.edu.eg:2048**, Accessed in 04/12/2015.

(4)Dale L. Edwards, Ethics and Press Coverage of a Third-Rate Burglary and a Tawdry Sex Scandal: A Content Analysis of Coverage of the Watergate and Lewinsky Scandals in The New York Times, Washington Post, and Time Magazine , Master degree, Utah State University, 2001, **Available online http://search.proquest.com.ugrade1.eul.edu.eg:2048/pqdtglobal/index** , Accessed in 05/12/2015.

(5)ADAM JAWORSKIC & DARIUSZ GALASINSKI, The verbal construction of non-verbal behaviour: British press reports of President Clinton's grand jury testimony video, Discourse & Society, 2002, **Available online http://online.sagepub.com.ugrade1.eul.edu.eg:2048,** Accessed in 05/12/2015.

(6)JOHN JOSEPH MILLER, ARGUMENT EFFICACY: EVALUATING THE PUBUC ARGUMENTS OF PRESIDENT CUNTON*S MPEACHMENT CRISIS, PHD, Wayne State University, 2002, **Available online http://search.proquest.com.ugrade1.eul.edu.eg:2048/pqdtglobal/index** , Accessed in 06/12/2015.

(7)MARK CRAIG MILEWICZ, MEDIA EFFECTS AND PRESIDENTIAL APPROVAL RATINGS: MEDIA COVERAGE OF THE IRAN- ONTRA AND LEWINSKY SCANDALS , PHD, Alabama University, 2002, **Available online http://search.proquest.com.ugrade1.eul.edu.eg:2048/pqdtglobal/index** , Accessed in 07/12/2015.

(8)Amber Nicole, Politics, Citizenry, And Tabloid Style Journalism : The Case Of the Clinton / Lewinsky Scandal, Master of Arts, Florida Atlantic University, 2005, **Available online http://search.proquest.com.ugrade1.eul.edu.eg:2048/pqdtglobal/index** , Accessed in 06/12/2015.

(9)Ghayda Al Ali, Hero or terrorist? A comparative analysis of Arabic and Western media depictions of the execution of Saddam, Discourse & Communicatio,2011**,**

Available online, http://online.sagepub.com.ugrade1.eul.edu.eg:2048, Accessed in 07/12/2015

(10)محمود سيد، **مرجع سابق**.

(11)حلمي محمود محسب، سيميائية خطاب صور صدام حسين منذ إلقاء القبض عليه وحتى إعدامه على موقع أبوت، **مجلة كلية الآداب بقنا**، جامعة جنوب الوادي، العدد 20، 2006 ، ص ص 117 - 148.

(12)شاهندة عاطف، **مرجع سابق**.

([13])عبد الفتاح عبد العليم البركاوى ، **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث** (القاهرة : دار المنار ، 1991) ، ص 48 .

([14]) ردة الله بن ردة بن ضيف الله ، **دلالة السياق** (الرياض : جامعة أم القرى ، 2003) ، ص 182 .

([15]) يوسف نور عوض ، **علم النص ونظرية الترجمة** (مكة المكرمة : دار الثقة ، 1989) ص 29 .

([16]) ردة الله بن ردة بن ضيف الله ، **مرجع سابق** ، ص 51 .

([17]) يمكن الرجوع في ذلك إلى :

- عيد بلبع ، **التداولية : البعد الثالث في سيموطيقا موريس** ، ط1 0(القاهرة : دار بلنسية، 2009) ص 204 - 214 .
- عيد بلبع ، **السياق وتوجيه دلالة النص** ، ط1 (القاهرة : دار بلنسية ، 2008) ص 139 – 190 .

([18]) حسام أحمد فرج، **نظرية علم النص : رؤية منهجية في بناء النص النثري، ط2** (القاهرة : مكتبة الآداب ، 2009) ص 23 – 42 .

(19) وحيد عبد المجيد، **محاكمة مبارك والدرس الإسرائيلي**، المصري اليوم، 2011/4/1.

(20) بلال فضل ، **رؤوس أصطباحات** ، المصري اليوم، 14/ 4 /2011.

(21) منار الشوربجي ، **نزلاء طرة وأنصارهم**، المصري اليوم، 2011/4/20 .

(22) حلمي النمنم، **مبارك حالة رئاسية**، المصري اليوم، 2011/4/13 .

(23) حمدي قنديل، **حاكموا مبارك لخيانة اليمين الدستورية** ، المصري اليوم، 2011/8/8.

(24) علاء الأسواني ، **ماذا يقيد المجلس العسكري** ، المصري اليوم، 2011/7/12.

(25) حمدي قنديل، حاكموا مبارك لخيانة اليمين الدستورية، **مرجع سابق**.

(26) عزت القمحاوي، **حطيت على القلب إيدي وأنا بودع رئيسي**، المصري اليوم، 2011/1/17 .

(27) مصطفى النجار، **الغضب وحده لا يكفي**، المصري اليوم، 2012/6/3 .

(28) حلمي النمنم ، **المحاكمة لم تبدأ بعد**، المصري اليوم، 2011/5/25 .

(29) حسن نافعة، **صفقة الغاز بين التهاون والابتزاز**، المصري اليوم، 2011/6/19 .

(30) حسن نافعة، **مبارك وشهاب وأموال مكتبة الإسكندرية**، المصري اليوم، 2011/7/19.

(31) صلاح منتصر، **دقت ساعة المحاكمة**، المصري اليوم، 2011/12/7.

(32) وحيد عبد المجيد، **محاكمة مبارك بين السياسة والمال**، المصري اليوم، 2011/4/15.

(33) عمرو الشوبكي، **لا للمحاكمات الثورية**، المصري اليوم، 2012/6/4

(34) عمرو الشوبكي، **صناعة البديل**، المصري اليوم، 2012/6/6.

(35) حازم الببلاوي، **محاكمة مبارك من منظور تاريخي** ، المصري اليوم، 2011/4/19.

(36) كمال مغيث، **مصير مبارك بين التشفي والتسامح**، المصري اليوم، 2011/5/2 .

(37) علي السيد، **براءة مبارك**، المصري اليوم، 2011/5/29.

(38) رولا خرسا، **المحاكمة العادلة**، المصري اليوم، 2011/4/27.

(39) لميس جابر، **عن الإدانة والإعلام وهيكل والأحلام**، المصري اليوم، 2011/5/21.

(40) سليمان جودة، **الحقيقة التي تتوه**، المصري اليوم، 2011/5/15.

(41) أحمد الصاوي، **علامة استفهام**، المصري اليوم، 2011/4/18.

(42) نشوى الحوفي، **النائب العام والرئيس السابق والدكتور الألماني**، المصري اليوم، 2011/6/22.

(43)محمد أمين، **مبارك رئيسا للجمهورية**، المصري اليوم، 2011/4/26.

(44)حمدي رزق، **هل يلزمه الفراش لمرضه أم يلزم الفراش لغرضه**، المصري اليوم، 2011/7/25.

(45)علاء الأسواني ، ماذا يقيد المجلس العسكري ، **مرجع سابق**.

(46)حمدي قنديل، **مشاركة المحامين الكويتيين في الدفاع عن مبارك استفزاز للشعب المصري**، المصري اليوم، 24/ 8/ 2011

(47)سحر الجعارة، **الذل**، المصري اليوم، 2011/8/5 .

(48)عمر حسانين، **محاكمة الفساد والتوريث**، المصري اليوم، 2011/8/5.

(49)حمدي رزق، **الفتنة الكبرى**، المصري اليوم، 2011/8/8.

(50) محمد أمين، **والله وعملها الفراعنة**، المصري اليوم، 4 /8 /2011.

(51) عمر حسانين، **مرجع سابق.**

(52) ياسر عبد العزيز، **ثلاثة خارج القفص**، المصري اليوم، 2011/8/7.

(53) خالد منتصر، **موتور الثورة**، المصري اليوم، 2011/4/17.

(54) مفيد فوزي، العز والذل فوق ترولي ، **مرجع سابق**.

(55) جلال عامر، **الهروب من قفص مبارك**، المصري اليوم، 2011/8/6.

(56) محمود عمارة، **أنا آسف جداً يا ريس**، المصري اليوم، 2011/9/12.

(57) خالد منتصر، **المحاكمة بين مجتمع الأوركسترا ومجتمع الزار**، المصري اليوم، 2011/8/16.

(58) محمد أمين، **محاكمة مبارك ومحاكمة الشعب**، المصري اليوم، 2011/9/6.

(59) طارق عباس، **المحاكمة حارة والميت شعب**، المصري اليوم، 2011/8/20.

(60) عمرو الشوبكي، **شهادة المشير**، المصري اليوم، 2011/9/28.

(61) حسن نافعة، **شهادة المشير طنطاوي**، المصري اليوم، 2011/9/28.

(62) إسراء عبد الفتاح، **أين شهادة الشعب**، المصري اليوم، 2011/10/2.

(63) محمود خليل، **ماذا لو**، المصري اليوم، 2011/9/11 .

(64) ضياء رشوان، **محكمة خاصة لمبارك ورجاله**، المصري اليوم، 2011/12/31.

(65) حلمي النمنم، **محاذير المحاكمة**، المصري اليوم، 2011/9/28.

(66) أيمن الجندي، **في الحكم على مبارك**، المصري اليوم، 2012/6/3. .

(67) سمير فريد، **حكم تاريخي يؤكد دور مصر المتواصل في صنع الحضارة**، المصري اليوم، 2012/6/3.

(68) حسن نافعة، **قراءة في دلالات حكم تاريخي**، المصري اليوم، 2012/6/3.
(69) عمرو الشوبكي، **الحكم علي مبارك بين القانون والسياسة**، المصري اليوم، 2012/6/3.
(70) سامح راشد، **استغباء المصريين**، المصري اليوم، 2012/6/6.
(71) محمد أمين، **جمال مبارك الرئيس القادم**، المصري اليوم، 2012/6/3.
(72) عمرو هاشم ربيع، **الأحكام وتداعياتها**، المصري اليوم، 2012/6/4.
(73) حسن نافعة، **لم يبق إلا محكمة الشعب**، المصري اليوم، 2012/1/6.
(74) عمرو الشوبكي، **من أفسد أدلة الإدانة**، المصري اليوم، 2012/6/3.
(75) حمدي قنديل، **بعد حكم مبارك لا اعتراف بانتخابات**، المصري اليوم، 2012/6/4.
(76) محمد أمين، **محاكمة القاضي**، المصري اليوم، 3/ 6 /2012.
(77) أيمن الجندي، في الحكم على مبارك، **مرجع سابق**.
(78) نيوتن، **الحكم عنوان الحقيقة**، المصري اليوم، 2012/6/3.
(79) نيوتن، **أرحموا حسني مبارك**، المصري اليوم، 2012/6/7.
(80) نيوتن، **السجينان**، المصري اليوم، المصري اليوم، 2012/12/18**.**
(81) سليمان جودة، **شيء في مبارك يحزنك**، المصري اليوم، 2012/12/20.
(82) محمد أمين، **ضفر مبارك ورقبة آخرين**، المصري اليوم، 2013/2/22.
(83) علي السيد، **مقارنة بين مبارك ومرسي**، المصري اليوم، 2013/4/19.
(84) محمد سلماوي، **رسالة من مبارك**، المصري اليوم، 2013/4/19.
(85) حمدي رزق، **وماذا عن محاكمة مبارك**، المصري اليوم، 2013/4/13.
(86) محمد أمين، **ابتسامة مبارك وتحية العادلي**، المصري اليوم، 2013/4/14.
(87) سليمان جودة، **جمال مبارك رئيساً** ، المصري اليوم، 2013/12/22.
(88) علي السيد، مقارنة بين مبارك ومرسي، **مرجع سابق**.
(89) عمرو الشوبكي، **مبارك مبتسماً**، المصري اليوم، 2013/4/14.
(90) حسن نافعة، **ابتسامة مبارك: شماتة أم طمأنينة**، المصري اليوم، 2013/4/17.
(91) علاء الأسواني، **هل يحتفظ مبارك بابتسامته**، المصري اليوم، 2013/4/16.
(92) نيوتن، **المرافعة**، المصري اليوم، 2014/8/5.
(93) سليمان جودة، **الديب**، المصري اليوم، 2014/8/6.
(94) محمد أمين، **مرافعة من ذهب**، المصري اليوم، 2014/8/8.
(95) مصطفي النجار، **وقالت النيابة لدفاع مبارك إن تقولون إلا كذبا**، المصري اليوم، 2014/8/9.
(96) نيوتن، **أصالة شعب**، المصري اليوم، 2014/11/30.
(97) سليمان جودة، **سألت الديب يوما**، المصري اليوم، 2014/11/30.
(98) أنور الهواري، **ويبقى الإنصاف الأشمل**، المصري اليوم، 2014/11/30.
(99) سليمان الحكيم، **يا براءتك يا مبارك**، المصري اليوم، 2014/11/30.
(100) عمرو هاشم ربيع، **وماذا بعد النطق بالحكم**، المصري اليوم، 2014/12/2.
(101) علي البدراوي، **قاضيا مبارك هل إلهكما واحد**، المصري اليوم، 2014/12/2.

(102) حمدي رزق، **أرفعوا أيديكم عن قاضي مبارك**، المصري اليوم، 2014/9/24.
(103) نيوتن، أصالة شعب، **مرجع سابق**.
(104) عمار على حسن، **السيسي وبراءة مبارك**، المصري اليوم، 2014/12/4.
(105) وحيد عبد المجيد، محاكمة مبارك والدرس الإسرائيلي، **مرجع سابق**.
(106) حازم الببلاوي، **مرجع سابق**.
(107) يمكن الرجوع في ذلك إلى :
- مروي مزيد، **محاكمة مبارك : القانون الإعلام السياسة**، المصري اليوم، 2011/8/8.
- فريدة الشوباشي، **ثقافة الكرسي**، المصري اليوم، 2011/8/11.
(108) صلاح منتصر، **أين اتصالات مبارك**، المصري اليوم، 2012/1/17.
(109) محمود عمارة، **مرجع سابق**.
(110) سليمان جودة، **نقطة نظام**، المصري اليوم، 2011/5/7.
(111) عمرو الشوبكي، **محاكمة آل مبارك**، المصري اليوم، 2011/5/22.
(112) صبري غنيم، **هل يدفع مبارك ثمن إصراره على البقاء في مصر**، المصري اليوم، 2013/4/17.

(113) صبري غنيم، **لو أن مبارك فعلها لحملناه فوق الرؤوس**، المصري اليوم، 2011/9/8.
(114) وحيد عبد المجيد، **مبارك وأقرانه: محكمة التاريخ لا تبرئ الطغاة**، المصري اليوم، 2014/12/4.

(115) المصري اليوم، **نهايات لا تتكرر**، المصري اليوم، 2011/8/28.
(116) حلمي النمنم، **الرئيس في إجازة**، المصري اليوم، 2012/6/6.
(117) عمر طاهر، **هل سيسعدك إعدام مبارك**، المصري اليوم،2011/6/2.
(118) رولا خرسا، المحاكمة العادلة، **مرجع سابق**.
(119) حلمي النمنم، **أقزام في المحاكمة**، المصري اليوم، 2011/4/27.
(120) جمال الجمل، **الرئيس في وضع أفقي**، المصري اليوم، 2011/8/5.
(121) محمود خليل، **الاحتكار والاحتقار والاحتقان**، المصري اليوم، 2011/4/17.
(122) أيمن الجندي، **محاكمة مبارك وجهات نظر**، المصري اليوم، 2011/4/18.
(123) رولا خرسا، **العدل**، المصري اليوم، 2011/4/20. .
(124) سحر الجعارة، **مرجع سابق**.
(125) سليمان جودة، مبارك ومشاعر اللحظة، **مرجع سابق**.
(126) حلمي النمنم، **الباشا المخلوع**، المصري اليوم، 2011/8/17.
(127) غادة شريف، **فتشني فتش**، المصري اليوم، 2011/4/12.
(128) أحمد الدريني، **مرافعة الحجاج بن يوسف الثقفي في محاكمة القرن**، المصري اليوم، 2014/8/17.

(129) أمجد هيكل، **أحكام البراءة ومحاكمات النظام السابق**، المصري اليوم، 2011/7/18.

(130) رأى الأهرام ، **لا أحد فوق القانون**، الأهرام، 2011/4/13 .
(131)كمال جاب الله، **طريق العدالة الناجزة**، الأهرام، 2011/4/14.
(132)العزب الطيب الطاهر، **محاذير الرئيس القادم**، الأهرام، 2011/5/9.
(133) حازم عبد الرحمن، **كلهم أفسدوا الحياة السياسية**، الأهرام، 2011/5/22.
(134) منصور أبو العزم، **رؤية حرة**، الأهرام، 2011/5/19.
(135) أحمد البري، بعد محاكمة الرئيس، **مرجع سابق**.
(136) رأى الأهرام، **لا حصانة لأحد**، الأهرام، 2011/4/15.
(137) عبد العظيم الباسل، **مبارك متهماً**، الأهرام، 2011/4/16.
(138)أحمد البري، بعد محاكمة الرئيس، **مرجع سابق**.
(139)جميل عفيفي، **عفوا لن نقبل فسادك**، الأهرام، 2011/4/12.
(140)حازم أبو دومة، **صدق الله العظيم**، الأهرام، 2011/4/27.
(141)عادل صبري، **صدام ومبارك يخلق من الشبه أربعين**، الأهرام، 2011/4/18.
(142)جميل عفيفي، **مبارك نموذجاً**، الأهرام، 2011/4/19.
(143)جيلان حمزة، **مشهد يسجله التاريخ**، الأهرام، 2011/5/17.
(144)أحمد البري، **المليونيات المقبلة**، الأهرام، 2011/4/28.
(145)صلاح منتصر، **أخيراً حالة مبارك لا تسمح**، الأهرام، 2011/6/2.
(146)محمد محمود، **ليست قسوة على مبارك بل هو العدل**، الأهرام، 2011/6/26.
(147)رأي الأهرام ، **يوم لا ينفع الندم**، الأهرام، 2011/8/4.
(148)كمال جاب الله ، **أخيراً مبارك في القفص**، الأهرام، 2011/7/30.
(149)حازم أبو دومة ، **أحذر أيها الرئيس القادم** ، الأهرام، 2011/8/7.
(150)شريف العبد، **مواجهات** ، الأهرام، 2011/8/11.
(151)يسري عقل ، **فوضى في معسكر الحق** ، الأهرام، 2011/8/27.
(152)رأي الأهرام ، **حب الظهور ممنوع في المحاكمة** ، الأهرام، 2011/8/5.
(153) عبد العظيم درويش، **سوق الجمعة** ، الأهرام، 2011/8/20.
(154)رأي الأهرام ، **ما بعد محاكمة مبارك** ، الأهرام، 2011/8/15.
(155)ريهام مازن ، **بلطجية التحرير ومحاكمة مبارك** ، الأهرام، 2011/8/1.
(156)سامح عبد الله ، **علي الطريق محاكمة مبارك أم إعدامه؟**، الأهرام، 2011/8/4.
(157)محمد قدري سعيد ، **محاكمة مبارك نقطة تحول تاريخي** ، الأهرام، 2011/8/12.
(158)سامي متولي ، **ونتمنى سرعة صدور الأحكام**، الأهرام، 2011/8/12.
(159)رأي الأهرام ، **شهادة للتاريخ** ، الأهرام، 2011/8/14.
(160)حازم عبد الرحمن ، **محاكمة مبارك وملعوب الانتخابات** ، الأهرام، 2011/8/7.
(161)سامي متولي ، **مرجع سابق**.
(162)أيمن سلامة ، **محاكمة القرن وكشف الحقيقة**، الأهرام، 2011/8/27.
(163)محمد السعدني، **في انتظار الاستقرار أو ديكتاتورية جديدة**، الأهرام، 2011/9/12.

(164)مصطفى سامي، **الحثالة السياسية تتحدى الثورة والشعب**، الأهرام، 2011/9/20.
(165)فهمي السيد ، **الحكم بين فرحة الإخوان وغضب الثوار** ، الأهرام،2012/6/10.
(166)رأي الأهرام ، **النهاية الحتمية للفرعون** ، الأهرام، 2012/6/3.
(167)محمود النوبي، **جنوب السودان تعرض استضافة مبارك**، الأهرام، 2012./6/3.
(168)مكرم محمد أحمد ، **ليست محكمة المهداوي**، الأهرام، 2012/6/4.
(169)أحمد البرى، **المطالب الثلاثة**، الأهرام، 2012/6/7.
(170)صلاح منتصر، **السجين**، الأهرام، 2012/6/10.
(171)رأى الأهرام ، **من قتل الثوار** ، الأهرام، 2012/6/4.
(172)رأي الأهرام ، النهاية الحتمية للفرعون، **مرجع سابق**.
(173)محمد حبيب ، **صورة الشهيد تتصدر المشهد**، الأهرام، 2012/6/4.
(174)راندا يحيى ، **الحلقة المفقودة** ، الأهرام، 2012/6/14.
(175)فهمي السيد ، **مرجع سابق**.
(176)رأى الأهرام ، من قتل الثوار؟، **مرجع سابق**.
(177)مكرم محمد أحمد، **حكم تاريخي بكل المقاييس**، الأهرام، 2012/6/5.
(178)مصطفي سامي ، **الإعلام وإثارة الجماهير ضد أحكام القضاء** ، الأهرام، 2012/6/5.
(179)عماد الدين صابر، **الرئيس يضحك لينا أم علينا**، الأهرام، 2013/4/16.
(180)أنور عبد اللطيف، **يا هادى مبارك في منحدر الصعود**، الأهرام، 2013/4/14.
(181)محمد حسين، **رسالة إلي مبارك**، الأهرام، 2013/4/21.
(182)محمد إبراهيم الدسوقي، **ثمن حرية مبارك ومرسي** ، الأهرام، 2013/8/24.
(183)وحيد عبد المجيد ، **ملك الفساد وزعيم اللصوص**، الأهرام، 2013/8/31.
(184)صلاح منتصر، **مبارك ما زال رئيسا**، الأهرام، 2014/8/21.
(185)محمد شومان، **في ضرورة عزل الإخوان والفلول**، الأهرام، 2013/9/23.
(186)رأي الأهرام، **المحاكمة السياسية لنظام مبارك متى**، الأهرام، 2014/11/30.
(187)مكرم محمد أحمد، **هل نحاكمه سياسيا**، الأهرام، 2014/12/4.
(188)جمال زايدة، **الديب والثورة**، الأهرام، 2014/8/6.
(189)حسن أبو طالب، **محاكمة القرن لمبارك وليست للثورة**، الأهرام، 2014/8/11.
(190)أحمد موسي، **مبارك يشهد للتاريخ**، الأهرام، 2014/8/13.
(191)عمرو عبد السميع، **ما قبل حكم المحكمة**، الأهرام، 2014/8/9.
(192)سامية أبو النصر، **مبارك يخطب**، الأهرام، 2014/8/15.
(193)جمال نافع، **محاكمة القرن أم محاكمة الشعب**، الأهرام، 2014/8/18.
(194)جميل عفيفي، **انتحار الإعلام المصري**، الأهرام، 2014/12/2.
(195)سامية أبو النصر، **مرجع سابق**.
(196)عمرو عبد السميع، **صدى البلد**، الأهرام، 2014/4/14.
(197)نجلاء ذكرى، **أحكام البراءة رسالة للعالم**، الأهرام، 2014/11/30.

(198)عمرو عبد السميع، **ولا كلمة**، الأهرام، 2014/11/30.

(199)عبد المحسن سلامة، **مبارك وبراون و28 نوفمبر** ، الأهرام، 2014/11/30.

(200)أسامة الغزالي حرب ، **نهاية عصر**، الأهرام، 2014/11/30.

(201)أحمد عبد التواب ، **مبارك مدين للإخوان بالشكر**، الأهرام، 2014/12/1.

(202)صلاح منتصر، **مبارك بين المؤبد والبراءة**، الأهرام، 2014/12/2.

(203)عمرو عبد السميع ، **مبارك ومحاكمة القرن**، الأهرام، 2014/8/16.

(204)عبد الناصر سلامة، **مبارك طليقاً**، الأهرام، 2013/8/23.

(205)مكرم محمد أحمد، **إفساد العدل**، الأهرام، 2014/11/29.

(206)أحمد موسي، مبارك يشهد للتاريخ، **مرجع سابق**.

(207)أسامة الغزالي حرب، **انتباه**، الأهرام، 2014/12/2.

(208)سامح عبد الله، **ماذا سيحدث يوم 28 نوفمبر**، الأهرام، 2014/11/27.

(209)عادل صبري ، **مرجع سابق**.

(210)حسن أحمد عمر، **العائد المادي لمحاكمة مبارك علي الهواء**، الأهرام، 2011/6/28.

(211)أسامة الغزولي، **من عدالة الشارع إلى عدالة القضاء** ، الأهرام، 2011/9/3.

(212)مأمون فندي، **أسئلة البراءة**، الأهرام، 2014/9/3.

(213)شريف الغمري، **مبارك حلقة جديدة في سلسلة محاكمة الرؤساء** ، الأهرام، 2011/8/2.

(214)أسامة الغزالي حرب، **اليوم يحاكم الفرعون**، الأهرام، 2011/8/3.

(215)كمال جاب الله، **سيادة الرئيس المحبوس**، الأهرام، 2011/10/3.

(216)أيمن سلامة، **القانون الدولي ومحاكمة مبارك**، الأهرام، 2012/6/2.

(217)وحيد عبد المجيد، **رئيسان أمام القضاء**، الأهرام، 2013/8/26.

(218)عبده مباشر، **ماذا لو توفي مبارك**، الأهرام، 2012/6/13.

(219)شريف الغمري، **مرجع سابق .**

(220)جميل عفيفي، مبارك نموذجاً، **مرجع سابق**.

(221)ريهام مازن، **حساب مبارك نهاية مشاكل مصر**، الأهرام، 2011/12/19.

(222) يمكن الرجوع إلى

- حازم أبو دومة، صدق الله العظيم ، **مرجع سابق.**
- شريف العبد، **مبارك ليس مذنبا**، الأهرام،2011/8/7.

(223)صلاح منتصر، حالة مبارك لا تسمح، **مرجع سابق**.

(224)أيمن المهدي، **العرافة ومبارك والعيش**، الأهرام، 2011/8/11.

(225)ريهام عادل، **ومازالوا يتساءلون لماذا يحاكم مبارك؟**، الأهرام، 2012/1/14.

(226)عبدا لله عبد السلام ، **مبارك أمام العرش** ، الأهرام، 2011/4/16.

(227)عبد الله عبد السلام ، **مقامك بين التافهين**، الأهرام، 2011/8/6.

(228)عاصم عبد الخالق ، **مصائرنا بين اللصوص والأعداء**، الأهرام، 2012/1/10.

(229)وحيد عبد المجيد، ملك الفساد وزعيم اللصوص، **مرجع سابق**.

(230)نبيل عمر، **قراءة في محاكمات المشاهير من سليمان الحلبي إلي حسني مبارك**، الأهرام، 2012/6/3.

(231)طارق الشيخ، **إذا مصر قالت**، الأهرام، 2011/8/7.

(232)صلاح منتصر، **الثورة علي الأحكام** ، الأهرام، 2012/6/11.

(233)محمد جمال حشمت، **إرث مبارك وخطورة الثورة المضادة**، الأهرام، 2012/11/14.

(234) محمود سيد محمد علي، **مرجع سابق**، ص 147.